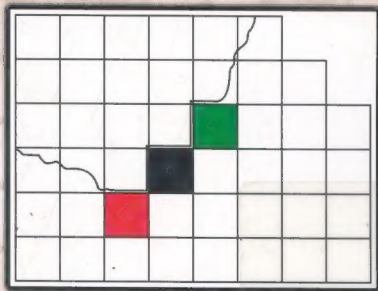
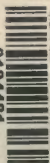


من أوسلو إلى واي ريفر

قيس عبد الكريم (ابو ليلى)
فهد سليمان
تيسير خالد
صالح زيدان
هشام أبو غوش
رمزي رياح



شركة دار التقدم العربي للطباعة والنشر



0184481

Bibliotheca Alexandrina

95694

٣

من أوسلو إلى واي ريفر

المكتب: من أومسكو إلى واي ريفر
المكتب: المكتب الميغسي للجبهة
الديمقراطية لتحرير فلسطين
الطبعة الأولى: ٢٠٠١م

جميع الحقوق محفوظة

شركة التقدم العربي
للصحافة والطباعة والنشر - بيروت
الأوائل للنشر والتوزيع
سورية - دمشق / ص.ب. ٣٣٩٧

التنضيد الالكتروني
دار الشجرة للخدمات الطباعة
دمشق ① ٦٢٢٠٧٧٥
ص.ب: ٣١٦٩١

الاخراج الفني: منال وليد غنيم
تصميم الغلاف: زياد ابو خولة

رقم التسجيل	P. ٥٢٢١٤
رقم المكتبة	
التاريخ	

من أوصلو إلى وای ریفر ..

فهد سليمان

قيس عبد الكريم (ابو ليلى)

صالح زيدان

تيسر خالد

رمزي رباح

هشام أبو غوش

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

DL

قبل القراءة :

مع التوقيع على مذكرة واي ريفر يكون الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي قد وصلا إلى المحطة الأخيرة من المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو، ووقفا على عتبة مفاوضات الحل النهائي.

لا يقلل من قيمة هذه الخلاصة القول أن حكومة نتنياهو عادت وعطلت ما وقعت عليه في واي بلانتيشن. فهذا أمر يعود إلى برنامج حكومة نتنياهو نفسها. لذا يلاحظ أنه مع مجيء حكومة ايهود باراك، والذي نجح في جرّ الجانب الفلسطيني لإعادة التفاوض على مذكرة واي ريفر وصولاً لمذكرة جديدة أطلق عليها مذكرة الواي ٢، انطلق قطار التنفيذ لما تبقى من قضايا المرحلة الانتقالية مما وضع الجميع أمام استحقاقات مفاوضات الحل النهائي.

في هذا الكتاب وهو السادس في سلسلة تناولت المسار التفاوضي الفلسطيني - الإسرائيلي منذ مؤتمر مدريد حتى محطة واي ريفر، محاولة جادة لاستقراء ما رُسّت عليه المرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو، وسبقها مذكرة واي ريفر. أهمية هذه المحاولة أنها لا تكتفي فقط بالوقوف عند جانب واحد من العملية السياسية والمتعلق بالفريق المفاوض وأدائه ونهجه، بل تتجاوزه نحو تسليط الضوء على مجمل هذه العملية متناولة في هذا السياق، ما شهدته المرحلة الماضية من تطورات من أبرزها حالة الجمود التي سادت العملية التفاوضية ومعانيها، وقراءة

في أعمال المجلس المركزي الفلسطيني في نهاية نيسان (أبريل) ١٩٩٩، ووقائع الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها وانعكاساتها وتداعياتها على الصعيد الإسرائيلي الداخلي، وعلى مجمل العملية التفاوضية وعلاقات إسرائيل الإقليمية والدولية. كما يتناول الكتاب نتائج حوار القاهرة بين الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحركة فتح والسلطة الفلسطينية بما توصل إليه من نتائج إيجابية وما أكد من نقاط خلاف بين الطرفين.

وقد خصص الكتاب فصله الأخير لتناول قضية اللاجئين الفلسطينيين ومحورية موقعها في القضية الوطنية الفلسطينية. وما شهدته من تطورات رافضاً في السياق الدعوة لاعتبار التوطين أمراً واقعاً مشدداً على أن حق العودة سيبقى في المنظور السياسي أمراً قابلاً للتحقيق.

كذلك يحاكم الكتاب أداء المعارضة الفلسطينية وسياساتها، وهو ما يوفر في مجمله أساساً لفهم مستقبل العملية التفاوضية واستحقاقاتها في مرحلتها القادمة.

وعلى غرار باقي كتب السلسلة، يزداد الكتاب الجديد غنى بما تضمنه من وثائق وملاحق أثبتت التجربة حاجة للقارئ والباحث لها. فهي أداة ضرورية من أدوات المراجعة والمحكمة والتقييم، فضلاً عن كونها أداة من أدوات المحاولات الجادة لاستقراء المرحلة القادمة.

الناشر

WYE RIVER MEMORANDUM

1998/10/23

قراءة في مذكرة تفاهم واي ريفر

فهد سليمان

تقديم :

في ٢٣/١٠/١٩٩٨ تم التوقيع في البيت الأبيض على مذكرة تفاهم واي ريفر^(١) باسم ياسر عرفات عن منظمة التحرير وبنيامين نتنياهو عن حكومة إسرائيل ووليم كلينتون شاهداً عن الولايات المتحدة. وهذه المذكرة، هي الاتفاق العاشر في سلسلة اتفاقات أوسلو التي افتتحتها الرسائل المتبادلة، (٩ و ٩٣/٩/١٠) وأهمها: اتفاق اعلان المبادئ (٩٣/٩/١٣)، بروتوكول باريس الاقتصادي (٩٤/٤/٢٩)، واتفاق الحكم الذاتي لقطاع غزة وأريحا (٩٤/٥/٤)، الاتفاق الانتقالي (٩٥/٩/٢٨) وبروتوكول الخليل (٩٧/١/١٧).

لقد توج التوقيع على هذه المذكرة جهداً تفاوضياً استغرق أكثر من ٢٠ شهراً امتد عملياً منذ التوقيع على بروتوكول الخليل إلى أن استضاف منتجع واي بلانتيشن آخر فصوله، التي تفرغت لها على امتداد تسعة أيام القيادتان الفلسطينية والإسرائيلية وواكبها عن قرب الرئيس الأمريكي وأركان إدارته بنشاط وفعالية حاسمة في المحطات والقضايا الرئيسية. وشارك العاهل الأردني في المراحل الأخيرة لهذه المفاوضات.

إن الاتفاق على مذكرة واي ريفر، تطور هام في مسار العملية التفاوضية الفلسطينية. الإسرائيلية المتمثلة فصولاً. غير أن هذا الاتفاق لا يخرج هذه العملية من مأزقها، ومن باب أولى فهو لا يضعها ضمن

(١) رابع نص «مذكرة واي ريفر» في الملحق رقم ١ ص ٤٥.

وجهة التقدم نحو انجاز السلام المتوازن المستجيب، وإن بحدود، للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

إن التطور الذي أنتج هذا الاتفاق هو، مرة أخرى، نموذج للانفراجات المحدودة والمؤقتة التي يحدثها التدخل الأميركي المكثف كلما بلغ الاستعصاء التفاوضي ذروته. وفي العادة ينتزع هذا التدخل من الجانب الفلسطيني أقصى التنازلات، ليتقدم بوضوح نحو مواقف الجانب الإسرائيلي دون أن يتبناها تماماً، معوضاً عن هذا التفارق النسبي بتقديمات (رسائل تطمينات، مذكرات تفاهم أمنية واستراتيجية، مساعدات استثنائية..)، تبرز النزعة التوسعية الإسرائيلية ومحاولاتها لفرض تصوراتها على مسارات المفاوضات، وتصب في الوقت نفسه في مساحة التلاقي الاستراتيجي بين الدولتين وتوطد موقع إسرائيل في الخطة الإجمالية للولايات المتحدة تجاه المنطقة، وبما يخدم المصالح العميقة والأبعد مدى للطرفين في نهاية المطاف.

على هذه الخلفية سنتناول فيما يلي مقدمات الاتفاق والاطار الذي يندرج فيه، قبل أن ننتقل إلى إجراء قراءة في الاتفاق ومدلولاته، لنصل إلى انعكاساته خطأ وتكتيكاً على السياسة الوطنية للجبهة الديمقراطية المتجاورة مع طيف من الاتجاهات والقوى السياسية والاجتماعية في صفوف الشعب الفلسطيني.

(1)

مقدمات الاتفاق وأصااره

١- السمة العامة للاتفاقات المعقودة في سياق عملية لوسلو هو ميلها للتنازلي، فكل اتفاق جديد يهبط بسفقه عن الذي سبقه. وهذا هو حال الاتفاق الأخير الذي جاء في امتداد المذكرة^(١) الأمريكية الملحقة ببروتوكول الخليل، لينترجم هذه المذكرة على نحو تنازلي واضح، حيث حددت مسؤوليات والتزامات كل من الطرفين على النحو التالي:

أ (تأكيد الجانب الإسرائيلي لالتزامه للتدابير والمبادئ التالية وفقاً للاتفاق المرحلي:

• مسائل للتنفيذ:

- مراحل إعادة انتشار اضناقية. المرحلة الأولى تنفذ خلال الأسبوع الأول من شهر ٩٧/٣ (تحدد إسرائيل وحدها مداها بحسب رسالة كريستوفر^(٢) التي ضمت إلى بروتوكول الخليل).

- التعامل مع مسائل الإفراج عن السجناء وفقاً لأحكام الاتفاق المرحلي وإجراءاته، بما في ذلك الملحق رقم (٧)^(٣) (الذي يؤجل الإفراج عن معظمهم إلى مفاوضات الوضع الدائم).

• مسائل للتفاوض:

- مسائل مطلقة من الاتفاق المرحلي (الممر الآمن - مطار غزة - مرفأ غزة -

(١) مذكرة روس وتحمل عنوان «مذكرة للمسجل»، وهي تلخص اتفاق عرفات/ نتنياهو بحضور روس. راجع النص الحرفي لهذه المذكرة في الصفحة ١٩٥ من كتاب «القضية المثقوبة» الصادر عن شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر - كانون ثاني (يناير) ١٩٩٩.

(٢) راجع نص هذه الرسالة في الصفحة ٢٠٠ من الكتاب المذكور أعلاه.

(٣) راجع الملحق رقم ٨ من ٧٨ من هذا الكتاب.

المعابر - المسائل الاقتصادية والمالية والمعدنية والأمنية - العلاقة بين الشعبين).

- استئناف مفاوضات الوضع النهائي في مدة لا تتجاوز شهرين من تنفيذ بروتوكول الخليل.

ب) تأكيد الجانب الفلسطيني التزامه التدابير والمبادئ التالية، وفقاً للاتفاق المرحلي، وتنفيذ هذه الالتزامات المذكورة فوراً بصورة متوازنة:

- استكمال عملية مراجعة الميثاق الوطني الفلسطيني.

- مكافحة الإرهاب ومنع العنف (تعزيز التعاون الأمني - منع التحريض والدعاية المعادية، كما هو محدد في المادة ٢٢ من الاتفاق المرحلي - مكافحة المنظمات الإرهابية وبناءها التحية بصورة منهجية وفاعلة - توقيف الإرهابيين ومحاكمتهم ومعلقيتهم - التعامل مع طلبات تسليم المشتبه فيهم والمتهمين وفقاً للمادة ٢ (٧) (و) في الملحق ٤ للاتفاق المرحلي - مصادرة الأسلحة النارية غير الشرعية).

- تحديد عديد الشرطة وفقاً للاتفاق المرحلي.

- تمارس الأنشطة الحكومية الفلسطينية وتحدد مواقع المكاتب الحكومية وفقاً لما هو محدد في الاتفاق المرحلي.

٢- لم تجد مذكرة روس (الملحقة ببروتوكول الخليل) طريقها إلى التطبيق بسبب إطلاق الحكومة الاسرائيلية لحملة نشاطات استيطانية غير مسبقة بدأتها في جبل أبو غنيم (٩٧/٣/١٨)، وبسبب مواقفها المتعنتة التي استغلت لصالحها للصياغة المتحيزة لهنود المذكرة: تركت المسائل المتعلقة في الاتفاق المرحلي للتفاوض المفتوح. مطالبة الجانب الفلسطيني بالتنفيذ الفوري لالتزامات أمنية قاسية إلى جانب استكمال مراجعة الميثاق الوطني. وبالمقابل عدم إلزام الجانب الاسرائيلي بشيء عملياً سوى القيام بمرحلة إعادة انتشار واحدة سرعان ما رفضها الجانب الفلسطيني بسبب ضآلتها. أما مسألة الافراج عن المعتقلين فأحيلت عملياً إلى مفاوضات الوضع الدائم.

وفي الفترة الممتدة من بروتوكول الخليل (٩٧/١/١٧) وحتى الاتفاق على مذكرة واي ريفر (٩٨/١٠/٢٣) تمحور الصراع التفاوضي حول نفس الطرفين التي تناولتها مذكرة روس والتي نعيد تلخيصها كمايلي:

- مراحل (نضجات) اعادة الانتشار الثلاثة الملحوظة في اطار المرحلة الانتقالية: المساحة التي تشملها، توزعها على المناطق «أ» و «ب»، الجدولة الزمنية، تدخلها مع أجهزة مفاوضات الوضع الدائم.

- المسائل المتعلقة من الاتفاق المرحلي: للممر الآمن - المطار - المرفأ - الاجراج عن المعتقلين - مسائل اقتصادية ومالية ومندية.

- استكمال عملية مراجعة الميثاق الوطني وتحديد المستوى (الاطار) المعني بهذه العملية.

- مذكرة التفاهم الأمني.

- تاريخ استئناف مفاوضات الوضع الدائم.

وفي سياق هذا الصراع التفاوضي تم التوصل في ٩٧/١٢/١٧ إلى اتفاق على «مذكرة التفاهم الأمني»^(١) بين ممثلين عن السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية والولايات المتحدة. لكن الحكومة الاسرائيلية رفضت هذه المذكرة لأنها تقوم شكلاً (وليس من حيث الجوهر) على اساس التباغلية في الأمن. وبما أن اتفاق أوسلو يرتكز إلى مكافحة «الارهاب الفلسطيني» حصراً، يصبح المطلوب - من منظور اسرائيل - اجراء التحديدات اللازمة على هذه المذكرة.

وفي السياق نفسه وجه رئيس السلطة الفلسطينية رسالة^(٢) إلى الرئيس الاميركي (٩٨/١/٢٢) حول ما تم إقراره بالنسبة لتحديدات الميثاق الوطني، اعتبرته الادارة

(١) راجع نص هذه المذكرة في الصفحة ١٠١ من كتاب «الدولة المستقلة والسيادة الوطنية الصادر عن شركة دار للنظم العربي للصحافة والطباعة والنشر - آذار (مارس) ١٩٩٩.

(٢) راجع نص الرسالة في الصفحة ١٠٥ من كتاب «الدولة المستقلة والسيادة الوطنية».

الاميركية كقياً ورفضته حكومة اسرائيل كونه لم يصدر عن المجلس الوطني.

٣. أمام هذا الاستحصاء التفاوضي تقدمت الادارة الاميركية في ٩٨/٢/١ «بمبادرة»^(١) (خطة) تقوم على «مقاربة المراحل المتوازنة»، أي على منهج التوازي في تطبيق الالتزامات بين الجانبين وفقاً لجدول زمني محدد يستغرق ١٢ أسبوعاً موزعة على ثلاث مراحل تقوم على تمج نبضتي اعادة الانتشار الاولى والثانية لتحويل ١٣,١٪ من منطقة «ج» إلى منطقتي «ب» و «أ» مع تجاهل النبضة الثالثة من اعادة الانتشار واحالتها للبحث في اطار لجنة ثلاثية تعمل بالتوازي مع مفوضات الوضع الدائم، بما يعني عملياً ضمها إلى جدول أعمال هذه المفوضات.

وفي المقابل تطرح «المبادرة» الاميركية على الجانب الفلسطيني سلسلة طويلة من الالتزامات الامنية والسياسية أهمها: اصدار مرسوم رئاسي بحظر التحريض، تفكيك البنية التحتية لفصائل المعارضة، اصدار قانون تحريم حيازة الاسلحة، تشكيل لجنة للبحث عن تسليم المطلوبين لاسرائيل..

وان أتت المبادرة الاميركية متوازنة بآلية تنفيذها، فإنها لم تكن متوازنة من حيث المضمون، فهي أصلاً نسخة منقحة من الاقتراحات الاسرائيلية. وكما أكدت وزيرة الخارجية اولسبرايت فلين المبادرة الاميركية أقرب إلى الاقتراحات الاسرائيلية منها إلى الاقتراحات الفلسطينية، الأمر الذي لم يمنع الحكومة الاسرائيلية بمحصلة الموقف العملي من رفض الخطة الاميركية بدعوى مختلفة: رفض اعادة الانتشار من أكثر من ٩٪. المطالبة بالشرع الفوري بمفوضات الوضع الدائم. الغاء للنبضة الثالثة قبل استكمال بنود الانتقالية. الغاء الميثاق الوطني على يد المجلس الوطني...

ومع ان الادارة الاميركية لم تعلن مبادئها رسمياً، وعلى الرغم من رفض

(١) راجع نص المبادرة الاميركية بصيغتها الاولى في الصفحة ٩٥ من كتاب «الدولة المستقلة والسيدة الوطنية» .

الاسرائيليين لها، سارعت السلطة الفلسطينية إلى اعلان قبولها المبادرة الامريكية ضمن تفكير يرتكز إلى المرافعة على أن هذا القبول يمكن أن يجند الادارة الامريكية إلى جانب الفلسطينيين كدأء ضغط باعتبار أن المبادرة هي «الحل الاوسط».

وكان مرئياً عقم هذه السياسة. وما جرى على امتداد شهر يؤكد ذلك. وبلت هم واشتغلن بعد أخذ موافقة الجانب الفلسطيني للضغط عليه. وأصبح هدف المفاوضات إيجاد «حل وسط» بين المبادرة الامريكية والموقف الاسرائيلية المذكورة.

٤- لقد اتضح عجز المبادرة الامريكية عن تأمين مخرج حقيقي من المأزق الذي تراوح فيه المفاوضات وبدلاً من اعلان مبادرتها، كوسيلة من وسائل الضغط على حكومة نتنياهو، استجابة للرهان للخاسر الذي عولت عليه قيادة السلطة الفلسطينية، فقد أقنعت واشتغلن في الواقع على اعلان وفاة مبادرتها، بالصيغة التي وضعت فيها في مطلع العام ٩٨، وذلك بدعوتها الاطراف إلى العودة للتفاوض المباشر.

وجاء ذلك بعد أن أدت تلك المبادرة وظائفها السلبية: من جهة بتمكين نتنياهو من كسب الوقت الثمين لمواصلة فرض الواقع الاستيطانية والتوسعية على الارض، ومن جهة أخرى بخفض سقف الموقف التفاوضي الفلسطيني فضلاً عن شل وتخدير التحركات والمبادرات العربية والدولية الاخرى التي يمكن أن تشكل عوامل ضغط على اسرائيل (الدعوة إلى القمة العربية، المبادرة المصرية - الفرنسية في الدعوة إلى مؤتمر يضم الدول الجادة في سعيها إلى سلام في ضوء جمود العملية السياسية...). وبدلاً من أن تكون عناصر المبادرة هي «الحل الوسط» المفترض بين موقف الفريقين الفلسطيني والاسرائيلي، فقد باتت هذه العناصر في الواقع سقفاً جديداً لموقف فريق أوسلو الفلسطيني، وبلت البحث يدور لإيجاد «حل وسط آخر» بينها وبين الموقف المتعنت «لصقور» حكومة نتنياهو.

هذا المنحى الذي اتخذه مجرى العملية التفاوضية أكد مجدداً أن الرهان على المبادرة الامريكية ليس فقط رهاناً عقيماً كونه لا يؤمن مخرجاً حقيقياً من المأزق،

بل هو أيضاً ذو كلفة باهظة لما يقود إليه من إضعاف للموقف الفلسطيني على مختلف الصعد الداخلية والأقليمية والدولية.

• من خلال ما تقدم يتضح أن الصراع التفاوضي المتوالي فصولاً منذ التوقيع على بروتوكول الخليل لم يتخطى حدود منكرة روس الملحقة به، فالمبادرة الأمريكية التي ازدادت اقتراباً من الموقف الاسرائيلي زويت هذه المنكرة، بعد خفض سقفها، بآلية تنفيذ اختبارية للجانب الفلسطيني تتفق اسرائيل من خلالها وتحكم على مدى وفائه بالتزاماته (ما سمي «بمقاربة المراحل المتوازية»)، وهذه الآلية تلحظ مشاركة أمريكية أوسع من ذي قبل في تفاصيل العملية.

لقد كرس تفاهق واي ريفر هذا المنحى، حيث لم يخرج عملياً عن الأطار العام للمنكرة الأمريكية الملحقة بقلق الخليل، بل جاء في امتدادها والمباعدة الأمريكية التي اعتبها ليقيم تفسيراً وترجمة لتلك المنكرة على نحو تفصيلي وفق آلية تنفيذ تشرف عليها الادارة الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وعلى نحو يلزم الجانب الفلسطيني بذلك ويمطي زمام التحكم بالعملية لحكومة اسرائيل.

وبذا كانت تلك المنكرة (منكرة روس) التي وجهتها الادارة الأمريكية إلى الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي بموافقتهما لم تجد طريقها إلى التطبيق بسبب التعتنق الاسرائيلي الذي استجابت له الادارة الأمريكية فتقدمت بمبادرة وآلية لاقالة المفوضات من عثرتها، فإن الاتفاق الجديد في واي بلانتليشن قد جاء ليضع ضوابط للتنفيذ وضوابط للتحكم بين أيدي كل من حكومة اسرائيل والمخابرات الأمريكية المركزية، مما يوسع هامش المناورة أمام حكومة اسرائيل ويضيق هذا الهامش أمام السلطة الفلسطينية، وهذا ما يتضح بيسر من خلال قراءة متأنية «لمنكرة واي ريفر».

(2)

الأمن أحادي الجانب هو محور الاتفاق والالتزامات الفلسطينية حصراً ، تختزل الأمن

١- يتضمن اتفاق ٢٣/١٠/٩٨، كما تمكسه «مذكرة واي ريفر»، خمسة أقسام ربطاً بجدول زمني للتنفيذ على امتداد ١٢ اسبوعاً: ١- اعادة انتشار إضافية. ٢- الامن. ٣- لجان للمرحلة الانتقالية والمواضيع الاقتصادية. ٤- مفوضات الوضع الدائم. ٥- الاعمال أحادية الجانب.

وخلافاً للاتطباع الذي قد تثيره هذه العناوين بالنسبة للمعالجة الوافية للقضايا الكثيرة التي مازالت عالقة من المرحلة الانتقالية، فمن السهل التقاط قصور هذا الاتفاق عن هذا وعدم كفايته وتحيزه المائل لصالح الموقف الاسرائيلي، وطبعه الاحادي - تحديداً الأمني - واختلال توازنه، وانفقاذه إلى «التبادلية»، وانفتاحه على مزيد من التفاوض حول القضايا موضع البحث، والتي كان من المفترض أن يتصدى لها الاتفاق بالحل وليس بالاحالة إلى آليات غير منظورة الامد.

ويتبين طيفان الجانب الأمني على ما عده في هذا الاتفاق، من الشكل ابتداء، باحتلاله حوالي ثلثي مساحة نص «مذكرة واي ريفر» > تغطي عشرة عناوين (منها تسعة محض أمنية) شديدة التحديد والوضوح، تمتد من مكافحة المنظمات الارهابية ووضعها خارج القانون وحظر الاسلحة غير القانونية ومنع التحريض، إلى قوة الشرطة الفلسطينية والمساعدة القانونية في القضايا الجنائية وحقوق الانسان ودولة القانون مروراً بتحديد دقيق لآلية ولطر العمل الأمني من خلال التعاون الأمني الثنائي (الاسرائيلي - الفلسطيني) واللجنة الثلاثية (.... + الولايات المتحدة)، هذا دون أن ننسى الميثاق الوطني الفلسطيني الذي تم إدراجه ومسألة إلغاء معظم بنوده في القسم الأمني للاتفاق المذكورة (١).

وإلى ما ورد في القسم الأمني الذي يشكل محور «مذكرة واي»، يضاف «الاتفاق الأمني» الملحق بهذه المذكرة، وهو كتيبة عن ثلاثة وثائق: أ) - إعلان نوايا ومبادئ من جانب السلطة الفلسطينية تعلن فيه عن التزامها بمكافحة الإرهاب بكل أشكاله وبصورة منهجية ومتواصلة من أجل منع الممس بلأمن مواطني دولة اسرائيل (لاحظ المسؤولية عن أمن الاسرائيليين كأفراد). ب) - خطة عمل وجداول زمنية تلزم فيها السلطة بمكافحة الإرهاب. ج) - التزام اميركي بالإشراف على مختلف الاطراف بواسطة مجموعة مختصة بهذا الشأن (Monitoring Group).

كما يحدد الاتفاق الأمني المطلق «مذكرة واي»، خطط العمل المشترك، ووسائل الاستخبارات التي ستستخدم حيث ستمسهم وكالة المخابرات المركزية الامريكية بنصيبها في توفير العتاد والملاحقة وقص الاثر والرقابة على فعالية عمل الاجهزة الاستخبارية الفلسطينية وتعزيز عمل السلطة الاعلامي ضد الإرهاب في أوساط الجمهور الفلسطيني والرقابة على التحريض في وسائل الاعلام.

ولكي يكتمل العقد الأمني «لاتفاق واي بلانتايشن»، تأتي رسائل التظمينات^(١) (تحديداً الاولى والثانية والخامسة من أصل خمس رسائل) الموجهة من الإدارة الامريكية إلى الحكومة الاسرائيلية التي تعتبرها جزءاً من الإتفاق، لتؤكد اعتراف الولايات المتحدة بأهمية البنود الأمنية في «مذكرة واي»، والالتزام بالنور الأمريكي المحدد في هذه المذكرة وحيل أمن اسرائيل والتأكيد بأن التعهدات الأمنية الفلسطينية أساس حيوي للمذكرة (حيث يجري إيرادها بالتفصيل: توقيف المشتبه بهم، الملاحقة القضائية والإجراءات القانونية الأخرى، مصادرة الأسلحة غير الشرعية، تحديد عديد للشرطة..).

٢- تحتزل الإلتزامات الفلسطينية حصراً الجانب الأمني من «مذكرة واي»، فهذه وغيرها من التعهدات ملقاة على عاتق الجانب الفلسطيني وحده. وإن أوجت، للوهلة الاولى، مقدمة القسم الأمني بالموازاة أو للتبالية في الإلتزامات بين

(١) راجع نص رسائل التظمينات (أو الضمائم) في الملحق رقم ٢ من ص ٥٧.

الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، فإنها في حقيقة الامر تحثيز لاسرائيل عندما تحدد للطرف الاسرائيلي مهمة «محاربة الارهاب ومكافحة العنف..» طبقاً لما ورد بهذا الخصوص في الملحق رقم (١) من الاتفاق المرحلي «أوسلو ٢» وفي «المنكرة للسجل» (منكرة روس الملحقة ببروتوكول الخليل).

هذا مع العلم أن ما ورد في هاتين الوثيقتين يحصر المسؤولية بالطرف الفلسطيني في التصدي لما يسمى بالارهاب والعنف باعتباره ظاهرة وممارسة على الصعيد الفلسطيني وحده، مع إغفال كامل للإرهاب الاسرائيلي المتمثل، من بين أمور أخرى، بالاحتلال ومصادرة الاراضي والمياه والاستيطان أصلاً، وبمئة ألف قطعة سلاح في أيدي ١٧٠ ألف مستوطن في الضفة الفلسطينية (باستثناء القدس) وقطاع غزة ذوي سجل حافل في ممارسة العنف والارهاب الحقيقي (وليس المزعوم كما هو الحال بالنسبة للفلسطيني) بشتى صنوفه على الشعب الفلسطيني وتراجه الوطني.

وإذا ما انتقلنا من المقدمة إلى متن القسم الأمني من «منكرة واي» يتضح الطابع للتنفيذي الملزم للجانب الفلسطيني الذي لا يقبله ما يمثله أو حتى ما هو أقل منه بالنسبة للجانب الاسرائيلي. وتمهد لذلك الفقرة الأخيرة من هذه المقدمة حيث ورد: «سيفصل تنفيذ الطرف الفلسطيني مسؤولياته في مجال الأمن ومجال التعمول في الأمن ونقاط أخرى لاحقاً خلال المهل المحددة في الجدول الزمني المرفق». وبمراجعة هذا الجدول لزماني بمحطته الخمس يتبين أن ١٩ نقطة من أصل ٢٩ نقطة (أي ما يشكل نسبة ثلثين من النص) تحدد بصيغة الإلزام مواعيد قاطعة لتنفيذ الالتزامات والتعهدات والمهمات (وجميعها ذات طابع أمني محض) المرسومة للجانب الفلسطيني.

وبشكل عام، فإن آليات التنفيذ الموضوعية تجعل التزام الجانب الفلسطيني بما عليه ليس فقط رهناً بتنفيذه للتعهدات والالتزامات، إنما بالحكم الذي تطلقه اسرائيل على مدى وفاء الجانب المقابل بهذه التعهدات والالتزامات. أما التعهدات الملقاة على عاتق اسرائيل فتبقى رهناً بتقديرها وحدها، من الناحية العملية، لمدى تنفيذ الجانب الفلسطيني لبنود الاتفاق.

ومن جهة أخرى، فإن الاتفاق بجانبه الأمني، باعتماده الولايات المتحدة - عبر وكالة المخابرات المركزية - طرفاً رئيسياً في الإشراف والرقابة ومتابعة التطبيق، منح واشنطن شرعية الانحياز للحكومة الاسرائيلية، فكل البنود الواردة في الاتفاق، لا تكلف الولايات المتحدة إلا بمتابعة الجانب الفلسطيني والإشراف على تنفيذه لتعهداته. وقد بينت التجربة أن واشنطن، من موقعها الشاهد على الاتفاقات التي سبقت وهذا الاتفاق لن يلقى مصيراً مختلفاً، لا تنطلق من موقع الحياد والتوازن والنزاهة في مجال تطبيق الاتفاقات، بل تنزع باستمرار إلى تركيز ضغطها على الطرف الأضعف (الفلسطيني) كلما اصطدم هذا التطبيق بعقبات ناجمة عن التقصير الإسرائيلي ومماطلاته التي لا تنقطع.

٣. ان نصوص الاتفاق، فضلاً عن خطة السلطة الفلسطينية لمكافحة ما يسمى بالمنظمات والبنى التحتية الارهابية ولمحاربة العنف والتحرير^(١)، تعكس حجم الاستجابة الفلسطينية للمطالب الأمنية الاسرائيلية، كما تعكس النصوص تدهور مواقف السلطة من خلال التسليم بالمهمات التي ستقوم بها وكالة المخابرات المركزية الامريكية لضمان استجابة الجانب الفلسطيني لهذه المطالب.

لقد سلم الجانب الفلسطيني بجميع المطالب الأمنية الاسرائيلية، كما سلم للمخابرات المركزية الامريكية بدور الوصاية على النشاط الأمني للسلطة الفلسطينية بهدف التحقق من ضمان التزامها بتعهداتها الأمنية، بما في ذلك اعتقال المتهمين بقتل اسرائيليين وتوقيف المشتبه في قيامهم بالارهاب واتخاذ القرارات المتصلة بالملاحقة القضائية والمقاب والاجراءات للقانونية الاخرى التي تؤثر على الافراد الذين يحضرون لما يسمى بأعمال العنف والارهاب أو يقومون بها، وعدم إطلاق سراح سجناء فلسطينيين دون موافقة إسرائيلية وأمريكية، والإشراف على جمع ما يسمى بالسلاح غير الشرعي^(٢) ونقله إلى خارج مناطق السلطة..

(١) سارعت السلطة الفلسطينية وفي ٩٨/١١/١٩ تحديداً إلى إصدار مرسوم بشأن تكوين الوحدة الوطنية ومنع لتحرير. راجع الملحق رقم ٧ ص ٧٦.

(٢) كذلك سارعت السلطة في ٩٨/١١/١٨ إلى إصدار إعلان بشأن محوزة الأسلحة والذخائر من دون ترخيص. راجع الملحق رقم ٦ ص ٧٤.

هذا فضلاً عن أمور أخرى كثيرة من بينها عدة وعديد أفراد الشرطة والاجهزة الامنية الفلسطينية، وتحريم لتحريرض ضد الاحتلال والدعوية المعادية لاسرائيل، الأمر الذي يشكل اعتداء صارخاً على استقلال القرار والقضاء الفلسطيني ويضع التعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والحريات العلمية وحقوق للمواطن في مهبط الريح تحت ضغط الأبتزاز الاسرائيلي والاملاءات الامريكية.

٤. ان خطورة الاتفاق تكمن في أنه اتفاق أمني، يلزم الجانب الفلسطيني انطلاقاً من مسؤوليته عن أمن الاسرائيليين كفرد باتخاذ سلسلة واسعة من الاجراءات القمعية ضد أطراف المعارضة الفلسطينية وشرايح المجتمع الفلسطيني وتياراته المعارضة لاتفاق أوسلو على خلفية أن الاراضي الفلسطينية هي مركز لتصدير ما يسمى بالعنف والارهاب، محولاً بذلك كل أشكال النضال الفلسطيني، بالكلمة والشعار والمظاهرة والقبضة المرفوعة والحجر... إلى عمل تحريضي وعنفى وارهابي مدرج في الخطة الامنية، عمل مدان مبيعاً، يضع صاحبه والجهة التي ينتمي إليها خارج القانون..

كما أن خطورة الاتفاق تكمن في انه يشرع للتدخل الامريكي والاسرائيلي في قرار السلطة الفلسطينية. وهذا لا يعني أن هذا القرار كان مستقلاً فيما سبق عن الضغوط الامريكية أو الاسرائيلية. لكن ثمة فارق كبير بين أن يكون هذا القرار معرضاً لضغوط خارجية، وبين أن يشرع الاتفاق للأخريين التدخل في القرار. ذلك أن الولايات المتحدة واسرائيل صارتا شريكين (لا بل مرجعية فيما يخص واشنطن) للسلطة في قرارها المسمى أمنياً، الذي لا يمكن أن يكون معزولاً عن القرار السياسي. فلكل قرار أمني جانبه السياسي بالمعنى المحدد الذي يندرج فيه.

ومن خلال مراجعة الاتفاق يتبين أن البنود الامنية التي تشكل محوره ذات استهدافات سياسية مكشوفة، من بينها تطويع الوضع الفلسطيني ضمن وجهة الاعلان للشروط الاسرائيلية والتراجع عن تحقيق أهداف النضال الوطني بوسائل وأساليب متعددة يأتي في مقدمتها تكريم الانقسام السياسي الفلسطيني وتعميقه ورفع درجة الاحتقان والتوتر الداخلي في المجتمع الفلسطيني وتعميقه وتوسيع

لهوة بين الداخل والخارج، ولتسريع في التحول الجاري في السلطة باتجاه اقامة نظام تسلطي قمعي بتبعية متزايدة للاحتلال ودائما بالمرجعية الامريكية، نظام نابذ للتحديدية السياسية متجاوز على حقوق الانسان للفلسطيني، مدبر عن دولة للقانون والمؤسسات، باستثناء تلك المساعية إلى مثل والغاء التراكم الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني، وفي المقدمة منها المؤسسات والأجهزة الاستخبارية والامنية التي تصدر قانتها للدفاع عن «اتفاق واي» وأصبحوا ابرز الناطقين باسم القيادة السياسية في السلطة عن انجازات الاتفاق وضرورة الوفاء بالتزاماته.

لأن الاحداث الداخلية الفلسطينية من اعتقالات واعتداءات وفرض لإقامات جبرية وغيرها، وهي الأحداث المتواترة منذ اليوم للتوقيع على الاتفاق (١٠/٢٣) والتي تتحمل السلطة وأجهزتها الامنية المسؤولية الاولى عنها، لم تتسبب بها عملية غوش قطيف (١٠/٢٩) أو القدس (١١/٦)، بل تندرج في سياق الترامات السلطة بحكم الاتفاق واستحقاقه.

إن الإجراءات القمعية التي أقيمت عليها الاجهزة الامنية بقرار أو ضمن توجه سياسي للسلطة والتي لم توفر حتى منظمة فتح - حزب السلطة في رام الله (١٠/٢٠)، إنما تؤكد تعمق هذا المنحى الاستبدادي القمعي في ممالك السلطة وتؤشر إلى قابليتها لأن توسع ممارساتها في هذا المضمار. وخطورة هذا المصالح ليست فقط في نتائجه السلبية على وحدة المجتمع الفلسطيني وتماسكه وفرص تطوره الديمقراطي والاجتماعي... إنما في نتائجه المدمرة على الوحدة الوطنية شرط المواجهة الفعلية للاحتلال، وعلى مستوى التعبئة الشعبية شرط اргامه وجموع مستوطنيه على إجلاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

(3)

الفاء الميثاق الوطني الفلسطيني . . الركيزة الثانية «لمذكرة واي ريفر»

١- من وجهة نظر رئيس الحكومة الاسرائيلية يتلخص اتفاق أوسلو «بصفحة جوهرا مقليضة بعض الاراضي بالتزام الفلسطينيين بمكافحة الارهاب انطلاقاً من هذه الاراضي. هذا أولاً. وثانياً، باحداث تغيير نفسي.. باتجاه السلام في المجتمع الفلسطيني، من خلال اتخاذ خطوات حاسمة كإلغاء الميثاق الفلسطيني».

هذا الموقف عبر عنه نتنياهو مراراً بثبت، بما في ذلك في كلمته أمام نادي الصحافة الوطني في واشنطن (٩٨/١/٢١) عشية طرح المبادرة الامريكية بصيغتها الاولى، والتي منها اقتبسنا ما سبق، وكذلك القول: «إلغاء الميثاق ومكافحة الارهاب. ان هذين هما الالتزامان للتوالم اللذان تمهد للفلسطينيون تنفيذهما، فتخلى اسرائيل عن بعض الاراضي في خطوة مرحلية، ثم تقاوض بشأن تسوية دائمة».

من هنا، جاءت «مذكرة واي ريفر» لتبلي هذين الشرطين، فالقسم الامني وهو محور المذكرة، يحدد من جهة الالتزامات الفلسطينية التي تضمن جهداً (بنسبة ١٠٠٪) لمكافحة ما سمي بالعنف والإرهاب. كما يحدد، من جهة أخرى، آلية إلغاء بنود الميثاق التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير وحكومة اسرائيل في ٩ و ٩٣/٩/١٠ من خلال تجديد اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي للتأكيد على رسالة ٩٨/١/٢٢ (من عرفات إلى كلينتون)^(١) التي تنص على إلغاء البنود المذكورة، ومن ثم دعوة اعضاء المجلس الوطني (والمجلسين المركزي والتشريعي وأعضاء الحكومة الفلسطينية) إلى اجتماع يتحدث فيه للرئيس

(١) راجع نص هذه الرسالة في الصفحة ١٠٥ من كتاب «قنولة المستقلة والسيادة الوطنية».

الأميركي، كي يعيدوا تأكيد دعمهم لعملية السلام وقرارات اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي المار ذكرها.

٢- أما مواد الميثاق الوطني المستهدفة بالإلغاء^(١) فهي تلك التي تتعارض مع اعتراف م.ت.ف بحق إسرائيل في الوجود بأمن وسلام والتي لا تتلاءم مع الالتزامات الواردة في رسالة ٩٣/٩/٩ «بينذ الازهلب والعنف.. الخ». وبالتالي فإن المقصود هو المواد التي تحدد المنطلقات المبدئية والتاريخية للقضية الوطنية (تعريف الشعب الفلسطيني ووطنه بوحدته الإقليمية، وحقه في تقرير المصير، والشخصية الوطنية، وشروط للمواطنة الفلسطينية، والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين، وعلان وعد بلغور وقرار التقسيم، واعتبار الصهيونية حركة عنصرية تعصبية مرتبطة بالامبريالية..). هذا إلى جانب المواد السياسية التي تتناول استراتيجية عملية التحرير ونكتيكها (طبيعة المرحلة والتناقضات التي تحكمها، شعاراتها المركزية، الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية..).

وحين يتم تحليل هذه المواد التي تشكل أسس الميثاق، نفقد للمواد المتبقية التي تتناول البعد العربي (الوحدة العربية، الشخصية الفلسطينية بمقها القومي، الدعم العربي..)، أو البعد الدولي والانساني والروحي للقضية الوطنية، أو المواد التنظيمية والإجرائية البحت.. نفقد كل هذه المواد مغزاها وتصبح عملياً غير ذات موضوع.

لذلك، فإن المطروح في حقيقة الأمر ليس إلغاء لبنود معينة من الميثاق، إنما إلغاء الميثاق الوطني وما يمثله، أي تلك الوثيقة التي تثبت الحق للتاريخي لشعب فلسطين بأرضه ووطنه وشخصيته وهويته وحقوه الوطنية الثابتة..

٣- إن إسرائيل تعي جيداً القيمة التاريخية، الأيديولوجية، السياسية، التعميمية، التربوية.. لإلغاء الميثاق الوطني، فيبريس اعتبره «لتحجير الأيديولوجي الأكثر

(١) تنص هذه الرسالة على إلغاء ١٢ مادة (٩٠، ٨٧، ٧٦، ٧٥، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠) وبالتالي يشمل الإلغاء والقيل ٢٨ مادة من أصل ٣٣ مادة يضمها الميثاق الوطني.

أهمية في هذا القرن، انه تغيير اساسي في العلاقات الاسرائيلية - الفلسطينية». ان الغاء الميثاق ينسخ التاريخ الفلسطيني لصالح الرواية الاسرائيلية عن الحق اليهودي في أرض فلسطين، أي لصالح الايديولوجية الصهيونية. وهذا ما استخلصه نتنياهو بعد دورة المجلس الوطني في غزة (٩٦/٤/٢٤)، إذ طالب بأن يتسح الغاء الميثاق ليشمل الاعتراف بالصهيونية (!). والمهم بالنسبة للقيادة الاسرائيلية (شارنمكي وغيره) ما يتعدى قرار الغاء الميثاق: سماع الشعب الفلسطيني قيادته وهي تلغي الميثاق الوطني بلغتها الام، نظراً لقيمه التربوية..

٤- في هذا الإطار ترتب على الغاء الميثاق الوطني ربطاً بالاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ونبذ العنف والإرهاب.. النتائج التالية:

أ - الاعتراف بالميراث الايديولوجية، الحقلية التي تقف وراء تأسيس دولة اسرائيل والتسليم بالصهيونية كما تقدم نفسها: «ايدولوجية الحركة القومية للشعب اليهودي في سعيه لتقرير مصيره على أرض الميعاد»، واسقاط جوهر الصهيونية المدعوي للتوسعي الحضري... دون اعتراف مقابل بالظلم والاحكام اللذين لحقا بالشعب الفلسطيني جراء اغتصاب ارضه واحتلالها واقتلاعه منها وتهجيرها. وكذلك التسليم العملي «بقتون العودة» الاسرائيلي الذي يمنح يهود العالم، تلقائياً وعند الطلب، حق المواطنة دون أن تعترف اسرائيل بحق اللاجئين والنزحيين للمشروع بقرارات الامم المتحدة (القرارين ١٩٤ و٢٣٧) في العودة إلى الوطن.

ب - الاعتراف السياسي من م.ت.ف. بحق دولة اسرائيل في الوجود بسلام ولأن قبل توغيرها لشعب فلسطين، ودون اعتراف مقابل بحق تقرير المصير وحق الدولة الفلسطينية في الوجود وحق اللاجئين في العودة، ودون أن تعلن اسرائيل عن حدودها التي تسمى بالضم والاستيطان إلى مدها لتشمل القسم الامم من أرض الدولة للفلسطينية (الضفة بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة).

ج - تنازل الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية ليس فقط عن الكفاح المسلح من أجل استعادة حقوقه الوطنية، بل عن أشكال النضال الأخرى فالتفة الأهمية: الجماهيرية، السياسية.. التي يضمها اتفاق الواي أما ضمن خاتمة الحنف أو التحريض أو لادعوية للمعادية أو الإجراءات احادية الجانب التي تستبقي نتيجة المفاوضات ضمن الروزنامة المحددة لها.

٥ - إن إجراءات الانهاء المقترحة لمواد الميثاق الوطني إنما تستهدف المس بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، فضلاً عن المكاة السياسية والتمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي باتت مطالبة بأن تستمر كحنوان وهكل ومؤسسات (يتواصل السعي لاضعاقها وتجويرها) بدون ميثاق وطني يوحد الشعب بمختلف تجمعاته مع تاريخه وترابه الوطني ويصون وحدة القضية الوطنية ووحدة أهداف النضال الوطني، فالمطلوب ليس استبدال ميثاق بأخر، بل مواصلة إجراءات شطب الميثاق القائم وإجازة عملية أوسلو بالاتفاقات التي نجت عنها.

إن دور م.ت.ف. كإطار للائتلاف الوطني للمريض تحت مظلة الميثاق الوطني وعلى قاعدة البرنامج المشترك، كمؤسسات منبقة عن هذا الإطار وذات صلة مباشرة مع الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، هذا الدور ما انفك يتراجع منذ التوقيع على اتفاق أوسلو. وما يعد م.ت.ف. على يد اتفاق الواي في امتداد سابقة الدورة ٢١ في غزة للمجلس الوطني (٩٦/٤) هو محطة أخرى في هذا المسار التراجعي، حيث أصبحت مؤسسات م.ت.ف. وهيئتها تجتمع استجابة لضغوط ومطالب حكومة إسرائيل واشتراطاتها وملاءاتها من أجل إجازة وتبرير اتفاقيات أوسلو. غير أن استمرار هذا «المنطق الاستخدامي» في التعامل مع المنظمة كمظلة رسمية مع مواصلة اضعاقها والمساس بكفاءتها يجب ألا يحجب عن الرؤية عما يثيره هذا الوضع من استياء وقلق شعبي واسع يعبر عن نفسه باستعداد متزايد للائتلاف حول م.ت.ف، مما يوفر لمختلف القوى السياسية والاجتماعية والشخصيات الوطنية المستقلة إمكانيات متعددة للمشاركة المجدية في الدفاع عن المنظمة وما تمثله وعن مكافئها السياسية والتمثيلية.

(4)

مكاسب إضافية لصالح إسرائيل .. مفاوضات الوضع الدائم والاجراءات احادية الجانب

١- إلى جانب المكاسب الرئيسية للذين كرسهما «تفلق واي» لصالح إسرائيل والمتمثلان بإلغاء البند الاساسية للميثاق الوطني واعتماد الامن بالمفهوم والصيغة والشروط الاسرائيلية، ثمة مكاسب أخرى حققها إسرائيل من خلال هذا الاتفاق.

وقد لا تستوقف هذه المكاسب للوهلة الاولى بسبب تطرق الاتفاق إليها بشكل مقتضب (مفاوضات الوضع الدائم) أو غير محدد تماماً (الاعمال احادية الجانب)، أو بسبب عدم تناولها اصلاً كونها أصبحت من «جديليات» عملية أوسلو، فأتى «تفلق واي» ليكرس، مرة أخرى، ما كتبت الاتفاقيات السابقة قد سلمت به: (أ) من جهة اعتبار الضفة بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة وهي أراض محتلة منذ عدوان العلم ١٩٦٧ بحكم قرارات الشرعية الدولية «أراض متنازع عليها»، مما يضيء - ضمناً - شرعية ما على مطالبة إسرائيل بهذه الاراضي ويؤسس لتقسيمها لللاحق بين طرفين قواهما إسرائيل. (ب) ومن جهة أخرى، للتسليم بسياسة الاستيطان (والتهويد)، فلم يضع «تفلق واي» أي قيد عليها، لا بل أجاز - من خراج الاتفاق - وعدين ثمينين لإسرائيل: • شق ١٢ طريقاً لتفلقاً (أي مصادرة لمزيد من الاراضي الفلسطينية) (خدمة) لعملية اعادة التستلر. • مساعدة امريكية بحوالي ١,٢ مليار دولار لتغطية نفقات إعادة التستلر، بما فيها شق الطرق المذكورة.

٢- استجابات واشنطن لطلب إسرائيل عندما نقلت مفاوضات الوضع الدائم من الاسبروع الاخير في جدول تطبيق المبادرة الأمريكية^(١) في صيغتها الاولى إلى

(١) راجع نص المبادرة الأمريكية بصيغتها الاولى والثانية في الفصلين ٩٥ و ٩٧ من كتاب «قوة المستقلة والسيادة الوطنية».

مقدمة جدول المبادرة في صيغتها الثانية. وهذا بالاصل مطلب اسرائيلي سبق أن تقدم به نتنياهو مراراً منذ التوقيع على «بروتوكول الخليل»، عندما اقترح تجميد مفاوضات المرحلة الانتقالية للانتقال إلى مفاوضات مكثفة حول الوضع الدائم، وذلك للهروب من استحقاقات الانتقالية (اعادة الانتصار.. الخ) والدخول في نفق مفاوضات لا يرى الضوء في نهائيه. وينصه على الشروع الفوري بمفاوضات الوضع الدائم منذ اليوم الاول للتطبيق، يثبت «اتفاق واي» هذا المطلب الاسرائيلي، ويكرس رسمياً هيكلياً تفاوضية تقوم شكلاً على التوازي بين متبقيات المرحلة الانتقالية وجدول أعمال الوضع الدائم، لكنها في الحقيقة ومن الناحية العملية تنهي المرحلة الانتقالية كمرحلة قائمة بذاتها، فتصبح قضاياها أو معظمها منسوبة إلى مفاوضات الوضع الدائم ومتداخلة معها.

ان تأكيد الاتفاق على «استئناف الجانبين فوراً مفاوضات الوضع النهائي بوتيرة متسارعة.. وبذل جهود مضمينة للتوصل إلى اتفاق قبل ٩٩/٥/٤.. وان تجري المفاوضات بلا انقطاع...»، هذا التأكيد والتشديد واللفظة.. ان نتجح احداً بأنها مستفود إلى نتائج ملموسة في المدى المنظور، فهذه المفاوضات، بحسب وزير الخارجية شارون، يجب أن تستغرق ٢٠ سنة قبل التوصل إلى سلام حقيقي، وإلى أن تزوي أكلها يتحول المنجز من الحل الانتقالي إلى حل دائم.

٣. وراء صياغة متوازنة ومحيدة شكلاً، يختبئ وراء ما ورد في الاتفاق حول «الاعمال احادية الجانب» («تعهد الجانبين عدم اتخاذ اجراءات من شأنها تغيير الوضع في الضفة الغربية أو قطاع غزة كما ينص الاتفاق المرحلي»)، انحياز واضح لصالح اسرائيل يحقق لها مكاسب بما يمنحها من جهة، وبما يفرضه على الجانب الفلسطيني من جهة أخرى:

• فلتفاهم الأمريكي - الإسرائيلي المتضمن في المبادرة الامريكية بصيغتها الثانية تحت عنوان «خارج نطاق الصفقة»، والذي مازال سارياً بين الطرفين، فضلاً عن عدم تعرضه لمضي اسرائيل في تنفيذ مخطط تهويد القدس من خلال تجاهله لهذه المواضيع والقفز عنها بكل بساطة، يحطى - عملياً - الضوء الأخضر لمواصلة الاستيطان (المنضبط)

تحت ستر الاستدراك. في هذا الإطار يصبح المطلوب من إسرائيل التمهيد «بعدم بناء مستوطنات جديدة، وعدم الإقدام على توسيع هام للمستوطنات القائمة. وعدم القيام بمصادرة الأراضي». لكن في الوقت نفسه، وفي السياق ذاته: «أن يتم التوسيع في مناطق تتجاوز المحيط المباشر للمستوطنات. وإذا صودرت أراضي لأغراض شق الطرق الالتفافية، فإن الجانب الإسرائيلي سيقدم المخطط المحدد والمبررات المحددة لكل طريق».

إن، تحت لبط هذا الاستدراك يتم تمرير ولجزة للتوسع في المحيط المباشر للمستوطنات («النمو الطبيعي» وفقاً للتسمية الإسرائيلية)، ومصادرة الأراضي لشق الطرق الالتفافية وغيرها من الأغراض.. أن الحدود بين الاستيطان «المنضبط» الذي تجيزه واشنطن والاستيطان اللغطي كما تمارسه إسرائيل هي حدود ملتبسة ومتداخلة في عديد الجوانب، كما بينت التجربة حتى الآن، بما في ذلك تجربة الأسبوعين اللذين أعقبا التوقيع على «مفكرة واي» (الاعلان عن أو الشروع بالاستيطان في: رأس الصمود، طولكرم، جبل أبو غنيم + إقامة ٦ نقاط استيطانية جديدة في مواقع متفرقة).

• وبالمقابل، فقد جاء التفسير الأمريكي للأعمال أحادية الجانب ليقيد الجانب الفلسطيني انسجاماً مع الموقف الإسرائيلي. وإذا كان القرار «الهام الذي يمكن الإقدام عليه فلسطينياً ضمن تحديدات اتفاق أوسلو، في ضوء استحالة التوصل إلى اتفاق حول الوضع الدائم حتى ٤/٥/٩٩ ورفض التمديد للحكم الذاتي.. إذا كان هذا القرار هو اعلان السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧، فقد تبنت رسالة التطمينات الأمريكية للرقم ٤ الموجهة إلى حكومة إسرائيل موقف الأخيرة وسجلت لصالحها مكسباً إضافياً، حيث ورد في هذه الرسالة مسلياً: «بالنسبة إلى إمكان اتخاذ قرار أحادي الجانب بإعلان دولة، أو غيره من الاجراءات أحادية الجانب... فإن الولايات المتحدة تعارض وستعارض لياً من مثل هذه الاجراءات الاحادية الجانب».. «أنا نؤكد أن أولئك الذين يعتقدون أن في استطاعتهم اعلان مواقف أحادية الجانب، أو اتخاذ إجراءات أحادية الجانب، بعد نهاية الفترة الانتقالية، إنما يتصرفون بطريقة تؤدي إلى كارثة».

(5)

حدود المكاسب الفلسطينية : بين إعادة الانتشار وقضايا المرحلة الانتقالية . . تمديد الحكم الذاتي

١- بموجب اتفاق الواي تشمل «عمليات إعادة الانتشار الاضيقية» من الضفة الغربية ما يلي: نقل ١٪ من مناطق (ج) إلى (أ)، و ١٢٪ من (ج) إلى (ب)، و ١٤,٢٪ من (ب) إلى (أ)، كلمة «نقل» ترد في نصوص اتفاقيات أوسلو انسجاماً مع اعتبار الاراضي الفلسطينية متنازلاً عليها وليست محتلة. لذلك لا تستخدم كلمة «إعادة» كونها تشير إلى صاحب الحق الاصلي في الأرض).

وعليه ستغطي مناطق (أ) ١٨,٢٪ من مساحة الضفة (باستثناء القدس غير المدرجة أصلاً في الترتيبات الانتقالية) بعد أن كانت ٣٪. وستغطي مناطق (ب) مساحة ٢١,٨٪ بعد أن كانت ٢٤٪ علماً أن ٣٪ من مناطق (ب) ستحول إلى محمية طبيعية / مناطق خضراء بصلاحيات منية مقيدة للملطة في قضايا البناء والتنظيم الهيكلي. وستغطي المناطق (ج) مساحة ٦٩٪ بعد أن كانت ٧٣٪ أي بخروج ١٣٪ عن السيطرة الامرائيلية الكاملة.

٢- تبدو عملية إعادة الانتشار المذكورة، قليلاً على المنجز حتى الآن، مكسباً لصالح الجانب الفلسطيني، فكل قطعة من التراب الوطني تخرج من السيطرة الكاملة تحسب في خفة الانجاز الوطني. غير أن هذا المكسب يتخذ حجمه النسبي عندما نستحضر في دمم إعادة الانتشار مسم البنود الأخرى في «اتفاق واي» التي سبق تناولها. وحتى لو فصلنا المسم عن الدم، وحكمتنا الأمور من زاوية ما تمثله عملية إعادة الانتشار - بالرقم ياه - من انجاز، فإن عدداً من الاستدراكات تفرض نفسها، من السياق التفاوضي - لبتداء - الذي لقضى إلى هذه النتيجة.

وفي هذا المجال نذكر بالتالي: لقد نص الاتفاق الانتقالي (أوسلو ٢) على ثلاث

مرحلة إعادة انتشار في الضفة الغربية ما عدا المناطق المشمولة بملوين مفوضات الوضع الدائم (القنص، المستوطنات، مواقع عسكرية محددة، الحدود)، على أن تستكمل هذه العملية في شهر ١٩٩٧/٩. ثم جاء بروتوكول الخليل ليرجى استكمال إعادة الانتشار إلى منتصف عام ١٩٩٨ تاركاً لإسرائيل تحديد مدى إعادة الانتشار هذه.

وأخيراً، أتت مذكرة واي ريفر لتحديد إعادة الانتشار في مرحلتين (النيصتين) الأولى والثانية بـ ١٣٪، على أن تستكمل في مطلع شهر ١٩٩٩/٢، وعلى أن تكلف لجنة بمسألة المرحلة الثالثة في ختام الجدول الزمني «الاتفاق واي». أما «حجم هذه المرحلة ومضمونها» (أي النسبة المئوية + تصنيفها: أ، ب، ج...) فهو أمر من مسؤولية إسرائيل أن تنفذه (وفقاً لرسالة التطمينات الأمريكية الرقم ٢ إلى الحكومة الإسرائيلية). وقد «سهل» الوفد الإسرائيلي في واي بلانتايشن هذه المهمة على الجميع، عندما قرر، وبلغ أن إسرائيل ستنفذ ١٪ في إطار المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، دون إعطاء تاريخ^(١).

مما تقدم نخرج بملي: أ) إعادة الانتشار بمراحلها الثلاث لن تتجاوز ١٣ + ١٤٪. ونضيف أن هذه النسبة، حتى اللحظة، تنفذ إلى التحديد الجغرافي، فهي ليست موضوعة بعد على الخارطة. ب) إلى جانب افتقادها إلى التحديد الجغرافي، تنفذ عملية إعادة الانتشار إلى التحديد الزمني حيث يخضع تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية إلى جدول زمني اختياري أمني تتحكم إسرائيل بالأساس في مخالفته. أما المرحلة الثالثة، فقد أوضحنا ما بشأنها. ج) وعليه، فمن المؤكد أن تتجاوز عملية إعادة الانتشار السقف المرسوم لها في الجدول الزمني لاتفاق واي وستمتد إلى ما بعد ٩٩/٥/٤، تاريخ انتهاء المرحلة الانتقالية.

٣- إذا ما وضعنا جانباً ما تمثله عملية إعادة الانتشار بنسبة ١٣٪ من مكسب أوضحنا حجمه النسبي في إطار الاتفاق وشروطه، وفي سياق العوامل التي كانت

(١) وهذا ما قطعت به الحكومة الإسرائيلية في الفقرة ٦ من قرارها المتخذ في ٩٨/١١/١١ بإعلان الموافقة لمشروطة على مذكرة واي ريفر، حيث ورد: «...لن يتجاوز مدى المزيد من إعادة الانتشار ما مجموعه ١٪ من الفلوات كافة» (راجع ملحق رقم ٤، ص ٧٠ من هذا الكتاب).

ومازالت تتحكم بمسألة إعادة الانتشار، فهل من مكاسب أخرى بومع الاتفاق أن يتمارى فيها؟

ان المكاسب الأخرى مدار الحديث والتي تنتمي إلى ملف القضايا العالقة من المرحلة الانتقالية هي عملياً عصافير على الشجرة في المسائل التي اشتمل عليها الاتفاق مثل الممر الأمن والعلاقات الاقتصادية وهامش أوسع من التحكم في علاقات التجارة الخارجية، وللميناء، فهذه جميعاً ستخضع لمفوضات تتحكم إسرائيل سلفاً في نتائجها.

وإذا ما أخذنا المطار كأداة قياس، فإن للنتائج ستكون انعكاساً لصورة الاتفاق حول المطار، الذي تحول إلى معبر من المعابر القائمة حالياً ليس أكثر. أما الممر الأمن، فالبحث لايدور حول «الممر الأمن»، الثابت على الأرض (والـextra-territorial) الذي ترفضه إسرائيل باعتباره مسألة سيادية، بل حول «الممر الأمن»، أي تحديد الطرق التي تملكها وسائل النقل الفلسطينية بين الضفة والقطاع والشروط المتحكمة بها والتي لإسرائيل اليد الطولى فيها (حق الاعتقال، إجراءات منح التصاريح..). أما بشأن المعتقلين، التي لم يتناول الاتفاق قضيتهم بشكل مباشر، فإن الرقم الذي اتفق على الإفراج عنه (حوالي ٧٥٠) على دفعات هو أقل من نصف عدد المعتقلين الذين كان يفترض أن يفرج عنهم بموجب الاتفاق الانتقالي (٩٥/٩/٢٨).

٤. ان مكاسب إعادة الانتشار بحجمه النسبي والمعلق تنفيذه على شروط والمكاسب الأخرى المحدودة أو المزعومة لا تبرر التوقيع على «اتفاق واي» بسبب التنازلات الفادحة التي ينطوي عليها والنتائج السلبية المترتبة عليه، بما في ذلك تسوية قبول التمديد للمرحلة الانتقالية بعد موعد انقضائها (٩٩/٥/٤)، أي القبول عملياً بتمديد الحكم للذاتي الفلسطيني إلى أمد غير محدد. عملياً وبصرف النظر عن كل الادعاءات الدبلوماسية فقد استبعد اتفاق واي فكرة اعلان سيادة الدولة الفلسطينية على أراضيها في نهاية المرحلة الانتقالية، وفتح الابواب أمام التمديد المفتوح لترتيبات المرحلة الانتقالية ولما من مخاطر واحتمالات أن تتحول إلى

ترتيبات وضع دائم.

وسوف تعزز الالتزامات الامنية التي قطعتها السلطة على نفسها بموجب «اتفاق واي» منحي تمزيق الصف الفلسطيني والضغط على الحركة الجماهيرية المتصدية للاحتلال ضاربة بذلك الركيزتين الرئيسيتين اللتين يمكن أن يستند اليهما أي توجه جدي لاعلان المبادء وهما: الوحدة الوطنية والتعبئة الشعبية المناهضة للاحتلال.

ان عملية تنفيذ الاتفاق وفقاً للجدول الزمني المحدد فيه، مع شيء من المماثلة الاسرائيلية (وهذا ما يلت بحكم الموكد قيل أن يبدأ العد التنازلي للتنفيذ)، سوف تثقل الوضع للفلسطيني إلى عشية استحقاق ٩٩/٥/٤ وهو في مناخ انتظار تنفيذ الجزء الرئيسي من نمبة اعادة الانتشار الاسرائيلية، مما يعطي ثقلاً وحفزاً اضافياً لجهات نافذة ومؤثرة في مركز قرار السلطة الفلسطينية لكي تضغط (بالتناظر مع الضغوط الامريكية والاسرائيلية)، بقوة أكبر باتجاه الأخذ بخيار التمديد للمرحلة الانتقالية ومنع الاقدام على خطوة اعلان المبادء الفلسطينية. لذلك فإن التوقيع على اتفاق واي يتناقض مع متطلبات الاعداد الجاد لهذا الخيار الوطني ويفضح اندام مصداقية السلطة في تلويحها الكلامي بشعار اعلان الدولة، الذي لم يتخطى في تفكيرها بعد أداة التلويح التفاوضي لأغراض تكتيكية محض.

(6)

أولويات في العمل الوطني من أجل التصدي لاتفاق واي

الآن وعلى قاعدة معارضة اتفاق واي، هل أصبحت الأبواب مفتوحة أمام تنفيذ المطالب والأملاءات الاسرائيلية وأمام تعويم اتفاقيات أوسلو من جديد؟

لا شك أن الجانب الفلسطيني، الذي تعلم الدرس من التطورات التي تلت بروتوكول الخليل منذ مطلع العام ١٩٩٧، سوف يبدى استعداداً لتنفيذ ما عليه من التزامات وفق الاتفاق الجديد. غير أن هذا الاستعداد لن يؤدي إلى تنفيذ تلقائي للاتفاق دون عقبات، فحكومة إسرائيل سوف تسعى لفرض مزيد من التنازلات على الجانب الفلسطيني في سياق تنفيذ ما عليها بموجب الاتفاق. إنها سوف تحاول التهرب من عدد من هذه الالتزامات وربما من معظمها، وفي الحد الأدنى سوف تسعى وهي التي تتحكم عملياً بمفاتيح تقدم العملية إلى تقليص حدود التزاماتها، وسوف يكشف الجانب الفلسطيني مرة أخرى إلى أن الرهان على دور «الحكم الأمريكي» رهان في غير مكانه، خاصة وأن دور الإدارة الأمريكية ومخابراتها المركزية هو في الأصل دور أمني على حساب الحق الفلسطيني والمطالب الفلسطينية.

وعليه، فإن التطورات القادمة سوف تشهد بقدر ما يتقدم تطبيق الاتفاق مزيداً من التآزم والاحتقان في الشارع الفلسطيني ومزيداً من تراجع الثقة بين السلطة الفلسطينية والرأي العام الفلسطيني. وسوف تسعى السلطة إلى تشديد قبضتها على الأوضاع الفلسطينية وسوف تحرص على تملك أجهزتها وإدارتها وستجد على هذا الصعيد دعماً بئسج ومساعدات اقتصادية في محاولة لتبرير وتمرير سياستها التنازلية، دون أن تجد لدى حكومة إسرائيل استعداداً لمساعدتها في تخفيف درجة التآزم وامتصاص حدة الاحتقان في الشارع الفلسطيني. وستجد السلطة نفسها في مواجهة سلسلة لا تنقطع من الضغوط والمنورات الاسرائيلية لنفجها نحو تقديم

تنازلات إضافية، ولذلك فإن هذا الاتفاق يمكن أن يحقق انفعلاً مؤقتاً، ولكنه لا يشكل مخرجاً جدياً لانتقال مسيرة أوسلو من مأزقها.

هذا يضع الجبهة الديمقراطية وجميع قوى المعارضة أمام مسؤوليات تاريخية من أجل التصدي لتطبيقات اتفاق واي التي تتحكم بها إسرائيل بالدرجة الأولى^(١)، وكبح اندفاع السلطة وراء وهم المراهنة على فرص تعويم تفكيك أوسلو بالاعتماد على دور تقوم به الإدارة الأمريكية في الضغط على حكومة إسرائيل. إن اتفاق واي يحمل عنوانين رئيسيين: مكافأة ما يسمى بالحلف والارهاب والقضاء الميثاق الوطني الفلسطيني، الأمر الذي يلقى على عاتق المعارضة مهام عديدة ناجمة عن ضرورة التصدي لتطبيقات الاتفاق على هذين المستويين:

أولاً: الاتفاق الجديد يجب ألا يفقد قوى المعارضة بوصلة التوجه الوطني الجاد والمسؤول لاحتواء الآثار السلبية الواسعة المترتبة عليه بمعارضة سياسة السلطة وأجرامها وميلها الواضح للتضييق على التعددية السياسية والحزبية ولتجاوز على الحريات العامة وحقوق المواطن، وبالتالي للتصدي لتجاوزات السلطة على حقوق الإنسان ومنع انزلاق الأوضاع نحو مزيد من التوترات الداخلية لا يستفيد منها غير الاحتلال. وبشكل مبشر فإن هذا يعني مايلي:

أ) احترام التعددية السياسية وصون حقوق جميع القوى الوطنية والإسلامية في التنظيم والنشاط العلني دون قيود. ورفض مطالب إسرائيل بوضع أية قوة سياسية مناهضة للاحتلال خارج القانون أو تعريضها للحظر أو منع أي من

(١) آخر مثال على ذلك هو اجتماع مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٩٨/١١/١١ بعد أن تلغى لمدة أسبوعين، للمصالحة على «اتفاق واي»، الذي أضاف عدة شروط و«طوائف» على هذا الاتفاق، منها: ١- ربط إعادة الانتشار في الضفة الغربية بقيام المجلس الوطني بالتصويت على إلغاء الميثاق (وهذا ما لم يرد في نص الاتفاق). ٢ - التهديد بضم أجزاء كبيرة من الضفة في حال إعلان الدولة المستقلة. ٣ - المطالبة باحتلال ٣٠ مناضلاً من المصلين في خاتمة المطالبين (وهذا أيضاً لم يرد في الاتفاق). ٤ - تجتمع الحكومة قبل كل مرحلة تطبيق للاتفاق بهدف فحص مدى التزام الفلسطينيين ولحفظ بعد ذلك يتم تحديد المرحلة التالية من الانسحاب. (راجع الملحق رقم ٤ - ص ٦٩).

نشاطاتها وأعمالها التي تخدم صمود المجتمع الفلسطيني وتعرّز مقاومته للاحتلال.

(ب) إدارة الخلاف بين السلطة والمعارضة بوسائل ديمقراطية بعيدة عن القمع والعنف الذي يحض عليه الاحتلال مستقبلاً «يثاق واي»، وبما يضمن حق المعارضة في نقد سياسة السلطة والدعوة إلى تصحيحها واحترام حرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر لجميع المواطنين وتحريم أي تطاول عليها.

(ج) وفي هذا الإطار على السلطة أن تحترم الحق المشروع للجميع في التنظيم والنشاط العلني، بما في ذلك لأغراض التعبئة ضد الاكفالك الجديد والعملية السياسية التي أنتجته باعتباره متعارضاً مع المصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني ولا يليها، فضلاً عن آثاره المدمرة على مستوى البناء والتطور المجتمعي المؤسسي والديمقراطي للشعب الفلسطيني، وعن استهدافه الأرض والمؤسسات الفلسطينية (بما فيها مؤسسات السلطة) لتحويلها إلى قاعدة متقدمة للمنظومة الأمنية الأمريكية - الإسرائيلية في المنطقة.

(د) في هذا الإطار أيضاً التصدي بحزم لكافة التشريعات (المراسيم، القوانين...) التي يجري الإعداد لإصدارها انسجاماً مع الالتزامات التي يملها الاتفاق والتي تطول قضايا ما يسمى بالملاح غير الشرعي، التحريض، الحريات العامة، الاعلام، الأحزاب والمؤسسات وبنية المجتمع المدني عموماً.. واحترام مؤسسات المجتمع المدني ومنع أي تدخل في شؤونها، واحترام حرية الصحافة ومؤسسات الاعلام المرئي والمسموع وتحريم قمعها أو اربابها أو الضغط عليها بأي شكل من الأشكال.

(هـ) إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية، واحترام كرامة المواطن وتحريم انتهاكها ووضع حد لممارسات الاعتقال الكيفي والمداومات والتخريب والمحاسبة الصارمة للمسؤولين عن هذه التجاوزات، وضمن استقلال القضاء.

ثالثاً: إن الدعوة إلى إلغاء مواد الميثاق الوطني المتعارضة مع الرسائل

المتبادلة (٩ و ١٠/٩٢) التي تسلوي الغناء الميثاق الوطني خطوة اخرى في امتداد ما قامت به الدورة (٢١) للمجلس الوطني (نيسان/ ابريل ١٩٩٦) ولم تعتبره حكومة نتياهو كافيًا، خطوة تستهدف النيل من الحقوق للتاريخية والوطنية للشعب الفلسطيني والمس بالمكانة السياسية والتمثيلية لمنظمة التحرير. ان هذا يترتب عليه بالضرورة عدم المشاركة في اللقاءات التي تدعى لهذا الغرض، والقيام بكشف وظيفة هذه اللقاءات وفضح مراميها أمام الشعب الفلسطيني بمختلف قطاعاته وتجمعاته، وأمام الرأي العام العربي والدولي، ودعوة أوسع القوى السياسية والاجتماعية والمهنية والنقابية والشخصيات المستقلة للانضمام الواضح إلى هذا الموقف القاسي بعدم المشاركة في هذه اللقاءات.

إلى هذا، فإننا ندعو إلى انعقاد مؤتمرات شعبية على أرض الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل ابراز الطابع الشعبي الواسع والتمثيلي المعبّر الذي يرفض تمرير «اتفاق واي ريفر» والغناء الميثاق على حساب الحقوق الوطنية ومكانة م.ت.ف وما تمثله. كما ندعو إلى لقاء وطني موسع بمشاركة شخصيات وممثلين عن التجمعات الفلسطينية في الاردن وسوريا ولبنان، وعن الجاليات الفلسطينية في البلدان العربية الاخرى والمغتربات، من أجل اتخاذ موقف معلن بنفس الوجهة والمضمون.

ان اقدام على هذه الخطوات لن يؤثر، بكل تأكيد، على التحضيرات الجارية من قبل السلطة الفلسطينية للوفاء بالتزامات «واي ريفر» بما فيها الغناء مواد الميثاق، في اطار اللقاءات التي يجري الاعداد لها، انه لن يلغي هذه اللقاءات ولن يفقدها نسلها. لكنه، بالمقابل، يبرز الوجه الآخر من الخارطة السياسية والاجتماعية الفلسطينية، وجه المعارضة الوطنية الواسعة التي تعبر عن الرأي الآخر، رأي أوسع الارسل في صفوف الشعب الفلسطيني في الوطن والمشتت التي أبدت قلقها الشديد من هذا الاتفاق ومن الاتكاسات السلبية لتطبيقه وإلغاء الميثاق الوطني.

(٧)

إعلان السيادة من أجل كسر أطواق أوسلو

١- عندما أطلق المؤتمر الوطني العام الرابع للجهة الديمقراطية في مطلع ايار/ مايو ١٩٩٨ «المبادرة الوطنية الشاملة لتجاوز مأزق أوسلو واستعادة الوحدة» ومحورها إعلان بسم سيادة دولة فلسطين على الاراضي المحتلة بمعدوان عام ١٩٦٧، فقد استند إلى التالي:

• ان «المبادرة الامريكية» المطروحة منذ مطلع عام ٩٨ هي الآلية الرئيسية لاجراج عملية اوسلو من جمودها المستمر منذ بروتوكول الخليل وهي أقصى ما يمكن التوصل إليه قبل استحقاق ٩٩/٥/٤ لاستخلاص ما أمكن من قضايا المرحلة الانتقالية المعلقة قبل اغلاق هذه المرحلة. وهذه المبادرة تقوم بالاساس على آلية الزام وتوريط للجانب الفلسطيني بدعوى مكافحة الارهاب.. مقابل عمليات اعادة انتشار محدودة وبالشروط المعلق على تنفيذ تعهدات أمنية تؤدي إلى رفع مستوى التوتر في العلاقات بين القوى الفلسطينية، بين السلطة والمعارضة، والامعان في تمزيق الصف الفلسطيني بدلاً من توحيده.

• ليس ثمة في الاتفاق ما يشير إلى امكانية ايجاد مخرج جدي من الاستعصاء الذي انتهت إليه عملية أوسلو. فالاتفاق الذي سيتم التوصل إليه، وعناصره الرئيسية مستمدة من المبادرة الامريكية يحقق انفرجاً مؤقتاً لعملية أوسلو، ولكنه لن ينجح في الافراج عن المأزق المستعصي، بل سوف ينتقل به إلى مستوى أكثر تعقيداً وصعوبة، حيث تتمتعز الامكانية، في المدى المرئي بقله، للتوصل إلى اتفاق حول قضايا الوضع الدائم.

• ثمة مرحلة متكاملة من عملية اوسلو توشك على الانتهاء (المرحلة الانتقالية)، فلما أن تمعد (بالامر الواقع أو باتفاق جديد)، فيصبح الحكم الذاتي^١

من الزمن متقفاً للحل ومعه يتقدم مخطط التوطین (بخض النظر عن درجة استقرار الحكم الذاتي وتطبيقات التوطین). ولما أن یتجاوز هذه المرحلة باعلان السیادة، فینتقل الصراع مع الاحتلال إلى مستوى جدید، نوعياً أرقى، سیاقاً واصطفاً للقوى وبعداً عربياً ودولياً، مستوى یفتح أمام اتجاز الحقوق الوطنیة.

٢- ان التوصل إلى تفق وای لم یکن مفجعاً إلا لمن لا یتبع مجریات الامور، لمقدمته كانت معروفة، ومضمونه كان مرئياً حیث تم افضلجه بمساهمة امریکية نشطة من خلال مفاوضات لم تقطع علیاً منذ شهر ٩٧/١٠. ولا تترتب علی «تفق وای» اعتبارات أو نتائج تتعکس مع ما تأسست علیه المبادرة الوطنیة للجهة الیمقراطية ومحورها اعلان السیادة الوطنیة، فهذه المبادرة تطلقت من أسس وبنیت علی تقدیرات من بینها توصل المفاوضات إلى تفق یتضمن العناصر الرئیسیة للخطة الامریکیة، فلتت «مذكرة وای» لتتقی مع هذه التقدیرات. وبلتالی فلن «تفق وای» لا یؤثر علی صحة وضرورة محور النضال الوطنی حول اعلان السیادة، لکنه یؤدی بالتکید إلى خلق صعوبت اضافیة أمام التقدم نحو اتجاز شروط خوض معركة اعلان السیادة الوطنیة. وتتمثل هذه الصعوبت بما سبق تلوله: الالتزام بتطبیق «تفق وای» يمر عبر المس بالوحدة الوطنیة واضعاف التجنة الشعبية المناهضة للاحتلال. وآلیة تطبیق «تفق وای» تسوغ قبول تجاوز استحقاق ٩٩/٥/٤ بدعوی انتظار تنفیذ الجزء الرئیسی من نسبة اعادة الانتشال.

٣- غیر انه لا یجب المبالغة فی تصویر حجم هذه الصعوبت، فهي لیست معطیات جامدة، بل جزء من التولزات القائمة والصراع الجاری، والتي أتت «مذكرة وای» لتفسر تقلضاته ولتعمق ملزق عملیة أوسلو بلاذات من خلال مایلی: إذا صُحَّ للكلام عن «مذكرة وای» باعتبارها نصاً تطبیقياً آخرأ لاتفاق لوسلو، لاتفاق الانتقالي ومذكرة روس تحیداً، فلیها فی الوقت نفسه، ذات مضمون ووظیفة سیاسیة شدیدة الوضوح، علی قاعدة التوافق الامیرکی — الاسرائیلی (محنة لا تلني، قبلها وبعدها، الخلاف والتجانب بین الطرفين) الذی استوعب أهم للمطالب الاسرائیلیة: اغلاق المرحلة الانتقالیة (وهی الاساس فی

اتفاق أوسلو) عند الحدود التي وردت في «مذكرة واي» باعتبارها سقفاً لما يمكن أن يناله الجانب الفلسطيني. وكذلك اغلاقها عند الحدود التي تحول الحل الانتقالي (بصيغة واي) إلى حل يجري الاعداد لكي يدوم فترة طويلة من خلال اعتباره صيغة اختبارية مفتوحة الامد نسبياً. وهذا أمر لا يتعارض مع الاستمرار بالتفاوض حول قضايا الحل الدائم.

إن إغلاق المرحلة الانتقالية بسقف «مذكرة واي» والزج بها في مرحلة اختبارية بديلة عملياً للحل الدائم، يخل حتى بالمنطق الذي قام اتفاق أوسلو عند إطلاقه، والذي تأسس عليه للتصور التالي: حكم ذاتي للسكان وسيطرة أمنية و/ أو مدنية على جزء رئيسي ومتربط من الأراضي المحتلة يضمن حداً معقولاً من الوحدة الجغرافية والاقتصادية والمجتمعية تقوم عليها بنية مؤسسية تبلور كياناً فلسطينياً يبحث لاحقاً بوضعه السيادي. إن الصيغة للنجمة عن «مذكرة واي» ستؤدي ليس فقط إلى كيان محدود المساحة، إنما ممزق الاوصال، ناهيك عن الاستيطان وضم القدس وتوطين اللاجئين وتفكك الازمة الاقتصادية والضائقة المعيشية. لذلك لا يشكل «اتفاق واي» مخرجاً لمأزق أوسلو ولا يفرج عن أزمته، فإمام وضع كهذا ستحتدم المواجهة بين الشعب والاحتلال، وستتعمق الهوة بين الشعب والسلطة طالما بقيت بعيدة عن هذه المواجهة، أو إذا ما أرغمت على احتوائها، وستتفاعل حركة اللاجئين في الشتات مع كل هذا وبسبب القلق على المستقبل والمصير وبفعل الضغوط التي تتعرض لها على يد الجهات العربية سواء من موقع الضلوع في مخطط التوطين أو التخوف من فرضه.

4- إن الاتفاقيات السلبية «لاتفاق» واي على العلاقات الفلسطينية وعلى التعبئة الشعبية المناهضة للاحتلال هي اتفاقيات مؤقتة ستطوياً بالتدريج وقائع الفضال اليومي التي سيتولد عنها نقوض ما رمى إليه «اتفاق واي»: المزيد من التمتبة للشعبية ووحدة وطنية في الميدان تقوم على عمل مشترك تتخرط فيه مع الجماهير العربية ليس فقط قوى المعارضة، إنما شرائح وفئات متزايدة من الركائز الاجتماعية والميسمية للسلطة نفسها التي ستراجع تبعاً لذلك قدرتها على

الاستجابة لاملءات الاحتلال وعلى التساوق مع ضغوطه. ومما لاشك فيه أن ادارة سياسية حكيمة وبعيدة النظر لقوى المعارضة ستلعب دوراً هاماً في التسريع بانضاج شروط هذه العملية، لاسيما إذا ما أجالت للتعامل مع قضايا الحوار الوطني والتحالفات:

• أما بالنسبة للتحالفات، فإن الطرف الذي نشأ بعد «اتفاق واي» هو ظرف مؤات لتطوير مختلف اشكال العمل المشترك وللصيغ التحالفية على مختلف المستويات بين قوى المعارضة. إن المؤتمرات الشعبية واللقاءات الوطنية تشكل مبدئاً لتوطيد علاقات العمل المشترك بالامكان أن تنهض عليها، من حيث المبدأ، صيغ تحالفية مرنة.

• أما بالنسبة للحوار الوطني بين فصائل المعارضة الوطنية والاسلامية من جهة والفصائل الموالية للسلطة وبالتخصيص حركة فتح، هذا الحوار الذي انطلق بخطى متعثرة ولم يرق في أي من محطاته إلى مستوى معالجة القضايا الفعلية المطروحة وطنياً ثم انقطع بعد لقاء نابلس (١٩٩٧/٤)، فإن الطرف السياسي الناجم عن «اتفاق واي» وإن دفع نحو استبعاد انعقاد الحوار، لا يجب أن يسقط الحوار الوطني من جدول اعمال القوى الوطنية والاسلامية.

نفول هذا مع الاستراك الرئسي التالي: التحضير الجدي للحوار ووضع الضوابط التي لا تسمح بتحويله مرة أخرى إلى «هموجة» اعلامية بوظائف استخدامية تكتيكية ضيقة. والحوول دون استغلال الحوار الوطني للتمويه على الخلافات السياسية السابقة على «اتفاق واي» والتي تعمقت، بعده. ومن بين القضايا التي ينبغي وضعها في مقدمة جدول أعمال الحوار الوطني:

أ) البعد الامني للطاغي لاتفاق واي والدور المطلوب من السلطة واجهزتها. وهذا ما يترتب عليه مجموعة من القضايا والتحديات سبق تناولها.

ب) انطلاقاً من أن القضايا التي تتناولها مفاوضات الوضع الدائم هي قضايا مصيرية لا يجوز للسلطة أن تغرد باليت فيها، بل هي تتطلب اجماعاً

وطنياً وشعبياً، هذا فضلاً عن تشابكاتها الاقليمية. وبما أن الشروط المتحركة بالعملية التفاوضية منحازة بالكامل لصالح الجانب الاسرائيلي، فإن هذا يقتضي تنظيم المعارضة السياسية والشعبية على أوسع نطاق في الوطن وبلدان الشتات من أجل الضغط الفعال لمقطعة هذه المفاوضات التي تتعد تحت راية واملاءات أوسلو وواي ريفر. أما البديل فهو اعلان السيادة وخوض معركة الاستقلال واعادة بناء العملية التفاوضية لترسو على مفاوضات بين دولتين على اساس قرارات الشرعية الدولية وضمن التمسك بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

٥- إن الصعوبات الاضافية الناجمة عن «اتفاق واي» بانعكاساتها السلبية المباشرة على العلاقات الوطنية والتعبئة الشعبية المناهضة للاحتلال وبالدينامية التي ستشهدا باعتبارها من صلب عملية الصراع وبما ينشأ عنها من توازنات، ستعكس، بلا ريب، على حجم الجهد المطلوب بذله من أجل الاعداد والاستعداد لمراكمة القوى وتهيئة الشارع والرأي العام الفلسطيني لتصعيد الضغط الجماهيري من أجل مراجعة مسار أوسلو المدمر ومغادرته، ورفض التمديد للمرحلة الانتقالية وتوحيد الصفوف الوطنية على اساس استراتيجية للمجابهة الشاملة مع الاحتلال، لمواجهة استحقاق ٩٩/٥/٤.

إن التطورات التي اطلقتها «مذكرة واي ريفر» تؤكد صحة وجهة العمل النضالي حول اعلان السيادة، فالخيارات المتاحة باتت مرئية بعد التجربة والاختبار: فإما الحكم الذاتي على جزء من الأرض المحتلة بدون القدس والتوطين للاجئين في اربع جهات الارض. أو خوض معركة اعلان السيادة باعتباره الخيار الوطني والمسؤول، واعادة بناء العملية التفاوضية لترسو على مفاوضات بين دولتين على اساس قرارات الشرعية الدولية (٢٤٢، ٣٣٨، ١٩٤، ٢٣٧). وما عدا ذلك، ليس أكثر من تويعلات على هذين الخيارين الرئيسيين، تويعلات تصب باحدهما في نهاية المطاف.

١٩٩٨/١١/١٢

قراءة في مذكرة تفاهم
واي ريفر

الملاحق

- ★ رقم ١ : مذكرة واي ريفر بشأن إعادة الانتشار الثانية
- ★ رقم ٢ : رسائل التطمينات الأميركية الخمس لإسرائيل
- ★ رقم ٣ : الرسائل الأميركية إلى الفلسطينيين
- ★ رقم ٤ : قرار الحكومة الإسرائيلية بإعلان موافقتها المشروطة على مذكرة واي ريفر (٩٨/١١/١١)
- ★ رقم ٥ : بيان للحكومة الإسرائيلية تعلن فيه قرارها بالموافقة على تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة الانتشار (٩٨/١١/١٩)
- ★ رقم ٦ : إعلان للمدير العام للشرطة الفلسطينية بشأن حيازة الأسلحة والذخائر من دون ترخيص (٩٨/١١/١٨)
- ★ رقم ٧ : مرسوم رئاسي رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض (٩٨/١١/١٩)
- ★ رقم ٨ : الملحق السابع من الاتفاق المرحلي (٩٥/٩/٢٨) حول إطلاق سراح السجناء والموقوفين الفلسطينيين

مذكرة واي ريفر بشأن إعادة الانتشار الثانية للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية واشنطن، ٢٢/١٠/١٩٩٨^(١)

فيما يلي الخطوات الهادفة إلى تسهيل تنفيذ الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، المؤرخ في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥ (الاتفاق الانتقالي)، والاتفاقات المتصلة به، بما فيها المذكرة للسجل المؤرخة في ١٧ كانون الثاني /يناير ١٩٩٧ (يشار إليها فيما يلي بمصطلح «الاتفاقات السابقة»)، بحيث يستطيع الفريقان، الإسرائيلي والفلسطيني، القيام بمسؤولياتهما المتبادلة بفعالية أكبر، بما فيها تلك المتصلة بالمزيد من إعادة الانتشار، وبالإجراءات الأمنية على التوالي. ويجب تنفيذ هذه الخطوات في موازاة مقارنة مرحلية، وفقاً لهذه المذكرة وللجدول الزمني المرفق بها. وهي تخضع للبنود والشروط ذات الصلة في الاتفاقات السابقة، لكنها لا تلغي مستلزماتها الأخرى.

I - عمليات المزيد من إعادة الانتشار

أولاً: للمرحلتان الأولى والثانية من المزيد من إعادة الانتشار
١- عملاً بالاتفاق الانتقالي والاتفاقات اللاحقة له، يشمل تنفيذ الفريق الإسرائيلي للمرحلتين الأولى والثانية، من المزيد من إعادة الانتشار، انتقال ١٣ ٪ من المنطقة (ج) إلى الفريق للفلسطيني على الشكل التالي:

(١) كما نشرتها مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد ٣٧ - شتاء ١٩٩٨. اقتبس مترجم عن الإنكليزية من موقع وزارة الخارجية الأميركية في الانترنت: <http://www.state.gov>

١٪ إلى المنطقة (أ) و١٢٪ إلى المنطقة (ب).

وصرح الفريق الفلسطيني أنه سيحدد منطقة / مناطق مجموع مساحتها ٣٪ من المنطقة (ب) أعلاه، لإعلانها مناطق خضراً و/ أو محميات طبيعية. كما صرح الفريق الفلسطيني أنه سيعمل بمقتضى المعيار الطمية المرعية، الأمر الذي يعني أنه لن يكون هناك أية تغييرات في وضع هذه المناطق، من دون مس حقوق السكان المقيمين حالياً بهذه المناطق، ومنهم البدو. وعلماً بأن هذه المعايير لا تسمح ببناء جديد في هذه المناطق، فإنه يجوز الإبقاء على الطرقات والأبنية القائمة فيها.

سيحتفظ الفريق الإسرائيلي بالمسؤولية الأمنية الشاملة في هذه المناطق الخضراء / المحميات الطبيعية، بهدف حماية الإسرائيليين، ومواجهة تهديد الأعمال الإرهابية. ويمكن لقوات الشرطة الفلسطينية أن تقوم بتحركاتها بعد التنسيق والتصديق. وسيستجيب للفريق الإسرائيلي لمثل هذه الطلبات سريعاً.

٢- كجزء من التطبيق للسالف الذكر للمرحلتين الأولى والثانية من المزيد من إعادة الانتشار، فإن ١٤,٢٪ من المنطقة (ب) ستصبح في المنطقة (أ).

ثانياً: المرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الانتشار

فيما يتصل ببنود الاتفاق الانتقالي ورسائل الوزير كريستوفر إلى الفريقين في ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٩٧، بشأن عملية المزيد من إعادة الانتشار، سيكون هناك لجنة لمعالجة هذه المسألة. وسيتم إطلاع الولايات المتحدة بانتظام على ما يجري.

II - الأمن

في الأحكام المتصلة بالترتيبات الأمنية من الاتفاق الانتقالي، وافق الفريق الفلسطيني على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لمنع أية أعمال إرهابية، أو جرائم، أو أعمال عدوانية ضد الفريق الإسرائيلي، أو ضد الأفراد الخاصين لسلطة الفريق الإسرائيلي، أو ضد ممتلكاتهم، تماماً كما وافق الفريق الإسرائيلي على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لمنع أية أعمال إرهابية، أو جرائم، أو

أعمال عنوانية ضد الفريق الفلسطيني، أو ضد الأفراد الخاضعين لسلطة الفريق الفلسطيني، أو ضد ممتلكاتهم. وقد وافق الفريقان أيضاً على اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المعتدين في مناطق صلاحياتهم، وعلى منع التحريض في جانب ضد الآخر من قبل أية منظمات أو مجموعات أو أفراد في مناطق صلاحية كل فريق.

ويرى كلا الفريقين أن من مصلحته الحيوية التصدي للإرهاب ومكافحة العنف بموجب الملحق الأول للاتفاق الانتقالي والمذكرة للسجل. وهما يريان أيضاً أن النضال ضد الإرهاب والعنف يجب أن يكون شاملاً، بحيث يتناول الإرهابيين والبنية التحتية لدعم الإرهاب، والأجواء الآيلة إلى دعم الإرهاب، كما يجب أن يكون مستمراً وثابتاً وطويل الأجل، بحيث لا يكون هناك فترات يتوقف فيها العمل ضد الإرهابيين وبنيتهم التحتية. ويجب كذلك أن يكون تعاونياً، لأن ما من جهد يحقق فعالية كاملة من دون التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني، والتبادل المستمر للمعلومات والمفاهيم والإجراءات.

وعملاً بالاتفاقات السابقة، فإن قيام الفريق الفلسطيني بمسؤولياته في مجال الأمن، والتعاون الأمني، وغيرهما من المسائل، سيكون كما هو مفصل أدناه في الفترات المحددة في الجدول الزمني المرفق.

أولاً: الإجراءات الأمنية

١. اعتبار المنظمات الإرهابية خارجة على القانون، والتصدي لها:

أ) يعلن الفريق الفلسطيني سياسته التي لا هوادة فيها تجاه الإرهاب والعنف ضد الفريقين.

ب) يشارك الفريق الفلسطيني الولايات المتحدة في خطة عمل يدها، ثم يبدأ تنفيذها فوراً، ليضمن التصدي المنهجي والفعال للمنظمات الإرهابية وبناءها للتحية.

ج) فضلاً عن التعاون الأمني الإسرائيلي - الفلسطيني الثنائي، ستجتمع لجنة أميركية - فلسطينية مرة كل أسبوعين، من أجل مراجعة الخطوات المتخذة للقضاء على دعوات الإرهابيين، وعلى بنية دعم الإرهاب التي تخطط له وتموله وتسفده

وتعرض عليه، وفي هذه الاجتماعات، يطلع الفريق الفلسطيني الولايات المتحدة على جميع الإجراءات التي اتخذها لحظر كل المنظمات (أو أجنحة المنظمات، كما هو ملائم) ذات الصلة العسكرية أو الإرهابية أو العنيفة وحظر بنية دعمها، ولمنعها من العمل في منطقة صلاحيتها.

(د) يقوم الفريق الفلسطيني باعتقال الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال عنف وإرهاب، لإجراء المزيد من التحقيق معهم، ومحاكمة جميع المتورطين في أعمال عنف وإرهاب ومحاقتهم.

(هـ) ستجتمع لجنة أميركية - فلسطينية لمراجعة وتقويم المعلومات المتصلة بقرارات المحكمة، والمقويات أو غيرها من الإجراءات القانونية التي تتناول وضع الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال عنف وإرهاب أو في التحريض عليها.

٢. منع الأسلحة غير الشرعية

(أ) عملاً بالاتفاقات السابقة، سيكمل الفريق الفلسطيني تطبيق إطار عمل قانوني فعال لحظر أي استيراد، أو تصنيع وبيع غير مرخص، أو امتلاك وحيازة أسلحة نارية، أو ذخيرة وسلاح، في مناطق للصلاحية الفلسطينية.

(ب) بالإضافة إلى ذلك، سيؤيد الفريق الفلسطيني وينفذ بحزم واستمرارية برنامجاً منهجياً لجمع مثل هذه البنود غير الشرعية كلها، وللتصرف فيها بصورة ملائمة وفقاً للاتفاقات المعلقة. وقد وافقت الولايات المتحدة على المساعدة في تنفيذ هذا البرنامج.

(ج) سيتم تأليف لجنة أميركية - فلسطينية - إسرائيلية لتنشيط وتعزيز التعاون على منع التهريب أو للتسريب غير المسموح به للأسلحة أو المتفجرات إلى مناطق الصلاحية الفلسطينية.

٣. منع التحريض

(أ) قسماً بالممارسة الدولية ذات الصلة، وعملاً بالمادة الثانية والعشرين (١) من الاتفاق الانتقالي والمذكورة للسجل، سيصدر الفريق الفلسطيني مرسوماً يمنع

جميع أشكال التحريض على العنف أو الإرهاب، ويرمي أليات العمل بمنهجية ضد جميع أساليب العنف أو الإرهاب، أو التهديد بهما، وسيكون هذا المرسوم شبيهاً بالتشريع الإسرائيلي القائم، الذي يعالج الموضوع نفسه.

ب) ستجتمع لجنة أميركية - فلسطينية - إسرائيلية بانتظام لرصد حالات التحريض المحتمل على العنف أو الإرهاب، ولإعداد توصيات وتقارير بشأن كيفية منع مثل ذلك التحريض، وسيعين كل من الأطراف الإسرائيلية والفلسطينية والأميركية في اللجنة خبيراً إعلامياً، ومنذوباً لتوطيد القلق، وخبيراً تربوياً، ومسؤولاً حالياً أو سابقاً منتخباً.

ثانياً : التعاون الأمني

يتفق الفريقان على أن يستند تعاونهما الأمني إلى روح المشاركة، وأن يشمل بين أمور أخرى، الخطوات التالية:

١. التعاون الثنائي

سيكون هناك تعاون أمني ثنائي كامل بين الفريقين، وسيكون هذا التعاون مستمراً ومكثفاً وشاملاً.

٢. التعاون القضائي

سيكون هناك تبادل للخبرات القضائية، والتدريب، وغير ذلك من المساعدات.

٣. اللجنة الثلاثية

إضافة إلى التعاون الأمني الإسرائيلي - الفلسطيني الثنائي، هناك لجنة أميركية - فلسطينية - إسرائيلية رفيعة المستوى ستجتمع كلما دعت الحاجة ، وليس لكل من مرة كل أسبوعين، لتقويم التهديدات الراهنة، ومعالجة أية عقبات أمام التعاون الأمني والتنسيق الفعالين، ومراجعة الخطوات المتخذة لمحاربة الإرهاب والمنظمات الإرهابية. وستقوم اللجنة أيضاً بدورها كمفتدى لمعالجة موضوع لدعم الخارجي للإرهاب. وفي هذه الاجتماعات، سيطلع الفريق الفلسطيني أعضاء اللجنة، بصورة كاملة، على نتائج تحقيقه مع المشبوهين الإرهابيين المحتملين، وسيستبدل المشاركون

المعلومات الإضافية ذات الصلة، وسترفع اللجنة، بانتظام، إلى زعمي الفريقين تقارير بشأن مستوى التعاون، ونتائج الاجتماعات وتوصيلاتها.

ثالثاً: مسائل أخرى

أ) سيقدم الفريق الفلسطيني قائمة بأفراد شرطته إلى الفريق الإسرائيلي، وفقاً للاتفاقات السابقة.

ب) إذا اضطر الفريق الفلسطيني إلى طلب مساعدة تقنية، فإن الولايات المتحدة أعربت عن استعدادها للمساعدة في تلبية تلك الحاجات بالتعاون مع ملحقين آخرين.

ج) ستشرف لجنة الرقابة والتوجيه على تنفيذ هذه البنود، وتطلع الولايات المتحدة على مجرياتها، كجزء من مهماتها.

٢- ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)^(١)

إن اللجنة التنفيذية لم.ت.ف. والمجلس المركزي الفلسطيني سيحددان تأكيد الرسالة المؤرخة في ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٩٨، من رئيس المنظمة ياسر عرفات إلى الرئيس كلينتون، بشأن إلغاء فقرات الميثاق الوطني الفلسطيني، التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين م.ت.ف. والحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٩ - ١٠ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣. وسيقوم رئيس م.ت.ف. عرفات، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيس المجلس [المركزي] الفلسطيني بدعوة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وأيضاً أعضاء المجلس المركزي الفلسطيني، ومجلس [الحكم الذاتي]، ورؤساء الوزارات الفلسطينية، إلى اجتماع يخطبه الرئيس كلينتون ليعيد المجتمعون تأكيد دعمهم عملية السلام، وقرارات اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي المذكورة أعلاه.

٣- المساعدة القانونية في المسائل الجنائية

وبين أشكال أخرى من المساعدة القانونية في المسائل الجنائية سيتم، من خلال آلية اللجنة القانونية الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة، تقديم (أو إعادة تقديم) طلبات اعتقال ونقل المشبوهين والمدعى عليهم، وفقاً للمادة ٢ (٧) من

(١) لتزقيم هذا في الأصل.

الملحق الرابع للاتفاق الانتقالي، كما ستتم الاستجابة لها بمقتضى المادة ٢ (٧) (و) من الملحق الرابع للاتفاق الانتقالي، ضمن مهلة ١٢ أسبوعاً. أما الطلبات المقدمة بعد الأسبوع الثامن، فتتم الاستجابة لها بمقتضى المادة ٢(٧) (و) خلال أربعة أسابيع من تقديمها. وطلب الفريقان من الولايات المتحدة تقارير منتظمة بشأن الخطوات المتخذة استجابة للطلبات المذكورة أعلاه.

٤. حقوق الإنسان وحكم القانون

عملاً بالمادة ١١ (١) من الملحق الأول للاتفاق الانتقالي، ومن دون انتقاص لما سبق ذكره، ستمارس الشرطة الفلسطينية نفوذها ومسؤوليتها لتطبيق هذه المذكرة، مع مراعاة اللازمة للمعايير المقبولة دولياً بشأن حقوق الإنسان وحكم القانون، والاسترشاد بضرورة حماية الناس، واحترام كرامة الإنسان، وتجنب الأذى.

III - اللجان الانتقالية والشؤون الاقتصادية

١. يعيد الفريقان، الإسرائيلي والفلسطيني، تأكيد التزامهما بتوطيد علاقتهما، والاتفاق على الحاجة الملحة إلى تنشيط التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتفق الفريقان في هذا الشأن على مواصلة أو إحياء اللجان القائمة جميعها المنبثقة من الاتفاق الانتقالي، بما فيها لجنة الرقابة والتوجيه، واللجنة الاقتصادية المشتركة، ولجنة الشؤون المدنية، واللجنة القانونية، ولجنة التعاون الراهن.

٢. اتفق الفريقان، الإسرائيلي والفلسطيني، على الترتيبات الأولية إلى افتتاح المنطقة الصناعية في غزة في الموعد المحدد لذلك. كما اتفقا أبرما «البروتوكول بشأن إنشاء وتشغيل المطار الدولي في قطاع غزة خلال الفترة الانتقالية».

٣. سيستألف الفريقان مفوضاتهما بشأن الممر الأمن فوراً. ففيما يتعلق بالطريق الجنوبي، سينزل الفريقان أقصى الجهود للتوصل إلى اتفاق خلال أسبوع من بدء تطبيق هذه المذكرة. وسيبدأ تشغيل الطريق الجنوبي في أسرع وقت ممكن بعد ذلك، أما بالنسبة إلى الطريق الشمالي، فستستمر المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن. ثم يبدأ تطبيقه سريعاً بعد ذلك.

٤- يعترف الفريقان، الإسرائيلي والفلسطيني، بالأهمية الكبرى لمرافأ غزة في تطور الاقتصاد الفلسطيني وفي توسيع التجارة الفلسطينية. وهما يلتزمان العمل من دون إبطاء للتوصل إلى اتفاق يجيز إنشاء المرفأ وتشغيله وفقاً للاتفاقات السابقة. وستعبد اللجنة الإسرائيلية - الفلسطينية تنشيط عملها فوراً، بهدف إنجاز البروتوكول، خلال ٦٠ يوماً، والذي سيجيز بدء إنشاء المرفأ.

٥- يقر الفريقان بأن المسائل القانونية العالقة تؤثر سلباً في العلاقة بين الشعبين. ولذا، فلتتبع مسرعان جهودهما، من خلال اللجنة القانونية، لمعالجة المسائل القانونية البارزة وإيجاد حلول لها في أقصر وقت ممكن، وسيقدم الفريق الفلسطيني إلى الفريق الإسرائيلي نسخاً عن القوانين المعمول بها كافة.

٦- سيبدأ الفريقان، الإسرائيلي والفلسطيني، أيضاً حواراً اقتصادياً استراتيجياً لتوطيد علاقتهما الاقتصادية. وسيفان لجنة خاصة لهذا الغرض في إطار عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة. وستراجع هذه اللجنة الموضوعات الأربعة التالية: (١) ضرائب المشتريات الإسرائيلية؛ (٢) التعاون على مكافحة سرقة السيارات؛ (٣) معالجة الديون الفلسطينية غير المدفوعة؛ (٤) أثر المعايير الإسرائيلية كمواثق أمام للتجارة وتوسيع القائمتين أ : ١ وأ : ٢. وستقدم اللجنة تقريراً مرحلياً خلال ثلاثة أسابيع من بدء تطبيق هذه المذكرة، كما ستقدم خلال ستة أسابيع استنتاجاتها وتوصياتها لمباشرة تنفيذها.

٧- يتفق الفريقان على أهمية المساعدة المستمرة من المانحين الدوليين لتسهيل تنفيذ الاتفاقات التي يتوصلان إليها. وهما يقران بالحاجة إلى الدعم القوي من المانحين للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهما متفقان أيضاً على السعي المشترك، لدى مجموعة المانحين، لعقد مؤتمر وزاري قبل أواخر سنة ١٩٩٨، للحصول على تعهدات بمستويات أعلى من المساعدة.

IV - مفاوضات الوضع الدائم

سيستأنف الفريقان فوراً مفاوضات الوضع الدائم بوتيرة سريعة، وسيبدأان

جهداً حاسماً لتحقيق الهدف المتبادل، وصولاً إلى اتفاق بحلول ٤ أيار / مايو ١٩٩٩. وستكون المفاوضات مستمرة من دون انقطاع. وقد أعربت الولايات المتحدة عن رغبتها في تسهيل هذه المفاوضات.

٧. الإجراءات الأحادية الجانب

إقراراً بضرورة توفير أجواء إيجابية للمفاوضات، فلن أياً من الفريقين لن يبادر أو يقوم بأية خطوة من شأنها أن تغير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً للاتفاق الانتقالي.

مرافق: الجنول الزمني

تصبح هذه المذكرة ملزمة المفعول بعد عشرة أيام من توقيعها.

أُجريت في واشنطن، العاصمة، في ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨.

عن حكومة دولة إسرائيل	عن منظمة التحرير الفلسطينية	الشاهد
بنيامين نتنياهو	ياسر عرفات	وايم كلينتون
		الولايات المتحدة الأمريكية

الجدول الزمني

ملاحظة: إن الإشارات الموضوعية بين الأقواس أدناه، تشير إلى الفقرات في «مذكرة واي ريفر» التي يعتبر هذا الجدول الزمني مرفقاً مكملاً لها، والموضوعات غير الواردة في الجدول الزمني تعتمد البرنامج المذكور في نص المذكرة.

١. فور سريان مفعول المذكرة

- تبدأ لجنة المزيد من إعادة الانتشار الثالثة (I (ثانياً))
- خطة العمل الأمنية الفلسطينية المشاركة فيها الولايات المتحدة (II (أولاً) (١) (ب))
- التعاون الأمني الشافي الكامل (II (ثانياً) (١))
- تبدأ أعمال اللجنة الثلاثية للتعاون الأمني (II (ثانياً) (٣))
- تستأنف اللجان المرحلية عملها وتواصله، كما تبدأ اللجنة الاقتصادية الخاصة عملها (III)
- تبدأ مفوضات الوضع الدائم بوتيرة سريعة (IV)

٢. الأسبوع الثاني من سريان مفعول المذكرة

- يبدأ تنفيذ الخطة الأمنية (II (أولاً) (١) (ب))، وتبدأ أعمال اللجنة المذكورة في (II (أولاً) (١) (ج))
- وضع إطار منع الأسلحة غير الشرعية (II (أولاً) (٢) (أ))، وإعداد تقرير بشأن التنفيذ الفلسطيني للخطة (II (أولاً) (٢) (ب))
- تبدأ أعمال لجنة منع التحريض (II (أولاً) (٣) (ب))، ويصدر مرسوم بذلك (II (أولاً) (٣) (أ))
- تعيد اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. تأكيد مضمون الرسالة بشأن الميثاق (II (ثلاثاً) (٢))
- تنفيذ المرحلة الأولى من المزيد من إعادة الانتشار ٢٪ من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب)، و ٧,١٪ من المنطقة (ب) إلى المنطقة (أ)، ويطلع المسؤولون

الإسرائيليون نظراءهم الفلسطينيين على المناطق كما هو مطلوب. ثم يتم تنفيذ المزيد من إعادة الانتشار، وإعداد تقرير بشأنه I (أولاً)

٢- الأسابيع ٦-٢

- يعيد المجلس المركزي الفلسطيني تأكيد مضمون الرسالة بشأن الميثاق (الأسابيع ٢ - ٤) II (ثلاثاً) (٢)
- يعيد المجلس الوطني الفلسطيني وغيره من مؤسسات م.ت.ف. تأكيد مضمون الرسالة بشأن الميثاق (الأسابيع ٤ - ٦) II (ثلاثاً) (٢)
- إعداد برنامج لجميع الأسلحة II (أولاً) (٢) (ب)، وبدء مرحلة جمعها II (أولاً) (٢) (ج)، ثم تبدأ اللجنة عملها، وتد تقارير عن هذه الأنشطة.
- تقرير لجنة منع التحريض II (أولاً) (٣) (ب)
- إعداد التقرير المرحلي للجنة الاقتصادية الخاصة في الأسبوع الثالث، والتقرير النهائي في الأسبوع السادس III)
- تقديم قائمة قوات الشرطة II (ثلاثاً) (١) (أ)، وبدء مراجعة لجنة الرقابة والتوجيه II (ثلاثاً) (١) (ج)
- تنفيذ المرحلة الثانية من المزيد من إعادة الانتشار : ٥ ٪ من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب). ويطلع المسؤولون الإسرائيليون نظراءهم الفلسطينيين على المناطق كما هو مطلوب. ثم يتم تنفيذ المزيد من إعادة الانتشار، وإعداد تقرير بشأنه I (أولاً)

٤- الأسابيع ٦-١٢

- مرحلة جمع الأسلحة II (أولاً) (٢) (ب) وإعداد تقرير اللجنة بشأن II (أولاً) (٢) (ج)
- تقرير لجنة منع التحريض II (أولاً) (٣) (ب)
- تطالع لجنة الرقابة والتوجيه الولايات المتحدة على قائمة قوات الشرطة II (ثلاثاً) (١) (ج)

- تنفيذ المرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الانتشار : ٥% من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب)، و ١% من المنطقة (ج) إلى المنطقة (أ)، و ٧,١% من المنطقة (ب) إلى المنطقة (أ). ويُطلع المسؤولون الإسرائيليون نظراءهم الفلسطينيين على المناطق كما هو مطلوب. ثم يتم تنفيذ المزيد من إعادة الانتشار، وإعداد تقرير بشأنه (I (لولا)

٥- بعد الأسبوع الثاني عشر

- تستمر الأنشطة الواردة في المذكرة كما يجب، وتشمل إذا دعت الحاجة :
 - اللجنة الثلاثية للتعامل الأمني II (ثانياً) (٣) (
 - لجنة II (لولا) (١) (ج) (
 - لجنة II (لولا) (١) (هـ) (
 - لجنة منع التحريض II (لولا) (٣) (ب) (
 - لجنة المرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الانتشار (I (ثانياً) (
 - اللجان المرحلية III(
 - مفاوضات الوضع الدائم بوثيرة سريعة (IV)

ملحق رقم ٢

رسائل التطمينات^(١) الأميركية الخمس لإسرائيل

٢٢، ٢٩، ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٩

الرسالة الأولى

وزارة الخارجية الأميركية

واشنطن، العاصمة

٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨

السيد رئيس الحكومة العزيز

يسر الولايات المتحدة أنها عملت معكم على تحقيق نتيجة ناجحة في المفاوضات بشأن «مذكرة واي ريفر». ونحن نعتقد أن المقاربة المرحلية والمتوازنة ستساهم في توفير ثقة أكبر لدى الفريقين بعملية التنفيذ، لأن الإجراءات في كل مرحلة من الجدول الزمني، يجب إنجازها من كلا الفريقين قبل الانتقال إلى المرحلة التالية، ويمكنني تأكيد أن الولايات المتحدة مستعدة لأداء الدور المحدد لها في المذكرة.

(١) كما نشرتها مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد ٣٧ - شتاء ١٩٩٨.

- نص الرسالة الأولى مترجم عن الإنكليزية من موقع ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية في

الانترنت: <http://www.pmo.gov.il>

- نص الرسائل ٢، ٣، ٤، و٥ مترجم عن الإنكليزية من موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية في

الانترنت: <http://www.mfa.gov.il>

والولايات المتحدة تقر بأهمية البنود الأمنية الواردة في «مذكرة واي ريفر» بالنسبة إلى دولة إسرائيل. وفي هذا السياق، واستناداً إلى الدور المحدد للولايات المتحدة في المذكرة، نود أن نكرر التزامنا الصارم تجاه أمن إسرائيل والسلام، كما نؤكد أن التعهدات الأمنية الفلسطينية أساس جوهري في المذكرة.

ونود التأكيد، في هذا الإطار، على فهمنا للتعهدات التي تلقيناها من الفلسطينيين بشأن عدة مسائل اعتبرتموها مبعث قلق خاص لإسرائيل. ف فيما يتصل باعتقال الفلسطينيين المشتبه في ممارستهم الإرهاب II (أولاً) (١) (د)، تلقينا تأكيدات أنه سيتم معالجة جميع الحالات التي جرى تحديدها. وبالنسبة إلى القرارات الفلسطينية بشأن المحاكمة أو العقوبة أو أية إجراءات قانونية أخرى، من شأنها أن تؤثر في وضع الأفراد المشتبه في تحريضهم على أعمال عنف أو إرهاب، أو في ارتكابهم تلك الأعمال، فهناك إجراءات مرعية تمنع الإفراج غير المبرر عن أولئك الأشخاص. وإذا حدث مثل هذا الإفراج، فسنكون مستعدين للتعبير عن موقفنا علناً.

وفيما يتعلق ببرنامج الفريق الفلسطيني لنزع الأسلحة غير الشرعية ومصادرتها بموجب II (أولاً) (٢) (ب)، فإن مساعدتنا للفريق الفلسطيني ستساهم في ضمان أن يكون أي احتفاظ بالأسلحة منسجماً مع البنود ذات الصلة من الاتفاق الانتقالي، بما فيها المادة ٤ (٥) من الملحق الأول. وتتوي الولايات المتحدة إطلاع إسرائيل، بانتظام، على مدى التقدم في برنامجنا للمساعدة. ختلاً، وفيما يختص بتقديم الفريق الفلسطيني قوائمته بأفراد الشرطة إلى إسرائيل II (ثالثاً) (١) (أ)، فقد تلقت الولايات المتحدة تأكيدات أنها ستحصل على جميع المعلومات المطلوبة عن قوات الشرطة حاضراً ومضياً، كجزء من برنامجنا للمساعدة.

بإخلاص

معلنين ك. أولبرايت

الرسالة الثانية

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

تل أبيب

٢٩ تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٨

السيد داني ناقيه

سكرتير الحكومة

ديوان رئيس الحكومة

القدس

للعزير داني؛

أود تأكيد سياستنا بشأن مسألة المرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الانتشار. فالتصريح الصادر علناً في هذا الشأن عن وزارة الخارجية في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨، دقيق ويمثل سياستنا.

وفيما يتصل بالمرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الانتشار، جاء في التصريح «خلال المناقشات التي أنضت إلى هذا الاتفاق، أوضحت الولايات المتحدة لكلا الفريقين أنها لن تتبنى أي موقف لو تعرب عن أي رأي بشأن حجم أو مضمون المرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الانتشار الإسرائيلي، باعتبارها مسؤولية إسرائيلية للتنفيذ لا للتفاوض».

«وبمقتضى بنود المذكرة، يجري تأليف لجنة إسرائيلية - فلسطينية، إلا أننا نحث الفريقين على ألا يصرفا الانتباه عن مهمتهما المعالجة في التفاوض بشأن ترتيبات الوضع الدائم، التي تشكل جوهر المسألة، والتي ستحدد مستقبل المنطقة». «لقد كانت جهودنا وستبقى موجهة نحو تلك المهمة الحيوية».

وهذا التصريح العلني من وزارة الخارجية يمثل سياستنا، ونحن لن نغيرها، وستبقى هذه سياستنا في المستقبل.

بإخلاص

إدوارد س. ووكر، الابن

السفير

الرسالة الثالثة

سفارة الولايات المتحدة الأميركية

تل أبيب

٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨

السيد داني نافيه

سكرتير الحكومة

ديوان رئيس الحكومة

القدس

العزير داني؛

أود تأكيد سياستنا بشأن مسائل الإجراءات الأحادية الجانب، وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، فلتصريحات الصلابة علناً في هذا الشأن عن وزارة الخارجية في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨، دقيقة وتمثل سياستنا.

وفيما يتصل بالإعلانات أو الإجراءات الأحادية الجانب، جاء في التصريح: «بالنسبة إلى إمكان اتخاذ قرار أحادي الجانب بإعلان دولة، أو غيره من الإجراءات الأحادية الجانب، من أي الفريقين خارج عملية التفاوض، وهو ما يسميه إلى نتائج للمفاوضات أو يحدد تلك النتائج سلفاً، فإن الولايات المتحدة تعارض وستعارض لياً من مثل هذه الإجراءات الأحادية الجانب».

«والواقع أن الولايات المتحدة مقتنعة، منذ أعوام كثيرة، بأن الحل المقبول للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لا يمكن التوصل إليه إلا من خلال المفاوضات، لا من خلال الإجراءات الأحادية الجانب، وفي تطلعا إلى المستقبل، مستبقى سياستنا كذلك».

«ونحن ، في الوقت الحاضر، نفعل كل ما نمتطيع لتنشيط مفاوضات الوضع

الدائم بوتيرة سريعة، كما أننا نؤكد أن أولئك الذين يعتقدون أن في استطاعتهم إعلان مواقف أحادية الجانب، أو اتخاذ إجراءات أحادية الجانب، بعد نهاية الفترة الانتقالية، إنما يتصرفون بطريقة تؤدي إلى كارثة».

وفيما يتعلق بالمجلس الوطني الفلسطيني، ورد في التصريح: «إن اتفاق واي ريفر ينص على دعوة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني (وأيضاً أعضاء المجلس المركزي لـ م.ت.ف.، والمجلس الفلسطيني [للحكم الذاتي] ورؤساء الوزارات الفلسطينية) إلى اجتماع يحضره الرئيس كلينتون».

«إن الهدف من هذا الاجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني وغيره من مؤسسات م.ت.ف. هو إعادة تأكيد مضمون رسالة الرئيس عرفات إلى الرئيس كلينتون في ٢٢ كانون الثاني / يناير، بإلغاء جميع مواد الميثاق التي تتعارض مع تعهدات م.ت.ف. بإدانة الإرهاب، والاعتراف بإسرائيل والمعيش معها بسلام».

«عملية إعادة التأكيد هذه، توضح مرة وإلى الأبد، أن المواد الداعية إلى تدمير إسرائيل في ميثاق م.ت.ف. ملغاة وباطلة».

وهذه التصريحات العنيفة من وزارة الخارجية تمثل سياستنا، ونحن لن نغيرها، وسنبقى هذه سياستنا في المستقبل.

بلغاوص

إتوارد س. ووكر، الابن

السفير

الرسالة الرابعة

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

تل أبيب

٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨

السيد داني نافيه

سكرتير الحكومة

ديوان رئيس الحكومة

القدس

العزير داني؛

أود تأكيد سياستنا بشأن موضوعات التبادلية / التوازي، ومفاوضات الوضع الدائم، والإفراج عن السجناء. فالتصريحات الصادرة علناً في هذا الشأن عن وزارة الخارجية في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨، دقيقة وتمثل سياستنا.

فلمى صعيد التبادلية / التوازي، جاء في التصريح: «إن حل أزمة الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين يتطلب من كل فريق تنفيذ سلسلة من المسؤوليات استناداً إلى مفهوم التبادلية، أي أنه ينبغي لكلا الفريقين تنفيذ تعهداته الخاصة به بموجب مذكرة واي ريفر. ويتم تطبيق أو تنفيذ هذه التعهدات وفق مقاربة مرحلية متوازنة، بحسب الجدول الزمني المتفق عليه من الفريقين».

وبالنسبة إلى مفاوضات الوضع الدائم، ورد في التصريح: «إن الولايات المتحدة شديدة الحساسية تجاه الأهمية الحيوية لمسائل الوضع الدائم في مستقبل إسرائيل. ونحن نقر بأن أمن دولة إسرائيل والشعب الإسرائيلي على المحك، وأن التزام الولايات المتحدة تجاه أمن إسرائيل يبقى صارماً».

«ونحن نقر بأن أمن دولة إسرائيل والشعب الإسرائيلي على المحك، وإن

للتزام الولايات المتحدة تجاه أمن إسرائيل يبقى صلباً.

«نحن ندرك أنه إذا دعت الولايات المتحدة من كلا الفريقين إلى المشاركة في محادثات الوضع الدائم، التي ستجري ثنائياً بين إسرائيل والفلسطينيين فإننا سنقبل ذلك بهدف تسهيل المفاوضات».

«إن إسرائيل وحدها تستطيع أن تحدد حاجتها الأمنية، وتقرر الحلول المقبولة لها».

«وإننا نفهم أيضاً أن أي قرار بمقدرة أو السعي لعقدها، من أجل حل مسائل الوضع الدائم، سيحتاج إلى موافقة كلا الفريقين».

وفيما يتعلق بموضوع الإفراج عن السجناء ومسألة «الباب الدوار»: جاء في التصريح: «لقد كانت لنا مناقشات مع الفلسطينيين وأعطونا تعهداً حازماً بأنه لن يكون هناك «باب دوار».

وهذه التصريحات العلنية من وزارة الخارجية تمثل سياساتنا، ونحن لن نغيرها، وستبقى هذه سياساتنا في المستقبل.

بإخلاص

انوار من. ووكر، الابن

السفير

الرسالة الخامسة

وزارة الخارجية الأمريكية

واشنطن، العاصمة

٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨

السيد داني ناغيه

سكرتير الحكومة

حكومة إسرائيل

السيد ناغيه العزيز؛

أود تقديم المزيد من التوضيح لفهم الولايات المتحدة بشأن إحدى المسائل المطروحة في «مذكرة واي ريفر».

فيما يتصل بتقديم الفريق الفلسطيني قائمته بأفراد الشرطة إلى إسرائيل (II (ثلاثاً) (١) (أ) ، فقد حصلت الولايات المتحدة على تأكيدات أنها ستتسلم جميع المعلومات الملائمة، بشأن أفراد للشرطة حالياً وسابقاً، كجزء من برنامج مساعدتنا، وإثنا نفهم أيضاً أنه تم الاتفاق بين الفريقين على ألا يزيد الحد الإجمالي لأفراد للشرطة للفلسطينية على ٣٠,٠٠٠ شرطي.

بإخلاص

دانييل ب. رومن

المنسق الخاص للشرق الأوسط

الرسائل الأميركية إلى الفلسطينيين

٢٢،٨ و١٠/٢٩/١٩٩٨

فيما يلي مقدمة + مقتطفات من الرسائل الأميركية الموجهة إلى الفلسطينيين كما وردت في صحيفة هآرتس في ١٥/١١/٩٨ بقلم دافيد مكوييسكي:

مقدمة: الولايات المتحدة مستعدة للمصادقة على أن الالتزامات الفلسطينية نفذت وفقاً لاتفاق واي إذا نفذها الفلسطينيون حقاً. هذا ما كتبته وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في رسالة إلى رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في إحدى الرسائل السرية التي حصلت عليها «هآرتس». وظهرت هذه الأقوال كوثيقة مرتبطة باتفاق واي، وتوضح بأن الولايات المتحدة هي بمثابة محكم في حالة نشوب خلاف بين إسرائيل والفلسطينيين حول تنفيذ الالتزامات الفلسطينية.

وجاء في رسالة أرسلت في ٢٣ تشرين أول ١٩٩٨ «نحن مستعدون للمصادقة على تنفيذ الالتزامات الفلسطينية، حين تنفذها السلطة وفقاً للمذكرة». وحسب اتفاق واي فإن للطرفين التزامات يجب تنفيذها خلال ١٢ أسبوعاً، وكل خطوة إسرائيلية تكون مرتبطة بالالتزامات الفلسطينية، لذلك من المهم وجود طرف يحدد ما إذا كانت الالتزامات قد نفذت أم لا. ليس واضحاً ما إذا كانت المصادقات الأميركية لتنفيذ الالتزامات علنية أم لا.

النقطة الهامة الأخرى المذكورة في الرسالة هي استعداد الولايات المتحدة

تعزيز العلاقات الثنائية مع الفلسطينيين، وهذا هو الدليل الحسي على التقارب بين الولايات المتحدة والفلسطينيين. وكتبت أولبرايت: «شاركنا في مسيرة إحرار هذا الاتفاق، ساعدت في تعزيز العلاقات الأميركية - الفلسطينية وأتاحت لنا فرصة تعزيز علاقتنا المتبادلة. ولهذا الغرض نعزم تفعيل اللجنة الأميركية - الفلسطينية المشتركة كوسيلة لتوسيع شبكة العلاقات بيننا».

وتلميحا إلى أن الكونغرس أغلق ذات مرة مكاتب م.ت.ف. في واشنطن كتبت أولبرايت بأن اللجنة الثنائية «ستبحث أيضاً في سبل إزالة العقبة القائمة أمام علاقتنا وستواصل في توسيع مساعدتنا وتعزيز العلاقات المتبادلة بيننا».

العناصر الأخرى في رسالة أولبرايت وفي رسالتي دنيس روس وأهارون ميلر، هي صياغة لسياسة أميركية قائمة أو لينود وردت في اتفاق واي.

وفيما يلي مقاطع من الرسائل الثلاث والتي تتناول تنفيذ اتفاق واي، إقامة مجمع صناعي في غزة، الاستحباب الثالث وتعزيز العلاقات الأميركية - الفلسطينية والتسوية الدائمة وإلغاء البنود في الميثاق الوطني الفلسطيني.

رسالة رقم ٨-١ تشرين الأول ١٩٩٨

«يسرني أن أسلمك الصيغة الكاملة للإعلان المشترك حول المجمع الصناعي في غزة التي تم الاتفاق عليها أمس بين الرئيس عرفات ورئيس الحكومة نتتياهو، الولايات المتحدة لا تعزم نشر الصيغة بدون موافقة الطرفين».

«تقوم السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بتشكيل لجنة تسيق المجمع في غزة (...) قررت إسرائيل ضمان عبور بدون عوائق وبدون توقف للمنتجات من المجمع واليه (...) على نحو يفيد الأسواق في إسرائيل والضفة الغربية والأسواق الدولية، مع تقليص قيود أخرى وقيود أمنية. إن عملية تطبيق الإجراءات على المنتجات الخارجية من المجمع تأخذ بالحسبان القيود التجارية، ووسائل النقل والهدف النهائي للمنتجات، إسرائيل لا تقوم بكثير من فحص واحد لكل إرسالية».

«(...) يبدأ الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني بالترتيبات العملية لتنفيذ البنود التجارية والأمنية للخطة (...) الولايات المتحدة تواصل العمل مع الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل دعم التطلع المتبادل بأن يتحول المجمع للصناعي في غزة إلى مشروع نلجح ويشكل نموذجاً لمشاريع مماثلة في المستقبل - لخلق أماكن عمل - وتحقيق أرباح اقتصادية لصالح شعوب المنطقة».

رسالة رقم ٢ - ٢٣ تشرين أول ١٩٩٨

«بودي التأكيد على أن الولايات المتحدة تنظر إلى تنفيذ المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من عملية إعادة الانتشار كركن أساسي من أركان المذكرة (...)» نحن نقدر أيضاً الدور الأميركي في إطار المذكرة. نستطيع القول بأن الولايات المتحدة مستعدة للعب هذا الدور. وبودي التأكيد بأننا مستعدون للمصادقة على تنفيذ الالتزامات الفلسطينية حين تنفيذها السلطة وفقاً للمذكرة».

«نعتزم أيضاً البحث عن وسائل أخرى من أجل دفع ودعم التنفيذ الكامل للجدول الزمني للمذكرة من قبل الطرفين، بما في ذلك المشاركة في خطوات أخرى يتفق عليه الطرفان. ضمن هذا التوجه، نعتزم دعم جهود لجنة الإشراف والتوجيه بالنسبة لعملية تطبيق المذكرة، ولغرض إحراز هذا الهدف ساطلب من المنسق الأميركي الخاص لشؤون الشرق الأوسط ونائبه وأوساط أميركية أخرى المشاركة في دعم تنفيذ الاتفاق».

«الولايات المتحدة تعترف بالأهمية التي يوليها الطرف الفلسطيني للمبادئ التي اتفق عليها في المباحثات الثلاثية التي جرت في كانون أول ١٩٩٧ فيما يتعلق بمذكرة التفاهات. بودي التأكيد على أن هذه المبادئ، وكذلك الاتفاق المرحلي والاتفاقات الملحقه الأخرى، كانت هي الأساس المتين للبنود الأمنية في «مذكرة نهر واي». نحن نرحب بحقيقة أن الطرفين توصلا إلى تفاهم في الموضوع الأمني كجزء من اتفاق واي».

«الولايات المتحدة تعترف بأن المباحثات حول التسوية الدائمة ستكون حيوية لإحراز سلام إسرائيلي - فلسطيني ثابت ودائم. نحن مستعدون، حسب طلب الطرفين المساعدة في هذه المباحثات من أجل خلق الجو المناسب لإجراء المفاوضات بصورة حيثة، وبهدف خلق جو مناسب لإتجاح المباحثات فين الولايات المتحدة تواصل توضيح أهمية الامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب تحدد سلفاً أو تدفع القضايا التي ستبحث في مفاوضات التسوية الدائمة».

رسالة رقم ٢ - ٢٩ تشرين أول ١٩٩٨

«رداً على مواءك حول إعداد جدول زمني «لمنكرة نهر واي»، نقصد هو أن بند «لقاء المجلس الوطني الفلسطيني وفصائل م.ت.ف الأخرى في «الأسبوع الرابع حتى السادس» يتطرق إلى البند الثاني (ج)، من المنكرة التي جاء فيها:

«اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. والمجلس المركزي الفلسطيني يصادقان مجدداً على رسالة رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات إلى الرئيس كلينتون في ٢٢ كانون أول ١٩٩٨، فيما يتعلق ببنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي لا تتسجم مع الرسائل المتبادلة بين م.ت.ف وإسرائيل في ٩-١٠ أيلول ١٩٩٣».

يدعو رئيس م.ت.ف ياسر عرفات ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني ورئيس المجلس (التشريعي) الفلسطيني أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني وأعضاء المجلس المركزي، والمجلس (التشريعي) والوزراء للقاء يشارك فيه الرئيس كلينتون من أجل المصادقة على دعمهم للمسيرة السلمية والقرارات المنكرة أعلاه للجنة التنفيذية والمجلس المركزي».

ملحق رقم ٢

**قرار الحكومة الإسرائيلية
بإعلان موافقتها المشروطة على مذكرة واي ريفر
القدس، ١١/١١/١٩٩٨^(١)**

قرار الحكومة (نقلًا عن أمانة سر الحكومة)

١- إن الحكومة توافق على مذكرة واي ريفر الموقعة في واشنطن، ٢٣ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٩٨ (تسمى فيما يلي "الاتفاق")، وستعرضها على الكنيست للموافقة عليها.

٢- أ) إن تنفيذ كل التمهيدات الفلسطينية في جميع مراحل الاتفاق شرط لتنفيذ الالتزام الإسرائيلي بموجب الاتفاق، ووفقاً للجدول الزمني الوارد فيه.
ب) إن تنفيذ كل مرحلة من المراحل من إعادة الانتشار المذكورة في الاتفاق سيحال على الحكومة، لمناقشته والموافقة عليه مسبقاً.

٣- أ) توافق الحكومة على خريطة المرحلة الأولى من المزيد من إعادة الانتشار كما عرضت عليها. وستعطى الموافقة على خرائط المراحل الأخرى من المزيد من إعادة الانتشار من اللجنة للوزارية للمذكورة أعلاه التي ستتخذ قراراتها في هذه المسألة بموافقة الحكومة.

ب) بموجب الفقرة ٣٦(أ) (٦) من القانون الأساسي، عيّن رئيس الحكومة لجنة وزارية تضم وزير الدفاع رئيساً؛ وزير الخارجية؛ وزير التربية والثقافة والرياضة؛

(١) كما نشر في مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد ٣٧ - شتاء ١٩٩٨. النص مترجم عن الإنكليزية من موقع الحكومة الإسرائيلية في الإنترنت israel-info.gov.il gopher:

وزير الهجرة والاستيعاب؛ وزير الأمن العام.

(ج) يمكن للوزراء الإطلاع في ألفة سرّ الحكومة على خرائط كل مرحلة من المزيد من إعادة الانتشار، بينما يقترب موعد تنفيذها. كما يمكنهم المثل أمام اللجنة والتعبير عن وجهات نظرهم.

(د) سيقرّر وزير الدفاع برنامج عمل للجنة.

٤ - أ) منذ توقيع الاتفاق، صدرت تصريحات فلسطينية رسمية بشأن ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، مناقضة للاتفاق.

ب) ينص الاتفاق على أن يتخذ المجلس الوطني الفلسطيني قراراً يؤكد تصريحات رئيس السلطة الفلسطينية في رسالته إلى الرئيس كلينتون بشأن إلغاء فقرات الميثاق الفلسطيني، التي تتناقض مع التزام م.ت.ف. إدانة الإرهاب، والاعتراف بإسرائيل، والعيش معها بسلام.

(ج) في ضوء ما تقدم، فإنّ وفاء إسرائيل بالتزامها وفقاً للاتفاق مشروط بإجراء التصويت الملائم في المجلس الوطني الفلسطيني.

٥ - أ) تصر إسرائيل على مطالبتها باعتقال المشبوهين والمطلوبين الفارين وفقاً للاتفاق.

ب) وبالنسبة إلى القائمة التي تضم ٣٠ مشبوهاً، اطّلمت الحكومة على بيان رئيسها الذي جاء فيه: "إنّ اعتقال المشبوهين الثلاثين مشمول في خطة العمل لمكافحة الإرهاب، بحيث يجري اعتقال ثلث هؤلاء في كل مرحلة من الجدول الزمني الذي يستغرق ١٢ أسبوعاً. وقد وعدت الولايات المتحدة إسرائيل بأنّ هذه الخطة سيتمّ تنفيذها، كما تعهّدت لها أن يكون هناك ترتيبات خاصة لمنع سياسة الباب الدوار بالنسبة إلى هؤلاء السجناء وأنه إذا جرى إطلاق أحد منهم، فإنّ ذلك سيعتبر خرقاً للاتفاق".

٦- وفيما يتّصل بالمرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الانتشار، فإنّ إسرائيل مستنّدة للقرار بشأنها وفقاً لاعتباراتها الخاصة. وإن يتجاوز مدى المزيد من إعادة الانتشار ما مجموعه ١٪ في الفئات كافة.

٧- وعلى صعيد المفاوضات بشأن يهودا والسامرة وقطاع غزة، ستحافظ الحكومة على المصالح القومية الحيوية لدولة إسرائيل، كما جاء في قرار الحكومة بتاريخ ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٩٨. وتشمل هذه المصالح مناطق أمنية، والمناطق المحيطة بالقدس، ومناطق الاستيطان اليهودي، ومصالح البنى التحتية، وموارد المياه، والمواقع العسكرية والأمنية، والمناطق المحيطة بشريين للمواصلات الشمالية - الجنوبية والغربية - الشرقية، والمواقع التاريخية للشعب اليهودي.

٨- تؤكد الحكومة أن إعلاناً أحادي الجانب من السلطة الفلسطينية بشأن إقامة دولة فلسطينية، قبل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي، سيشكل خرقاً بارزاً وأساسياً للاتفاق الانتقالي. وفي حال حدوث مثل هذا الخرق، فإن الحكومة تعتبر نفسها مخولة لاتخاذ جميع الخطوات الضرورية، بما في ذلك تطبيق النظم والقوانين والإدارة الإسرائيلية على المناطق الأمنية في يهودا والسامرة وقطاع غزة، وفقاً لما تراه ملائماً. وإسرائيل تؤكد موقفها، عملاً بالاتفاق مع السلطة الفلسطينية، أن الوضع النهائي يجب أن يكون نتيجة مفاوضات حرة بين الطرفين، من دون تنفيذ الخطوات الأحادية الجانب، التي من شأنها أن تغير وضع المنطقة.

٩- ستواصل الحكومة تطبيق سياستها في تعزيز التجمعات السكانية وتطويرها في يهودا والسامرة وقطاع غزة، استناداً إلى خطة متحدة للسنوات.

١٠- ستمسعى الحكومة لشق الطرق الأمنية في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

١١- تُعرب الحكومة عن أملها بأن يكون هناك التزام كامل ببند مذكورة واي ريفر، وبأن يساهم هذا الاتفاق في تقدم عملية السلام.

ملحق رقم ٥

بيان للحكومة الإسرائيلية تعلن فيه قرارها بالموافقة على تنفيذ المرحلة الأولى من المزيد من إعادة الانتشار بموجب مذكرة واي ريفر القدس، ١٩٩٨/١١/١٩^(١)

- في اجتماع الحكومة اليوم (الخميس)، بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٩:
١. ناقشت الحكومة تنفيذ التزامات السلطة الفلسطينية وفقاً لمذكرة واي ريفر، بعد أن أطلعت على ما يلي:
 - أ - الإعلان الفلسطيني بشأن قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالموافقة على رسالة لمر عرفات بشأن إلغاء قرارات من ميثاق م.ت.ف.
 - ب - البيان الفلسطيني الذي يمنع حيازة الأسلحة غير الشرعية، ورسالة التمهيد لإسرائيل بالعمل الصالح على هذا الموضوع في إطار التعليمات الواردة في الاتفاق.
 - ج - المرسوم الفلسطيني ضد التحريض.
 - د - تقرير القوات الأمنية بشأن تنفيذ الالتزامات الفلسطينية فيما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب، بدءاً من اليوم .
 ٢. قررت الحكومة الموافقة على تنفيذ المرحلة الأولى من المزيد من إعادة الانتشار كما نص عليها الاتفاق. وفضلاً عن ذلك وافقت على إطلاق سجناء ومعتقلين فلسطينيين، بموجب الاتفاق، كما هو مفصل أدناه:

(١) كما نشر في مجلة الدراسات الفلسطينية - عدد ٣٧ - شتاء ١٩٩٨. النص مترجم عن الإنكليزية من موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية في الانترنت: <http://www.mfa.gov.il>

- أ - نقل أو إطلاق سجناء ومعتقلين فلسطينيين من مكان الضفة الغربية وقطاع غزة، عملاً بقرار الحكومة في الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، الموقع في واشنطن في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥.
- ب - وعملاً بقانون تنفيذ الاتفاق بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (الصلاحيات والمسؤوليات وغيرها من التعليمات) (التعديلات التشريعية) رغم ٥٧٥٦ - ١٩٩٦، تم الاتفاق على أن تقرر الحكومة للمعايير لإطلاق أو نقل سجناء ومعتقلين من سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة من المسجونين الإسرائيليين. وقد تبنت الحكومة هذه المعايير للإطلاق المنصوص عليه في ملحق الاتفاق.
- ج - سيخضع تنفيذ كل مرحلة من هذا الاتفاق لتنفيذ مراحل منكرة واي ريفر، الموقعة في واشنطن في ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨، وفقاً لقرار الحكومة.
- د - ستشمل المرحلة الأولى إطلاق ٢٥٠ سجيناً ومعتقلاً، وفقاً للمعايير التي تبنتها الحكومة في هذا القرار، وسيتم التنفيذ في موعد لاحق لهذا القرار.
- هـ - وفي مطلق الأحوال، سيجري إطلاق هؤلاء أو نقلهم على يد أولئك المخولين إجراء ذلك بموجب القانون، وفقاً لحكمهم.
- ٣ - وبالإضافة إلى ذلك، استمعت الحكومة إلى تفصيلات بشأن افتتاح المطار في الدهنية وتشغيله.

ملحق رقم ٦

**إعلان للمدير العام للشرطة الفلسطينية
اللواء غازي الجبالي
بشأن حيازة الأسلحة والذخائر من دون ترخيص
غزة، ١١/١١/١٩٩٨^(١)**

بناءً على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٨، الصادر بتاريخ ٢٠/٥/١٩٩٨/ بشأن
الأسلحة والذخائر، يعتبر مخالفاً لأحكام هذا القانون، كل من :

أولاً:

أ - حمل أو أحرز أو نقل سلاحاً أو ذخائر بدون ترخيص.

ب - باع أو قدم بدون مقابل أسلحة أو ذخائر لأشخاص آخرين بدون ترخيص.

ويعاقب بالحبس لمدة ستة اشهر، وبغرامة مالية مقدارها خمسمائة دينار
أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة، أو بلجدي العقوبتين، مع مصادرة الأسلحة
والذخيرة المضبوطة.

ثانياً: استورد أو صدر أسلحة أو ذخائر أو زاول مهنة الاتجار بالأسلحة
والذخائر.

ويعاقب بالحبس لمدة سنة، وبغرامة مالية مقدارها ألف دينار أردني أو ما
يعادلها بالعملة المتداولة، أو بلجدي العقوبتين مع مصادرة الأسلحة والذخائر
المضبوطة.

(١) «وقلا/الإلكترونية»، ١٩/١١/١٩٩٨.

ثلاثاً: قلم بتصنيع الأسلحة والذخائر.

ويعاقب بالحبس لمدة ثلاث سنوات، وبغرامة مقدارها خمسة آلاف دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة، أو بإحدى العقوبتين، مع مصادرة الأسلحة والذخائر المضبوطة.

رابعاً: قلم بتزوير رقم أو علامة السلاح.

ويعاقب بالحبس مدة ثلاثة شهور، وبغرامة مالية مقدارها ثلاثمائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة، أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع مصادرة السلاح والذخائر المضبوطة.

يطلب من جميع المواطنين المبادرة إلى توفيق أوضاعهم، طبقاً للقانون، وسوف تقوم الشرطة اعتباراً من ١٩٩٨/١١/٢٤، بتنظيم حملات مكثفة في جميع محافظات الوطن، لضبط الأسلحة غير المرخصة والمخالفة.

وسوف يتعرض المخالفون لأحكام هذا القانون للعقوبات المقررة مع عدم الإخلال بلية عقوبة أشد ينص عليها هذا القانون أو أي قوانين أخرى.

ملحق رقم ٧

**مرسوم رئاسي رقم (٣) لسنة ١٩٩٨
صادر عن الرئيس ياسر عرفات
بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض
غزة، ١٩٩٨/١١/١٩^(١)**

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الإطلاع على القواعد الدستورية والقانونية المعمول بها، وعلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٥، بنقل السلطات والصلاحيات، وعلى قانون العقوبات الفلسطيني رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦ وتعديلاته، وعلى قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ الساري في المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية، وعلى قانون العقوبات لمنظمة التحرير الفلسطينية، لسنة ١٩٧٩، وعلى قرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤، باستمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية قبل ١٩٦٧/٦/٥، في الأراضي الفلسطينية.

ولحين إصدار قانون موحد يعالج هذه المواضيع من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني.

ومن دون الإخلال بأحكام ومبادئ قانون الإيمان الدولي، الذي قرره الأمم المتحدة، وصادقت عليه منظمة التحرير الفلسطينية.

١ حوا / الإلكترونية ، ١٩٩٨/١١/١٩.

وضمن أحكام القوانين الفلسطينية، باحترام التعددية السياسية، وضمان حرية الفكر والتعبير والرأي والتمسك بالهوية والشخصية الوطنية والعلاقة التاريخية بالأرض الفلسطينية، والالتزام بالوحدة الوطنية.

فقر

مادة أولى:

تعتبر الأفعال التالية غير مشروعة في كافة المحافظات الفلسطينية: التحريض على التمييز العنصري وتشجيع أعمال العنف المخالفة للقوانين أو توجيه الإهانة للديانات المختلفة، أو استعمال العنف أو التحريض على استعمال العنف الذي يضر بالعلاقات مع الدول الشقيقة والأجنبية، وتشكيل الجمعيات غير المشروعة التي تمارس أو تحرض على الجرائم وإفساد الحياة وتهيج الجماهير للتغيير بالقوة غير المشروعة، أو التحريض على الفتنة، أو التحريض على خرق الاتفاقات التي عقدها منظمة التحرير الفلسطينية مع دول شقيقة أو أجنبية.

مادة ثانية:

سيتم معاقبة أي شخص يرتكب إياً من الأفعال المحددة أعلاه، وفقاً لأحكام القوانين المذكورة أعلاه.

مادة ثالثة:

ينشر هذا المرسوم في الوقائع الفلسطينية، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره.

ملحق رقم ٨

إطلاق سراح السجناء والموقوفين الفلسطينيين (الملحق السابع من الاتفاق المرحلي ١٩٩٥/٩/٢٨)

- ١- سيتم إطلاق سراح الموقوفين والسجناء، كما هو متفق عليه في المادة السادسة عشرة من هذه الاتفاقية على ثلاثة مراحل.
- ٢- الفئات التالية من الموقوفين و/ أو السجناء سيكونوا من ضمن الذين سيطلق سراحهم كما ورد أعلاه.
 - أ - سيتم إطلاق سراح جميع المستقلين والسجناء الإثني في المرحلة الأولى.
 - ب - الأشخاص الذين أمضوا أكثر من ثلثي مدة محكوميتهم.
 - ج - الموقوفين و/ أو السجناء المتهمين أو الذين سجنوا لقيامهم بتهم تتعلق بالأمن ولم ينتج عنها قتل أو جرحى بصورة خطيرة.
 - د - الموقوفين و/ أو السجناء المتهمين أو المدانين بتهم إجرامية لا علاقة لها بالأمن.
 - هـ - مواطنو الدول العربية الذين احتجزوا في إسرائيل بقتل نظر تنفيذ أوامر يصادرونهم.
- ٣- الموقوفين والسجناء من بين الفئات المفصلة في هذه الفترة والذين يطالبون المعيار المنصوص عليه في الفقرة الثانية أعلاه، ستعتبرهم إسرائيل جنديين بإطلاق سراحهم.
 - أ - السجناء و/ أو الموقوفين الذين تبلغ أعمارهم ١٠ سنوات أو أكثر.
 - ب - السجناء و/ أو الموقوفين تحت سن ١٨.
 - ج - السجناء الذين مضى على فترة سجنهم ١٠ سنوات أو أكثر.
 - د - السجناء و/ أو الموقوفين المرضى وغير الأصحاء.
- ٤- المرحلة الثالثة لإطلاق سراح السجناء والموقوفين ستتم خلال مفاوضات الوضع النهائي، وستشمل للفئات المنصوص عليها أعلاه، ومن الممكن للبحث في إضافة فئات أخرى لها.

المعارضة الوطنية

كيف نهبت دورها وكيف مارسته؟^(١)

قيس عبد الكريم (ابو ليلى)

(١) نص للورقة التي قدمت في إطار المؤتمر / الندوة بعنوان «المسلطة والمعارضة .. إلى أين؟» التي دعا إليها «المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية» في رام الله بتاريخ ١٩٩٩/٤/٤.

(1)

المعارضة الفلسطينية، وبخاصة المعارضة الوطنية. وهو تعبير يقصد به
الفصائل والشخصيات المعارضة لاتفاق أوسلو والمنضوية تحت راية م.ت.ف،
تجد نفسها في وضع فريد لا مثيل لها، وهو وضع ينطوي على جملة من
الاشكاليات المعقدة، وتتنبق خصوصية هذا الوضع، بشكل رئيسي، من عاملين:

الأول: هو أننا، كشعب، ما نزال نمر بمرحلة للنضال من أجل التحرر
الوطني. فعملية تطبيق اتفاقيات أوسلو لم تقد إلى إنهاء الاحتلال، ولقد أصابت
للمعارضة بنقدها للأوهام التي جرى ترويجها حول امكانية أن تؤدي هذه العملية
تقنياً إلى زوال تدريجي للاحتلال. ولكن تشديدها على أن التحرر الوطني لا يزال
السمة الغالبة للمرحلة، وتصلبها في التمسك بهدف الاستقلال الناجز بديلاً عن
الحكم الذاتي، بقدر ما كان صائباً أو سليماً، فقد كان ينطوي على مفارقة تبدو
محيرة. فالقاتلون الأساسي لمرحلة التحرر الوطني هو وحدة الشعب بأسره في
مجبهة الاحتلال. والتسليم بأن التناقص الرئيسي، في هذه المرحلة، هو مع العدو
المحتل، وإن الائتلاف الوطني هو القاعدة الأساس في العلاقة بين قوى الشعب، لم
يكن يبدو منسجماً مع حقيقة أن المعارضة ولدت (أي أن فصائلها انتقلت من موقع
المشاركة في الائتلاف إلى موقع المعارضة) بفعل الانقسام الذي وقع في صفوف
الشعب وحركته الوطنية إثر توقيع اتفاقيات أوسلو وبدء تطبيقها. ثمة بلا شك
تفسير مقنع لهذه المفارقة. فالائتلاف الوطني لا يمكن أن يقوم الا على قاعدة
القواسم المشتركة. وإبرام اتفاق أوسلو لطاح بالقاعدة المياسية التي شكلت القاسم
المشتركة لائتلاف م.ت.ف. منذ ١٩٧٩، أي منذ الدورة الرابعة عشرة للمجلس
الوطني الفلسطيني، ولكن للتفسير لا ينفي المفارقة التي هي تعبير عن حاجة
موضوعية إلى إيجاد نقطة توازن بين حدين متعارضين: بين ضرورة إعادة بناء
الوحدة الوطنية باعتبارها شرطاً للتقدم نحو هدف التحرر الوطني وبين شروط
ومتطلبات الصراع المياسي داخل صفوف الشعب حول سبل الوصول إلى هذا
الهدف والقاعدة المناسبة لاعادة بناء الوحدة، وهكذا فإن هذا التفسير، على صوابه،

لا يقدم الاجلية على سؤال جوهري لم تكن المعارضة الوطنية، وبخاصة في حمى الجدل الصلخب حول مشروعية اتفاق أوسلو والتي ميزت الفترة الأولى من مسيرتها، تمتلك جواباً واضحاً عليه: هل يمكن لشروط النضال من أجل التحرر الوطني أن تخلق، مجدداً، امكانية موضوعية لاعادة بناء الاجماع (وبالتالي الائتلاف) الوطني للشمل؟ وإذا كانت هذه الامكانية قائمة فهل ينبغي أن تكون هي الغاية التي تسعى المعارضة لتوفير شروطها؟

العمل الثنائي: هو استطراد مشتق من الأول، فإذا كان هدف المعارضة، في أي وضع طبيعي، هو تداول السلطة، أي أن تشكل بديلاً يسعى لتولي السلطة عوضاً عن السلطة القائمة، فإن خصوصية وضع المعارضة الفلسطينية، وبخاصة المعارضة الوطنية، تكمن في أنها لا تسعى إلى تولي السلطة بديلاً عن السلطة القائمة بقدر ما هي تسعى إلى تغيير المعادلة التي تمارس من خلالها السلطة، أي إلى تحطيم الأطر السياسي القانوني الذي يحكم عمل السلطة القائمة والمتمثل في ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي المنصوص عليها في اتفاقيات أوسلو، أنها لأن معارضة موجهة ضد اتفاقيات أوسلو وبخاصة ضد ما تنطوي عليه تلك الاتفاقيات من التزامات تتناقض مع حق السيادة، ومعارضتها للاتفاقيات تملئ عليها الامتناع عن المشاركة في السلطة، أو عن المعنى إلى تولي السلطة، طالما هي محكومة بسقف هذه الاتفاقيات.

بسبب من هذا العمل بدت المعارضة لفترة، وربما لا تزال تبدو في عين البعض، مجرد ظاهرة احتجاجية لا تملك وفقاً لبلورة بديل ملموس لمياسات فريق أوسلو، ظاهرة تعبر عن التذمر الشعبي الواسع من ثغرات الاتفاق ونتائج تطبيقه ولكنها عاجزة عن تحويل هذا التذمر إلى قوة سياسية فاعلة تشق طريقاً مغايراً. وكان هذا الانطباع راجعاً بشكل خاص في المرحلة الأولى من مسيرة المعارضة. ذلك أن فهم المعارضة الوطنية لدورها مر بوضوح بمرحلتين متميزتين تفصل بينهما محطة اشرت إلى دخول مسيرة تطبيق الاتفاق في مآزق استراتيجي في أعقاب التغيير الحكومي الذي جاء بنتنياهو إلى مدة السلطة في إسرائيل .

خلال المرحلة الأولى، التي سبقت هذه المحطة، وعندما كانت عملية تطبيق

اتفاق أوسلو تسيير في منحى صاعد رغم تعثرها النسبي، تركّز جهد المعارضة على إظهار حقيقة أن الاتفاق لا يحظى بمشروعية شعبية، وأن التوقيع عليه لا يمبر عن إرادة الشعب الفلسطيني ولا يلزمه. وإلى جانب تأكيد التمسك بحق الاستمرار في مقاومة الاحتلال الذي لا يضمن الاتفاق زواله، بذلت فصائل المعارضة الوطنية جهداً كبيراً من أجل فضح ثغرات الاتفاق وتمكسقه السلبية على المصالح والحقوق الوطنية للشعب والمصالح الحيوية لأغلبية قطاعاته. وساهم هذا الجهد في تبديد الأوهام التي انطوت عليها الرواية الرسمية حول انتهاء مرحلة التحرر الوطني وبدء ما يسمى بمرحلة البناء، وفي التأكيد على أن مسيرة تطبيق الاتفاق ليست هي الطريق إلى دولة مستقلة، وبالتالي ليست هي طريق السلام، لأنها تضع بيد إسرائيل زمام التحكم بالسلطة بكاملها لتوجهها بما يخدم مصالحها التوسعية ونهما الاستيطاني.

لكن هذا الجهد، الذي يسعى إلى تفكيك أو تقليص القاعدة الاجتماعية والسياسية التي يرتكز إليها اتفاق أوسلو في صفوف المجتمع الفلسطيني، لم يكن واضحاً تماماً ما هو الهدف لللاحق الذي يرمى إليه ولا في أي سياق استراتيجي هو يندرج. ولذلك كان يدب ارتباك واضح في خطاب المعارضة، وفي خططها الممارسة، في مجابهة السؤال الشائك: ما هو البديل؟ إن شعار «اسقاط اتفاق أوسلو»، وهو الشعار المركزي الذي تمحور حوله للخطاب المعارض آنذاك، لم يكن يساعد في جلاء هذا الارتباك بل هو كان يثير من الأسئلة أكثر مما يطرح من الأجابات. فضلاً عن التساؤلات حول درجة واقعيته، وبخاسة أن الجميع كان يسلم بأن الشروط الإقليمية والدولية لا تسمح بأن ينهار الاتفاق بالطريقة التي نهار بها اتفاق ١٧ أيار (١٩٨٣) في لبنان، فإن الالتباس كان يحيط بمضمون الشعار نفسه مثيراً للتساؤل حول ما الذي يعنيه بالضبط «اسقاط» اتفاق أوسلو؟ هل يعني العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل ٤/٥/١٩٩٤، أي إلى وضع الاحتلال المباشر، أم ماذا ؟

جرت محاولات من قبل بعض فصائل المعارضة الوطنية لجلاء هذا الالتباس من خلال التأكيد على أن المعركة ضد اتفاق أوسلو هي معركة طويلة ومعقدة، ولا يمكن حسمها بالضربة القاضية بل بالقطا، وأن اسقاط الاتفاق لا يعني عودة جنود الاحتلال إلى

غزة ولريحا بل يعني خروجهم من القدس والخليل، لا يعني العودة إلى ما قبل ١٩٩٤/٥/٤ بل يعني التقدم نحو الاستقلال والسيدة. ومنذ وقت مبكر كان ثمة إدراك يتلمس في أوسلو المعارضة الوطنية بأنه لا يكفي أن نكرر «لا أوسلو» بل لا بد من بلورة برنامج يخصص للتفاوض بين تطبيقات الاتفاق وبين المصالح الحيوية، الوطنية والديمقراطية والاجتماعية والحياتية، لمختلف قطاعات الشعب الفلسطيني ويسعى لتعبئة تضام هذه القطاعات دفاعاً عن مصالحها وربطه بالتضامن الوطني العام ضد استمرار الاحتلال وضد الاملاءات المجحفة التي يفرضها الاتفاق على الجانب الفلسطيني. أحد أبرز ثمار هذه المحاولات كان البرنامج المشترك الذي صاغته الجبهتان الديمقراطية والشعبية في صيف ١٩٩٤ تحت عنوان «برنامج الخلاص الوطني» والذي كان يمكن أن يشكل قاعدة لتوحيد المعارضة الوطنية وتفعيل دورها السياسي. ولكن، فضلاً عن معضلة الانتقال به من القول إلى الفعل، من حيز التبشير والدعاية إلى حيز الفعل والممارسة العملية، وهي معضلة سوف أعالج ماهيتها وأساليبها بحد قليل، فإن هذا البرنامج بقي غامضاً يفتقر إلى الوضوح في تحديده للبدل السياسي المقترح عوضاً عن اتفاق أوسلو. والواقع أن هذا كان واحداً من أبرز معضلات المعارضة الوطنية. إذ بسبب استمرار تأثير بعض الأفكار والنزعات الرفضية (أي التي ترفض من حيث المبدأ أي مفاوضات أو أي تسوية سياسية مع إسرائيل)، لم يكن بالإمكان توحيد المعارضة الوطنية على موقف يقول بوضوح: نرفض مفاوضات أوسلو وتسوية أوسلو، ولكننا نريد مفاوضات تقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية، دون استثناء للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، وصولاً إلى تسوية سياسية تضمن حقاً في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة في حدود ٤ حزيران ٦٧ وصون حقوق اللاجئين وفق القرار ١٩٤.

(2)

هذه العوامل هي التي أدت إلى التراجع الذي لا يمكن تكراره في مكانة المعارضة الوطنية ودورها السياسي والجهادي، بالرغم من اتساع دائرة التنامر الشعبي من الاتفاق ونتائج تطبيقه. وليس ثمة ما يزكي الادعاء بأن سبب هذا التراجع

يعود إلى أن المعارضة انتهجت سياسة مقاطعة مؤسسات السلطة، وبعض مؤسسات منظمة التحرير، ووضعت نفسها بذلك خارج دائرة الفعل والتأثير في القرار.

أولاً لا بد أن نشير إلى أن ثمة الكثير من القوى والعناصر التي شاركت في المؤسسات القيادية للسلطة، بما فيها عناصر قيادية من فتح، وجدت نفسها خارج دائرة الفعل والتأثير في القرار الذي يميل أكثر فأكثر إلى أن يصبح حكراً لنواة ضيقة من مهندسي الاتفاق الذي يشكل الالتزام به مهما كلف الأمر الثابت الرئيسي من ثوابت سياستهم. وثمة من المؤثرات ما يؤكد أن الضغوط من الشارع هي أكثر جدوى وأكثر فعلاً في التأثير على القرار من الكلمة التي تقال في المؤسسات.

إن مشاركة المعارضة في المؤسسات القيادية للسلطة، التي تتحمل المسؤولية السياسية عن تنفيذ الاتفاق الذي قامت المعارضة على أساس رفضه، كانت ستكون بمثابة انتحار سياسي للمعارضة الوطنية يقضي على ما تبقى من مصداقيتها. هذه المشاركة كانت تشكل غطاء سياسياً مجانياً للاتفاق وللسلطة، دون أن تؤمن بالمقابل قدرة جدية على تصويب المسار أو على تأمين مصالح الجماهير التي تعبر المعارضة عن طموحاتها. ذلك أن دائرة الصلاحيات التي يحددها الاتفاق بصراحة للسلطة (بصرف النظر عن من يديرها) تجعلها ليس فقط عاجزة عن تلبية مصالح الجماهير في أكثر المجالات حيوية، لا على الصعيد الوطني فحسب بل أيضاً على الصعيد الإقتصادي والاجتماعية والأمنية (المياه، الضرائب غير المباشرة، الجمارك الخ...)، بل هي فوق ذلك تضعها في موقع التناقص مع هذه المصالح في أكثر من مجال، وإذا كان ثمة مجال ضمن نطاق هذه الدائرة المحددة للضغط من أجل التخفيف جزئياً من وطأة بعض السلبات الفاقمة، فإن هذا لا يوازي الضرر الذي سيلحق بصورة المعارضة بسبب مشاركتها في تحمل المسؤولية السياسية عن سياسات هي لم تساهم في صنعها، سياسات تتعارض مع مصالح القطاعات الجماهيرية التي تطمح المعارضة الوطنية إلى التعبير عنها.

أما فيما يخص مؤسسات م.ت.ف. فقد وجدت فصائل المعارضة الوطنية نفسها

ألم معللة دقيقة سمعت إلى حلها بموقف مركب. إن حرصها على استمرار تمثيلها في مؤسسات المنظمة (والذي عيرت عنه بالمشاركة أو بالحضور الرمزي لبعض جلسات المجلس الوطني والحفاظ على عضويتها في اللجنة التنفيذية) كان تمييزاً عن الحرص على صون منظمة التحرير كإطار يجسد وحدة الشعب الفلسطيني ووحدانية تمثيله السياسي، وفي هذا مصلحة وطنية قائمة بذاتها بصرف النظر عن الاتجاه الذي يتم به تجيير هذا التمثيل، أما المشاركة الفعلية في عمل المؤسسة المفترض فيها أن تكون إطاراً لصنع القرار فهو يتطلب اتفاقاً على الأراضية السياسية التي يشق منها القرار، وهو اتفاق لم يعد قائماً منذ أن استعوض عن برنامج الإجماع الوطني ببرنامج أوسلو، لذلك فإن هذه المشاركة ستكون غطاء سياسياً يحمل المعارضة جزءاً من المسؤولية عن سياسة هي لم تساهم في صنعها.

ماذا عن انتخابات المجلس التشريعي؟ لقد كثفت المعارضة محقة في تحديد موقفها من هذه الانتخابات انطلاقاً من أن لها وظيفة رئيسية واحدة هي محاولة إضفاء ستار من الشرعية الشعبية على اتفاقيات أوسلو. والأوهام التي جرى النفخ المبالغ بها عمداً حول كون المجلس تأسيساً لصيغة ديمقراطية تضمن مشاركة شعبية في السلطة وفي صنع القرار، هذه الأوهام كان مرئياً أنها خادعة ومنسوجة بتعمد لهدف ولحد هو تلبية الوظيفة السياسية التي أشرنا إليها. مقاطعة الانتخابات كثفت تهدف إلى تحذير الجماهير من الوقوع ضحية هذه الأوهام، أو على الأقل الامتناع عن المساعدة في ترويجها. تجربة السنوات الثلاث من عصر المجلس، بعشرات القوانين التي لجازها المجلس وما زالت مجمدة في ادراج السلطة التنفيذية تنتظر للتوقيع عليها ونشرها، وعشرات القوانين التي نشرت ولم يتم تنفيذها، ومئات القرارات التي اتخذها المجلس دون أن تباه لها السلطة التنفيذية أو تحيرها أي اهتمام، هذه التجربة تزكّي الموقف الذي اتخذته المعارضة بمقاطعة الانتخابات. فالمقاطعة لم تكن سبباً لتهميش المعارضة، كما يدعي البعض، بل أن منطق عملية تطبيق الاتفاق قد، كما كان مرئياً مسبقاً من قبل المعارضة بدقة فائقة، إلى تهميش المجلس نفسه على أيدي إسرائيل من جهة والسلطة التنفيذية من جهة أخرى.

(3)

للمرحلة الثانية من مسيرة المعارضة الوطنية هي التي تميزت بتفقم مأزق اتفاق أوسلو وصولاً بمسيرة تطبيقه إلى طريق مسدود. في هذه المرحلة بدأت فصيل للمعارضة الوطنية، بدرجت متقلوبة، تبدي نضجاً أكثر وتبلور وضوحاً أكبر في رؤيتها لهدفها ووظيفتها، دون تخيير في المضمون، وبقت المعارضة تصوغ شعارها المركزي بدقة أكبر ويصبح أقل التباساً وأقرب إلى الإدراك الشعبي، وبالتالي أكثر هجومية: تجاوز تقاليد أوسلو، بالتحرك من القيود والاملاءات المجفة التي فرضتها على الجنب الفلسطيني، باعتبار ذلك ضرورة للتقدم نحو انتهاء الاحتلال وإنجاز الاستقلال الوطني.

في فهمها لدورها ووظيفتها، كذلك، بقت المعارضة الوطنية أكثر وضوحاً في رؤية الامكانية الموضوعية لاعادة بناء الاجماع الوطني في مجابهة الاحتلال، وبخاصة في ضوء المأزق المتفقم لمسيرة تنفيذ الاتفاق من جهة وتساعد وتيرة الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال والاستيطان من جهة أخرى. واشتقاقاً من ذلك تتحدد بدقة أكبر وظيفة المعارضة بكونها رافعة لاعادة بناء الاجماع الوطني على اساس برنامج جديد يتجاوز أوسلو نحو الاستقلال. والجهد المبذول من أجل تقليص القاعدة الاجتماعية والسياسية التي يرتكز اليها الاتفاق، وهو جهد بدأ يعطي ثماره بفعل العوامل المذكورة أعلاه، بات الآن يندرج في سياق استراتيجي أكثر تحديداً يهدف إلى تصعيد الضغط الجماهيري (والسياسي والاجتماعي) على السلطة لدفعها إلى الاستجابة لمطالب الفئات الشعبية المتضررة من تطبيقات الاتفاق وصولاً إلى احداث تغيير يسمح بالعودة إلى أرضية الإجماع الوطني على قاعدة المجابهة الموحدة للاحتلال والاستيطان.

هبة الأقصى في ليلول ١٩٩٦ أضفت مصداقية على هذا التوجه وأثبتت كونه ممكناً عملياً ويتمتع بدرجة مقبولة من الواقعية، فهي من جهة أبرزت

الإمكانية الموضوعية لاستعادة الإجماع الوطني في مواجهة الاحتلال. وهي، من جهة أخرى، أظهرت أن هذا لا يمكن أن يتم إلا على قاعدة المواجهة المناهضة للاحتلال وتجاوز قيود وإملاءات أوسلو. وهي من جهة ثالثة، أثبتت ضرورة الإجماع الوطني كشرط لا غنى عنه من أجل رفع وتيرة التعبئة الشعبية وصولاً إلى تجديد الانتفاضة الشاملة التي ستتخذ بالضرورة أشكالاً وأساليب جديدة مختلفة عن انتفاضة ٨٧ - ٩٤، ولكنها تبقى السلاح الحاسم الذي سيجبر الاحتلال على الرحيل والتسليم بحقوق شعبنا.

انسجاماً مع هذا التوجه الاستراتيجي الأكثر وضوحاً، والأكثر انسجاماً مع متطلبات مرحلة التحرر الوطني، أطلقت فصائل المعارضة الوطنية مبادرات متتابعة تدعو إلى حوار وطني شامل يهدف إلى بلورة قاعدة سياسية جديدة لإعادة توحيد الصف الفلسطيني. وكان يمكن لهذه المبادرات أن تكون ذات وقع أكبر ومفعول سياسي أبعد مدى لو أمكن توحيدها في مبادرة مشتركة تتبناها وتدعمها جميع قوى المعارضة الوطنية (من فصائل وشخصيات مستقلة)، ولكن ذلك للأسف لم يكن ممكناً لأسباب عديدة سوف ألمح إلى بعضها بعد قليل. ومع ذلك فقد لعبت هذه المبادرات دوراً ضاعطاً على السلطة لدفعها إلى التسليم، ولو نظرياً، بضرورة الحوار الوطني دون أن يعني ذلك الكف عن محاولة إفراده من مضمونه أو تجبيره لوظائف تكتيكية قصيرة الأمد. محاصرة واحتواء هذا الميل للتوظيف التكتيكي لمطلب الحوار الوطني يتطلبان وحدة المعارضة، بمختلف أطرافها وتلاوينها، حول فهم مشترك لشروط الحوار ووظائفه. وليس سراً أن ثمة تباينات تعرقل الوصول إلى هذا الفهم الموحد، حيث ترى بعض الاتجاهات المعارضة، وبخاصة الإسلامية، إن وظيفة الحوار لا تتجاوز الاتفاق على اسم لتنظيم العلاقة بين المعارضة والسلطة. وعلى أهمية هذه المسألة وضرورتها كما سنوضح بعد قليل، فهي لا ينبغي أن تقلل من أهمية الطموح إلى حوار يهدف إلى بلورة قاعدة سياسية جديدة لانهاء الانقسام الذي عانت منه حركتنا الوطنية منذ اتفاق أوسلو، وهو طموح مشروع من منظور يسلم بالإمكانية الموضوعية لإعادة بناء الإجماع الوطني في شروط معينة.

من المؤكد ان العتبة الأسفل التي لا بد من الاستناد إليها للتقدم نحو هذا الهدف الطموح تتمثل في ارساء اسس واضحة للعلاقة بين المعارضة والسلطة تكفل ادارة الصراع السياسي بأساليب ديمقراطية وسلمية تستبعد العنف كما تستبعد القمع كوسائل لحل الخلافات بين أبناء الشعب الواحد. والواقع أن المعارضة، بمختلف تلاوينها، ابدت منذ البداية درجة عالية من المسؤولية في معالجتها لمسألة العلاقة مع السلطة بتمسكها بالوسائل السلمية في إدارة الصراع السياسي واعتبارها الفتنة خطأ أحرر لا يجوز الاقتراب منه مهما كلف الأمر، وتحريم استخدام العنف في العلاقة بين أبناء الشعب الواحد. تبقى الكرة إذاً على هذا الصعيد، في ملعب السلطة التي هي المطالبة بأن تكرس وتقون احترامها للتعديدية السياسية، وللحريات الديمقراطية والعلامة وحقوق الانسان، بما فيها حرية التنظيم والنشاط السياسي وحرية الرأي والتعبير والنشر والصحافة والاجتماع والتظاهر والاضراب. وأن توقف التجاوزات على هذه الحريات والحقوق وتكف عن اللجوء إلى وسائل القمع، بما فيها الاعتقال السياسي، في علاقتها مع المعارضة ومع المواطنين بشكل عام وبهذا يمكن اخمد عوامل التوتر والاحتقان في المجتمع وارساء مبادئ الحوار والتسامح الديمقراطي كأساس للعلاقة بين مكوناته.

إن مطالبة المعارضة بأن تعترف، مقابل ذلك، بوحدانية السلطة هي مطلب لا مغزى له. فليس ثمة في صفوف المعارضة من يطرح، أو ينوي، أو يدعو إلى، اقامة سلطة بديلة أو سلطة موازية. وبهذا المعنى فإن الاقرار بوحدانية السلطة قائم ومفروغ منه. أما أن تطالب المعارضة. اشتقاقاً من ذلك، باحترام الالتزامات المجعفة المملأة على السلطة بموجب الاتفاقات، فإن هذا يعني افراغ المعارضة من مضمونها، فماذا يبقى من المعارضة إذا هي قيدت نفسها بهذه الالتزامات بينما يمكن مغزى رسالتها في دعوة السلطة إلى التحرر من تلك الالتزامات التي يلتقي الجميع على كونها مجعفة؟

(4)

في الشهور الأخيرة ، أثر توقيع اتفاق واي ريفر ، حققت المعارضة خطوة على طريق التقدم نحو بلورة برامجها وخياراتها، وذلك بالمؤتمر الوطني الشعبي الذي عقد على حلقين في قطاع غزة والضفة الغربية^(١). ومن المهم أن هذا المؤتمر قد جمع مختلف تلامين المعارضة، من فصائل وشخصيات، بما في ذلك المعارضة داخل المجلس التشريعي ودخل حركة فتح، ومن المهم أيضاً أن هذا اللقاء في الضفة الغربية وقطاع غزة قام على اسس برنامج مرن وواقعي يستند إلى القواسم المشتركة ويحترم الثوابت التي تتمسك بها المعارضة الوطنية، برنامج يطرح إلى جانب المهملات الوطنية في مجابهة الاحتلال والاستيطان والاتفاقيات الظالمة، مطالب ديمقراطية تتعلق بالحرية العامة وحقوق الانسان، واجتماعية تتعلق بمحاربة الفساد وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وهو برنامج يدعو إلى صون وحماية منظمة التحرير الفلسطينية واعادة بناء مؤسساتها على قاعدة وحدوية اتلالية شاملة وعلى أسس ديمقراطية من خلال انتخابات حرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الوطن وحيثما أمكن في مواقع الشتات^(٢). وهكذا فإن هذا اللقاء كان يقوم على الاقرار الواضح بأن وحدة المعارضة لا تهدف إلى اصطناع بدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية وإنما ليست بديلاً عن الوحدة الوطنية الشاملة بل رافعة من أجل تجاوزها ولومتها على أسس سليمة.

مما لا شك فيه أن هذا اللقاء ما زال هشاً، ولا تزال مصلحة القواسم المشتركة التي يلتقي عليها ضيقة ومحدودة، والأهم من ذلك أنه لا يزال يولجه تحدي البقاء والاستمرار في مجابهة الضغوط الاقليمية من جهة، والسلطوية من جهة أخرى،

(١) ضم المؤتمر في قطاع غزة ٦٠٠ شخصية وطنية وجميع قوى المعارضة (١١/١٢/٩٨)، وكذلك الأمر في الضفة الغربية (إرم الله في ١٢/١٢/١٩٩٨).

(٢) أقر هذا المؤتمر نداءً موجهاً، إلى الرأي العام الفلسطيني والعربي والدولي ووقعه أكثر من ٩٠٠ شخصية فلسطينية وزهاء ١٠٦ أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة، من بينهم ٢٣ عضو مجلس تشريعي (راجع الملحق ، ص ٩٧).

فضلاً عن النزاعات الانفصالية التي تشد باتجاه التطرف العملي وتمتهن التلاعب بمخططات فبركة البدائل الكاريكاتورية لمنظمة التحرير. كما تجلت بوضوح في مؤتمر الشتات (بمشق في ١٤/١٢/٩٨) الذي انعقد ضمن أجواء سياسية مختلفة تماماً عن تلك التي سادت مؤتمر غزة / الضفة الغربية. وإذا كانت هذه النزعات قد حققت نجاحاً مؤقتاً في زرع بذور الفرقة والتمزق بين صفوف المعارضة في الشتات، فإن ضعف تأثيرها داخل الوطن يعزز الثقة بالمكانة صون الانجاز الذي تحقق والبناء عليه عبر العمل المشترك كما عبر الحوار الهادف إلى توسيع مساحة اللقاء والقواسم المشتركة. إن تعزيز دور المعارضة الوطنية يمر عبر صون وتطوير هذا الائتلاف العريض باعتباره رافعة لاعادة بناء الاجماع الوطني لا بدلاً عنه.

(5)

خلال السنوات الأخيرة، قطعت فصائل المعارضة الوطنية (وبخاصة اليسارية منها) اشواطاً متفاوتة على طريق تطوير برامج عملها بما يتلاءم مع الواقع الجديد الذي تشكل بعد بدء تطبيق اتفاقيات أوسلو وقيام سلطة فلسطينية تتمتع بصلاحيات ادارة الشأن الداخلي للمجتمع الفلسطيني. هذا التطور لا ينفي سمة المرحلة كمرحلة تحرر وطني، ولكنها بلغت مرحلة تحرر وطني ذات خصائص وشروط متميزة أبرزها التداخل المتزايد بين «الوطني» وبين «الديمقراطي» و«الاجتماعي»: بين النضال ضد الاحتلال والاستيطان، وبين النضال من أجل التحرر من قيود الاتفاقيات المجحفة ومن أجل ديمقراطية المجتمع وتصويب النهج الاقتصادي والاجتماعي للسلطة والدفاع عن المصالح الحيوية (الديمقراطية والحياتية) للقطاعات الاجتماعية التي تشكل أغلبية الشعب.

إن إدراك الحاجة إلى التجديد البرنامجي بما يولكب معطيات الواقع الجديد لا يكفي بعد ذاته، كما لا يكفي وضع برنامج على الورق والقراره نظرياً على اهمية ذلك. ان التحدي الأبرز على هذا الصعيد هو الانتقال بهذا البرنامج من حيز القول إلى حيز العمل، من حيز الدعاية والتبشير إلى حيز الممارسة والتطبيق. وذلك

يتطلب تحولاً بنوياً، تجديداً في البنى والأدوات التنظيمية التي تحمل هذا البرنامج، وفي نمط العلاقة بينها وبين القوى الاجتماعية التي يفترض بهذا البرنامج أن يعبر عن مصالحها وطموحاتها. فالبنى التي طورت لحمل برنامج تطغى عليه مهمات النضال الوطني ضد الاحتلال، صار لابد من تكيفها - تحويلها - لتمتكن من حمل برنامج يوازن بين الوطني وبين الديمقراطي والاجتماعي. ولكن هذا التجديد البنوي لا يأتي بمجرد اتخاذ قرار، ولا يتحقق بكلمة زر. إنه عملية مضنية وشاقة تمر عبر مخاض داخلي عسير وقد تطوي على أزمات حادة. وفي هذا يكمن السبب الرئيسي للمسافة القائمة بين القول والعمل، وهي مسافة تنقلص تدريجياً بقدر ما تتقدم عملية التجديد البرنامجي والبنوي بفعل تنامي الوعي لشرورها وقوانينها كما بفعل تعميق الممارسة الديمقراطية داخل صفوف التنظيم وفي علاقته ب جماهير الشعب.

ويمكن للتعبيل بتقليص هذه المسافة إذا ما تمكنت قوى المعارضة الوطنية من أن توحد صفوفها لبناء قوة جماهيرية ومادية قادرة في المدى القصير على اضمحاء مصداقية عملية على برامجها وطروحاتها، قوة جماهيرية ومادية تجعل من هذه البرامج والطروحات عملاً ذا تأثير فاعل ومباشر في مجرى الصراع الراهن. هنا، في الواقع، يكمن الاخفاق الأكبر لقوى المعارضة الوطنية، في عجزها عن توحيد صفوفها لبناء تحالف وطني ديمقراطي عريض ببرنامج ملموس يقدم بديلاً ديمقراطياً يملأ الفراغ الناجم عن الاستقطاب الحاد الذي تشهده الساحة بين قطبين: من جهة السلطة وركيزتها الرئيسية حركة فتح، ومن جهة أخرى الحركة الاسلمية وجناحها الرئيسي حماس. هذا الاستقطاب يؤدي إلى التحييد السياسي لقطاع واسع من المجتمع لا سبيل إلى تفعيله الا ببروز قطب وطني ديمقراطي ذي مصداقية تمكنه من الانتقال من حيز الدعاية والتبشير ببرامجه (المعبرة عن مصالح هذا القطاع الاجتماعي الواسع) إلى موقع التأثير المباشر في الصراع الجاري لمصالح هذه البرامج، ولكن عجز قوى المعارضة الوطنية عن توحيد صفوفها يطلل امكانية ايجاد حل مباشر لهذه المعضلة.

يبدو لأول وهلة ان السبب في هذا المعجز يعود إلى التباين في البرامج والسياسات بين فصائل المعارضة الوطنية، ولكن، دون التقليل من أهمية الخلاف البرنامجي والسياسي، ففي رأبي أن للعقبة الحقيقية التي تعرقل ايجاد صيغة نتيج حل هذا الخلاف، أو تجاوزه، هي قوة الاستمرارية التي تكتسبها، بخاصة على الصعيدين القيادي والأكاديمي، البنى الفصائلية القديمة المتكلسة بما تؤمنه من امتيازات معنوية، وأحياناً مصلحية. إن التردد في تحليل هذه العقبات البنوية وتجاوزها هو الذي يطل ايجاد الصيغ المناسبة لتوحيد صفوف المعارضة الوطنية بما يمكنها من مضاعفة فعلها وتأثيرها. وهذا هو أحد العناصر الجوهرية لأزمته.

رغم ذلك، يمكن للمرء ان يلمس مؤشرات واضحة على أن بعض فصائل المعارضة الوطنية بدأت تنشق، أو على الأقل تتلمس، طريقها للخروج من الأزمة، ونجحت في وقف التدهور وبدء مسار مساعد نحو النهوض. وبينما تراوح مسيرة أسلو في مأزق استراتيجي لا ينفك يتفاقم، ويتبدى للعيان كم هي عقيمة رهانات السلطة على امكانية الافراج عن هذا المأزق من خلال المبادرة الأميركية التي ظلت تنخفض كالجبل عاماً كلاً حتى ولدت اتفاق الواي الذي — علاوة على هزائمه — سرعان ما غرقت عجلاته في الوحل، ولسوف يتبدى سريعاً كم هي عقيمة الرهانات والأمال التي يجري تعليقها على نتائج الانتخابات الاسرائيلية لرئيس الحكومة وللكنيست الخامسة عشرة.

لقد باتت خيارات المعارضة الوطنية أكثر ملموسية وواقعية من أي وقت مضى، وباتت هذه الخيارات تكتسب مصداقية متزايدة في اعين الجماهير التي تكتوي بمظالم أسلو وبيران الاحتلال والاستيطان والتهويد. ويمكن لهذه الخيارات أن تضاعف مصداقيتها إذا ما صيغت بخطة عمل مشتركة تتحد على أساسها قوى المعارضة الوطنية وتتبناهم طريقاً للخلاص الوطني: خطة تنطلق من ضرورة مواجهة استحقاق الرابع من أيار برفض التمديد للمرحلة الانتقالية، وإعلان سيادة دولة فلسطين على أرضها التي احتلت بحولن حزيران ٦٧ وفي القلب منها القدس العاصمة، واعتبار كافة الترتيبات والالتزامات التي تنتقض مع حق الميادة باطله ولاغية، ودعوة

المجتمع الدولي للتدخل من أجل حمل إسرائيل على إنهاء احتلالها لأراضي دولة فلسطين بما يمكنها من ممارسة سيادتها المعلقة، والدعوة إلى إرساء العملية التفاوضية على أسس جديدة: مفوضات بين دولتين سيدتين تقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية وتحت إشراف دولي جماعي وعلى قاعدة استعادة للترابط والتنسيق بين المسارات العربية للمعنية بالحل.

من المؤكد أن السيادة والدولة ليست مجرد اعلان، ولا شك أن ثمة مسافة بين السيادة المعلقة وبين السيادة الممارسة. ولكن اعلان السيادة هو اعلان عن البدء في قطع هذه المسافة بمسيرة حثيثة نحو تجسيد السيادة وممارستها على الأرض، وبدونه لا يمكن توفير الأطار السياسي - القانوني البديل لترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي المنصوص عليها في تفاهات أوسلو والمطلوب أن نأخذها «لصالح استبدالها بدولة ذات سيادة» مع انتهاء الفترة الزمنية المحددة للمرحلة الانتقالية وفقاً لهذه الاتفاقية.

ولكن هذا الاعلان، كي يكون جاداً، لا بد أن يلقى في سياق استراتيجية جديدة متكاملة تهدف إلى توفير مقومات تجسيد السيادة وممارستها على الأرض من خلال تأمين مستلزمات الصمود بوجه ردود الفعل العدوانية الاسرائيلية المتوقعة، ومن خلال تعبئة شعبية شاملة لتصعيد المجابهة الجماهيرية مع الاحتلال ولجبره على الرحيل من أراضي دولة فلسطين المحتلة. ولا بد أن تستند هذه الخطوة إلى ركائز ثلاث:

الركيزة الأولى؛ هي الديمقراطية التي تكفل إزالة عوامل التوتر والاحتقان المتفاح في المجتمع وإعادة اللحمة إلى النسيج الاجتماعي من خلال احترام الحقوق الديمقراطية للمواطنين وتحريم امتحان كرامتهم ووضع حد لممارسات الاعتقال الكيفي وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في المجرم الفلستينية واحترام استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، وضمان حرية وتعددية الصحافة ومحطات الاعلام المرئي والمسموع وحرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر والاضراب، واحترام التعددية السياسية وحق التنظيم والنشاط السياسي لجميع القوى الوطنية والاسلامية، وإجراء انتخابات فورية حرة لهيئات الحكم المحلي (من مجالس بلدية وقرية) والتي تشكل المراكز الشعبية المحلية لممارسة السيادة،

والدعوة الفورية إلى انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الذي ينبغي أن يشكل برلمان الدولة الحديثة.

الركيزة الثانية؛ هي سياسة اقتصادية تكفل تأمين مقومات الصمود عبر خطة مدروسة للتحرر من اعباء اتفاق باريس المجحف والتوجه نحو توفير مستلزمات الاستقلال المدني والاقتصادي، واستئصال الفساد والرشوة والمصوبية والغاء امتيازات كبار المسؤولين ووقف تبذير واهدار المال العام وتوجيه الموارد المتاحة نحو اطلاق عجلة النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة وتحسين مستوى معيشة المواطنين وبخاصة العمال وصغار موظفي الحكومة من خلال تطبيق سليم لقانون الخدمة المدنية والقرار قانون فلسطيني عصري للعمل والعمال ونظام شامل للضمان الاجتماعي والصحي.

والركيزة الثالثة؛ والتي هي الأولى من حيث الأهمية والأولوية، هي الوحدة الوطنية التي تتطلب المباشرة فوراً بحوار وطني جاد وشامل لجميع القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية الفاعلة بهدف استعادة الاجماع الوطني على أساس تجاوز التزامات أو سلو المجففة وتجسيد الاستقلال والسيدة بما يسمح بقيام حكومة وحدة وطنية لدولة فلسطين المستقلة والمناضلة من أجل تجسيد سيادتها على أرضها، وبتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية باعادة بناء مؤسساتها على اسس ديمقراطية وعلى قاعدة وحدوية واتلاقية شاملة تتسع لكل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني من خلال انتخابات حرة للمجلس الوطني تجرى على قاعدة التمثيل النسبي في الوطن وحيثما أمكن في مواقع الشتات.

١٩٩٩/٤/٤

نداء إلى الرأي العام الفلسطيني والعربي والدولي موجه من المؤتمر الوطني الشعبي في الضفة الغربية وقطاع غزة (١١ و ١٢ / ١٢ / ١٩٩٨)

بغض النظر عن التبليغات في الموقف إزاء العملية السياسية التي بدأتها اتفاقيات
أوسلو، فإننا نحن الموقعين على هذا النداء من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني
والمجلسين المركزي والتشريعي وممثلي القوى الوطنية والإسلامية والمؤسسات
والفعاليات الاجتماعية والثقافية والدينية في الضفة الفلسطينية بما فيها القدس، وقطاع
غزة.. مجمعون على أن ما تضمنته الاتفاقية الجديدة المسماة (مذكرة واي ريفر) قد
ذهب بعيداً في الاستجابة للضغوط الأميركية والابتزازات الاسرائيلية الهلغفة إلى زج
السلطة الفلسطينية في مواجهة مع شعبها بتريمة «مكافحة الإرهاب» و «تحریم
التحريض»، مما ينطوي على زرع بذور الفتنة وتفاقم التوتر والاحتقان في المجتمع،
والإمعان في تمزيق الصف الفلسطيني في الوقت الذي نحن فيه أحوج ما نكون إلى
توحيد الصفوف في مواجهة الأخطار الكبرى المحدقة بشعبنا، وفي مجابهة الهجمة
الاستيطانية المحمومة التي ترعاها وتقودها حكومة نتنياهو، والتي تكثفت مؤخراً تحت
غطاء تفلق الواي لتتهب باليد اليمنى أكثر مما تتظاهر بإعلانه باليسرى. إن الاتفاقية
الجديدة لا تلزم الحكومة الإسرائيلية بوقف الاستيطان أو بالكف عن تهويد القدس،
وتتخلل وعد الحرية لأبطالنا الأسرى، بينما هي في المقابل تقدم نسبة هزيلة من
الأرض لقاء فرض سلسلة من الإملاءات السياسية والالتزامات الأمنية المجحفة التي
تشكل انتهاكاً سافراً لحقوق الإنسان الفلسطيني، وتصادر الحريات الديمقراطية وفي
مقدمتها حرية الرأي والتعبير، وتقيد التحديد السياسية وتفرغها من مضمونها، وتضع
مؤسسات السلطة تحت الرقابة والوصاية الأميركية الإسرائيلية بحجة التحقق من
التزامها بتعهداتها الأمنية، الأمر الذي يشكل اعتداءاً فاضحاً على مبدأ استقلال القضاء

اللسطيني وعلى صلاحيات مؤسساتنا التشريعية.

إننا نعلن رفضنا لهذه الاتفاقية وندعو إلى وقف العمل بما تضمنته من التزامات مجففة، وبخاصة بنودها الأمنية، ووف المفوضات وسائر أشكال التمييز والتماون، وبخاصة الأمني، مع سلطات الاحتلال، ونطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية فوراً، ونناشد جماهير شعبنا بمختلف اتجاهاته الوطنية والإسلامية المخلصه، توحيد الصفوف للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية وصون التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير واحترام استقلال القضاء وسيادة القانون الفلسطيني دون تدخل أجنبي من أي جهة جاء، كما ندعوها إلى الوقوف صفاً واحداً في مجابهة الاستيطان دفاعاً عن الأرض وعن القدس، ومن أجل الحرية فوراً لجميع أسرى الحرية في سجون الاحتلال، وفي سبيل استئصال الفساد ووقف إهدار المال العلم، وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

إننا نعلن رفضنا الاستجابة للابتزاز الاسرائيلي والأميركي بتعديل الميثاق، وندعو سائر أعضاء المجلس المركزي والوطني إلى رفض ومقطعة للدعوات إلى تعديل الميثاق، تحت وطأة هذه الضغوط والابتزازات، والتي تهدف إلى فك علاقة شعبنا بوطنه وتبرئة المشروع الاستيطاني الصهيوني الغاصب وتدمير الركيزة الفكرية والسياسية لوحدة شعبنا وتربط حقوقه.

إننا ندعو إلى صون وحماية منظمة التحرير الفلسطينية كإجاز وطني لشعبنا بإعادة بناء مؤسساتها، على قاعدة وحيوية واقتلاعية شاملة، وعلى أسس ديمقراطية تضمن للتعبير الأمين عن إرادة الشعب عبر انتخابات حرة للمجلس الوطني الفلسطيني، في الوطن وحيثما أمكن في مواقع الشتات، ونحن على يقين أن بناء الوحدة الوطنية على هذه الأسس السليمة هو الضمان للتصدي للتحديات الخطيرة التي تواجهنا في الفترة الوجيزة القلقة، بصف موحد يضمن تعبئة طاقات الشعب للتحرر من قيود الاتفاقات المجففة الخلاص من الاحتلال والاستيطان وإقامة للدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس وضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

**بين تعليق الواي والإنتخابات الإسرائيلية ..
الوقت الضائع في المفاوضات**

تيسير خالد

(I)

واي ريفر يسقط حكومة الائتلاف اليميني - الديني

١- رغم كل المكاسب التي حققتها اسرائيل من منكرة واي ريفر، إلا أن الحكومة الاسرائيلية بسبب من طبيعة تكوينها الائتلافي اليميني - الديني لم تصالح على الاتفاق إلا بأغلبية ضئيلة^(١) إطلاقاً من اعتبار غلاء اليمين والإستيطان في الحكومة أن هذا الاتفاق بشكل عام يحمل معنى الإلتحاق من مناطق من الضفة الغربية بما يمس مكانة المستوطنات ووضعها وينتقص من «أرض اسرائيل»، بينما حاولت أوساط أخرى في الائتلاف الحفاظ على الوضع الحكومي من خلال إضافة إملاءات جديدة على الجانب الفلسطيني كشرط لتنفيذ اسرائيل لالتزاماتها، ووقع نتياهو في حالة من التناقض عبرت عن نفسها بتمرير الاتفاق في الكنيست^(٢) إعتدأ على المعارضة التي وفرت له شبكة أمان. وقد ترتب على ذلك تصدع واضح في الائتلاف الحاكم بشكل عام وفي الليكود بشكل خاص، حيث أخذ «أمراء» الليكود، من مواقع مختلفة وبدوافع سياسية متباينة يفاخرون صفوفه نحو الوسط (وزير الدفاع إسحق مورديخاي، وزير المالية السابق دان ميريدور، رئيس بلدية تل أبيب رون ميلو...) ونحو اليمين (بني بيغن).

بعد أربعة أسابيع على توقيع منكرة واي ريفر حظت بالمعاملة ومياسة تعزيز الإستيطان ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية، نفذت اسرائيل

(١) في الحكومة صوتت ضد الاتفاق وزيران من المعتدل، ووزير من يساريل بطوايه ورئيس حزب تسميت ووزير الزراعة رافيل إيتان. بينما امتنع عن التصويت ٥ وزراء من الليكود. وصوتت إلى جانب الاتفاق ٣ وزراء من الليكود، ووزير من يساريل بطوايه، ووزيران من شاس، إلى جانب وزير المال يعقوب نلمان.

(٢) في الكنيست صوتت لصالح الاتفاق ٧٥ نقيباً، وضده ١٩ نقيباً، وامتنع ٩ نواب عن التصويت، ومن بين اثنين صوتوا ضد الاتفاق إثنان من وزراء الحكومة ينتميان إلى الحزب القومي الديني (المعتدل).

(٢٠/١١/٩٨) المرحلة الأولى من إعادة الانتشار وشملت محيط جنين ونابلس وطولكرم، وقوامها نقل ٢٪ من منطقة جـ إلى ب و ١٠,٧٪ من منطقة ب إلى أ. وقد أجرت سلطات الاحتلال تحديلات على خرائط الإسحاب لإبقاء سيطرتها على محورين للطرق في منطقة جنين (مثلث الشهداء) لتقطع التواصل الجغرافي في المنطقة وتقسّمها إلى ثلاث كتل. وتم التوقيع على تشغيل مطار الدهنية في غزة الذي دخل العمل بالفعل في ٢٤/١١/٩٨. وفي المقابل لم تفرج إسرائيل سوى عن ١٠٠ معتقل سياسي أضافت إليهم ١٥٠ من سجناء الحق العام، مما ولد إستياء شعبياً فلسطينياً واسع النطاق.

٢- بالتوازي مع هذا، ورغم إنضباط الجانب الفلسطيني للاتفاق وتنفيذه البنود المطلوبة منه (قانون منع حيازة الأسلحة، موسوم منع التحريض، إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني من خلال إجازة رسالة عرفات^(١) إلى كلينتون بهذا الخصوص بقرار من اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي ويتصويت المؤتمر الحاشد في غزة في ١٤/١٢/٩٨ بحضور الرئيس الأميركي، الذي ضم أيضاً أعضاء من المجلس الوطني ومجلس الوزراء الخ...)، أقيمت الحكومة الإسرائيلية على سلسلة من المواقف التصعيدية للتهرب من تنفيذ ما عليها من التزامات، وصولاً إلى تعليق تنفيذ إتفاق واي ريفر في ٢٠/١٢/٩٨. وفي هذا الإطار تُسجل الوقائع والتطورات التالية:

- في ٦/١١/٩٨ طلب شارون من المستوطنين إحتلال التلال في الضفة الغربية والسيطرة على ما يمكن السيطرة عليه في هذه المنطقة: «الكل يجب أن يتحرك، أن يركض، أن يسيطر على مزيد من التلال. سنوسع المنطقة. كل ما نملكه به سيكون ملكنا. وكل ما لا نستولي عليه سينتهي به الأمر في أيديهم. هذا ما سيكون وما يجب أن يكون».

- في ١/١١/٩٨ ألقى شارون من طرف واحد مشروع إتفاق يتعلق أحدهما

(١) بتاريخ ٢٢/١/٩٨. راجع الملحق رقم ٤، ص ١٠٥ من كتاب «الدولة المستقلة والمسودة الوطنية» الصادر عن دار الفكر العربي - ليل/بازو ٩٩.

بفتح مرأفا في غزة والآخر بالمرر الأمن بين الضفة وغزة.

- في ٩٨/١٢/١ أعلنت الحكومة الاسرائيلية تعليق تنفيذ المرحلتين المتبقيتين من إعادة الانتشار في إنتظار أن تبلي السلطة الفلسطينية ٣ شروط: ١- وقف التصريحات عن إعلان الدولة في ٩٩/٥/٤ أياً تكن نتيجة مفاوضات الوضع الدائم. ٢- الكف عن التحريض ضد اسرائيل. ٣- التسليم بأن تحدد اسرائيل نوع السجناء الفلسطينيين الذين ستطلقهم.

- في ٩٨/١٢/٨ أبلغ نتياهو دينس روس رفضه تنفيذ المرحلة الثانية من إعادة الانتشار. وفي اللقاء التالي مع كلينتون أصر نتياهو على رفض الإنسحاب عن بوصة أخرى من الضفة الغربية قبل أن تلقزم السلطة الفلسطينية بتنفيذ الشروط المطلوبة منها.

- في ٩٨/١٢/١٦ تمسك نتياهو خلال القمة الثلاثية (مع كلينتون وعرفات) في ايريز برفض تنفيذ المرحلة الثانية من إعادة الانتشار من الضفة في الموعد المحدد (١٢/١٨) ورفض إطلاق المزيد من السجناء. وبذلك يكون قد إختار إرضاء الوزراء المتشددين في إنتلافه الحكومي الذين كانوا هددوا بالإستقالة في حال مضيه بتنفيذ بنود مذكورة واي ريفر، خصوصاً على خلفية إقتراع الثقة بالحكومة بعد أسبوع.

- في ٩٨/١٢/٢٠ وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على لائحة شروط وضعها نتياهو للشروع في المرحلة الثانية من إعادة الانتشار في محاولة لقطع الطريق على المساعي لاسقاط الحكومة في الكنيست: ١- أن تحترم السلطة الفلسطينية تعهداتها. ٢- أن تتراجع رسمياً عن إعلان دولة مستقلة عاصمتها القدس. ٣- أن توقف التحريض على العنف. ٤- أن تصادر الأسلحة غير الشرعية في الأراضي الخاضعة لسيطرتها وأن تسجن «العتلة» وتواصل التعاون الأمني مع اسرائيل.

لائحة الشروط هذه وضعت ضمن تقدير أنها ستساعد نتياهو على الإفلات

من تهديدات المتطرفين اليمينيين بإسقاط الحكومة بسبب إتفاق واي ريفر من خلال إمتناعهم عن ترك الائتلاف وعدم انضمامهم إلى مؤيدي التصويت على إقتراح قانون حل الكنيست وإجراء إنتخابات مبكرة. لكن الكنيست رفضت هذه الشروط (٩٨/١٢/٢١) وأقرت بغالبية الثلثين في قراءة أولى إقتراح قانون قدمه حزب العمل لإجراء إنتخابات مبكرة في غضون ستة شهور (منتصف أيار ٩٩). إن حزب العمل (والمعارضة) الذي قدم شبكة أمان للحكومة من أجل المصادقة على إتفاق واي ريفر، كان يتحين الفرص من أجل تبكير موعد الإنتخابات بأمل العودة إلى السلطة، مستفيداً من سياسة ننتياهو، ومن الإقسيمات التي سيطرت على قوى الائتلاف اليميني الحاكم، وهذا ما وقع.

(2)

الانتخابات الإسرائيلية في ظل جمود التسوية

١- رغم التصعد الذي لحق بلوضاعه، حاول الليكود تأكيد حضوره في الشارع الإسرائيلي، وتعزز في هذا السياق موقع زعيم الحزب في مواجهة جهاز الحزب. وعلى نمط الأحزاب الفاشية لفتح الحزب حملته الانتخابية بشعار: «زعيم قوي لشعب قوي»، ما يجعل من الحزب رابطة انتخابية أو حركة شعبية متطرفة تحاول بواسطة ركوب موجة عالية من التطرف يميناً أن تسطر على حالة التناظر في المصالح بين الطبقات والفئات الاجتماعية التي تشكل القاعدة الاجتماعية والانتخابية لحزب الليكود، أي تحاول السيطرة على تناظر المصالح بين سكان أحياء الفقر ومدن التطوير وفئات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة من ذوي الأصول الشرقية والفئات العليا من البرجوازية المتوسطة ذوي الأصول الغربية، التي واصلت على امتداد سنوات طويلة السيطرة على قمة الهرم في الليكود.

في نهاية الأمر يحاول أن يقدم الليكود نفسه، بعد ما تعرض له من هزات داخلية، باعتباره حزب الزعيم القوي، ويتقدم في إثر ذلك بمناورات سياسية تصل أوجها في المسلومة التي توصل إليها مع حزب العمل بتأجيل موعد الانتخابات المبكرة إلى منتصف أيلول / مايو ٩٩ ليحسم في مسألتين رئيسيتين: الأولى هي تجاوز تاريخ ٩٩/٥/٤ لحشر السلطة الفلسطينية في الزاوية ودفع التسليم بتمديد المرحلة الانتقالية والتسليم بالتراجع عن إعلان السيادة / الدولة، أي الشرط الذي أعلنه سابقاً كجزء من مناورات تعطيل إعادة الانتشار حسب إتفاقية واي ريفر. والثانية هي كسب مزيد من الوقت لترتيب أوضاع الليكود من الداخل واستثمار إدارته للحكومة لاستخدام الدولة ومواردها وموازنتها في سياسة تصب في النهاية في صالح حملته الانتخابية (أي ما يسمى «بالاقتصاد الانتخابي»).

حزب العمل يستجاب بانتهازية لمناورات الليكود ودخل في المسلومة، حيث

يحتاج هذا الحزب هو الآخر للوقت من أجل ترتيب أوضاعه الداخلية ويراهن على عامل الوقت كما هو حال الليكود لإرباك واستنزاف حزب الوسط بزعامة مردخاي - شاحاك - ميرينور - ميلو، ويراهن كذلك على حالة التراجع في الاقتصاد الإسرائيلي وانعكاسها على الأوساط الاجتماعية المؤيدة لليكود.

٢- إن الحملة الإنتخابية، التي إتفق عليها الحزبان للكيهان، الليكود والعمل، هي الأطول في زمنها في جميع الحملات الإسرائيلية. ولكل من الحزبين إعتباره كما هو واضح في أجواء يقوم فيها للتوازن بين اليمين الصهيوني بألوان طيفه اليساري وبين اليسار الصهيوني بألوان طيفه اليساري كذلك على فوارق سياسية محدودة في البرامج والتمعارات السياسية، التي تسود الحملة الإنتخابية، خاصة بشأن التسوية السلمية التي هي أهم مكونات الحركة السياسية في إسرائيل.

على هذا الصعيد تبدو الخطوط الحمراء في عدد من القضايا متشابهة بين حزبي العمل والليكود، أي في القضايا التي تشكل محل ما يسمى «بالإجماع القومي» في إسرائيل، مثل القدس واللجنين والمياه والمستوطنات وعدم الإتحاد إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧. وعلى هذا المستوى يكمن الفارق الرئيسي بين الحزبين في نزوع الليكود بهذه الخطوط الحمراء لتجميد المفاوضات وتمطيل مسار التسوية عملياً، بينما ينطلق حزب العمل من هذه الخطوط الحمراء لبلوغها أو مقاربتها من خلال الاتخراط في المفاوضات ومحاولة دفع التسوية إلى الأمام بهذا القدر أو ذاك من التعثر.

في الضغط على هذه الخطوط الحمراء، أي في شكل التعبير عن الموقف منها في البرامج والدعاية الإنتخابية لفت الإنتباه الموقف الهجومي لحزب الليكود، حيث يزداد التطرف اليميني، والموقف الدفاعي الإنتهازي لحزب العمل، حيث يلهث هذا الحزب في العادة وراء تطرف اليمين. ليس هذا فحسب، بل أن الموقف الدفاعي الإنتهازي لحزب العمل يستمر يلهث وراء تطرف اليمين في عدد من القضايا المجتمعية، التي تتصل بالطابع اليهودي للدولة وبمطالب الأحزاب الدينية، حيث يقف هذا الحزب متردداً أمام سبيل حل مشكلة التناقض بين مجتمع يدخل

القرن العشرين بمستوى تطور تكنولوجي متقدم جداً ومجتمع تشده الأحزاب الدينية إلى الخلف في عديد القضايا التي تحدد العلاقة بين الدولة باعتبارها الكيان الرسمي وبين العديد من القوانين التي تحدد دورها في المجتمع المدني.

في عدد من القضايا الجوهرية التي تتصل بالخطوط الحمراء لما يسمى بمسائل «الإجماع القومي» يتفوق الليكود على العمل (لا بل يزاول عليه) ويوظف هذه القضايا في حملته السياسية لكسب المعركة الانتخابية، في محاولة (لا يمكن التكهّن مسبقاً بمدى نجاحها، فنتائج الانتخابات وحدها تقررهما) لجذب جمهور انتخابي واسع من الفاشيين العلمانيين والدينيين خاصة في انتخاب رئيس الحكومة، من خلال إبراز تلك القضايا المتعلقة بالأطماع التوسعية والنشاطات الإستيطانية أو التي تتصل بمطالب الأحزاب الدينية. ويستغل الليكود وجوده في السلطة في تسخير إمكانيات الدولة لكسب أوساط القوى والفئات الإستيطانية والدينية، حيث تلعب السياسات المالية للحكومة دورها في التأثير على التأييد السياسي وفي توجيه أصوات الناخبين، وفي هذا الإطار يمكن تفسير تصاعد حمى النشاطات الإستيطانية الموجهة والمدعومة من الحكومة الإسرائيلية، كما يمكن تفسير سلسلة التنازلات التي يقدمها الليكود الأحزاب الدينية ومؤسساتها الإجتماعية والتربوية.

حزب العمل، بدوره، يسعى للتغلب على عدم قدرته مجازاة الدعاية الانتخابية والتحريض السياسي لليكود واليمين عموماً حول هذه القضايا، أنه يسعى إلى التركيز على الملف الاجتماعي بكل جوانبه وبمحاولات شد أنظار الناخب الإسرائيلي إلى تراجع الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل في السنوات الأخيرة. ففي مواجهة «إقتصاد الانتخابات» لحزب الليكود يحاول حزب العمل التركيز على تدهور ميزان المدفوعات الإسرائيلي وإنخفاض قيمة العملة الإسرائيلية وارتفاع معدلات البطالة والإنخفاض الكبير في حجم الإستثمارات الأجنبية في إسرائيل ويحاول تقديم حكومة الائتلاف اليميني باعتبارها حكومة سيئة في إدارة الإقتصاد كما هي سيئة في إدارة السياسة، حيث قلقت إسرائيل، إلى حالة من الركود الإقتصادي وإلى حالة من شبة العزلة في علاقاتها الدولية وتوترت علاقاتها مع

إدارة أميركية تعتبر من أكثر الإدارات تأليفاً لاسرائيل.

بسبب من إحتدام المعركة الإنتخابية بمختلف محاورها حول المفاوضات ووتيرتها والتسوية ومدى إقترب مضمونها من الخطوط الحمراء بالتداخل مع القضايا الرئيسية الأخرى ذات البعد الإجتماعي بشقيه الإقتصادي والمجتمعي... وحالة الإستقطاب السائدة بين طرفين متكافئين (لن يخرجوا متساويين بنتيجة الإنتخابات)، سيبقى التوتر مشدوداً بقصاه حتى تاريخ الإنتخابات في ٩٩/٥/١٧ مع جمود كامل للمفاوضات التي كانت أصلاً مجمدة على المسارين السوري واللبناني وبطينة الحركة، وفي معظم الأحيان شبه ساكنة على المسار الفلسطيني.

(3)

السلطة الفلسطينية .. رهانات خاطئة

١- هنالك ثمة مخاطر تحيط بالوضع الفلسطيني والعربي في مواجهة استحقاقات التصوية، التي تنهرب منها إسرائيل على الممارات الفلسطينية والسورية واللبنانية. في الجانب الفلسطيني هنالك قوى مؤثرة في صنع القرار السياسي تعقد رهانات خاسرة سلفاً في أكثر من اتجاه، فهي تراهن على رحيل اليمين وتعلق الآمال على صعود العمل وتبني الأوهام على وعود باخراج العملية التفاوضية من مأزقها وتستقبل عروضا سياسية من «حلم» هذا الحزب وهي تدرك أن وجود «اتجاهات حتمية» في حزب العمل لا يعني أنها تقرر سياسة الحزب في نهاية المطاف أو سياسة الحكومة والكنيست. كما تراهن هذه القوى على فرص عقد مساومات أو صفقات مع الادارة الأميركية أو دول الاتحاد الأوروبي تتمحور حول التمديد للمرحلة الانتقالية في أيلر القادم وتأجيل اعلان السيادة /الدولة مقابل ضمانات وهمية بالاعتراف بالدولة في ترتيبات يتم الاتفاق عليها مع حكومة إسرائيل، وهي تدرك ان الإدارة الأميركية كانت قد تمهنت في رسائل للتأمينات الملحقة بتفليحة واي ريفر ليس فقط بالامتناع عن الاعتراف بالدولة الفلسطينية بل وبممارسة الضغط على دول الاتحاد الأوروبي لتتجنب هي الأخرى عن أية خطوات في هذا الاتجاه.

أن سياسة هذه القوى المؤثرة في صنع القرار السياسي الفلسطيني تسير دون وجهة استراتيجية واضحة، فالانتخابات المبكرة في إسرائيل لن تنتج انتقالاً حكومياً جديداً يجمد الإستيطان ويتخلى عن الأطماع للتوسعة ويضع خلف ظهره سياسة الخطوة خطوة الأوسلوية، كما أن الضمانات التي تبث عنها هذه القوى من الإدارة الأميركية بشكل خاص لن تتجاوز الوعود بتمويل اقتصادي للقرار السياسي بتأجيل اعلان السيادة للدولة وتمديد المرحلة الانتقالية، وهو ما أصبح يشكل أحد أبرز أهداف التحرك السياسي للمسلطة على أبواب الانتخابات المبكرة في إسرائيل.

أما التلويح بإعلان المبادأة / للدولة في الرابع من أيار القادم فقد أصبح واضحاً أنه أداة ضغط للحصول على تمويل إضافي لتفككت سلطة فلسطينية أثبتت تجربة السنوات الخمس الماضية عجزها عن ترشيد الاتفاق وتوجيهه وجهة استثمارية مجدية وعجزها عن تجنيد الموارد المالية المتاحة في خدمة استراتيجية عمل تحتوي بعضاً من ردود الفعل الإسرائيلية على قرارات فلسطينية ذات أبعاد سيادية وتحتوي بعضاً من آليات الضغط على القرار المباسي الفلسطيني، التي تستخدمها الإدارة الأميركية والكونغرس الأميركي على الجانب الفلسطيني.

ومن جديد تكشف هذه السياسة التي تسيير عليها القوى المؤثرة في صنع القرار المباسي في السلطة عن طبيعتها الطبقية، التي تتجلى في انتلاف الشرائح البرجوازية البيروقراطية والكونبرادورية والطبقية، التي تغلب مصالحها الطبقية الفئوية على المصالح الوطنية وتخشى أن تلحق المواجهة مع سلطات الاحتلال وسياسة حكومة إسرائيل الأضرار بمصالحها.

إن سياسة هذه القوى للسيطرة على القرار المباسي الفلسطيني تلحق الضرر بالمصالح الوطنية وتعطل فرص التقدم إلى الأمام نحو استراتيجية نضالية وتفاوضية فلسطينية جديدة وتشيع حالة من التذمر الواسع في أوساط الرأي العام الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني، الذي يزرع تحت الاحتلال ويقف في مواجهة سياسة الاستيطان والتطرف الإسرائيلية في ظل نسبة قوى غير متكافئة وينن في الوقت نفسه من سياسة السلطة على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تقف هذه السلطة موقف المتفرج على معاركه ضد الاستيطان وتديرها لقضايا المعيشية وتتجاوز عبر أجهزتها العسكرية والأمنية على حقوقه المدنية والديمقراطية.

٢- هذه السياسة بقدر ما تعطل فرص التقدم نحو استراتيجية نضالية فعالة، فإنها في الوقت نفسه تستدرج الضغوط العربية والدولية لدفع السلطة الفلسطينية نحو تأجيل إعلان سيادة دولة فلسطين على أراضيها المحتلة، أي نحو التمنيد للمرحلة الانتقالية، وتتماظم مثل هذه الضغوط كلما شجرت الأطراف العربية

والدولية المعنية بتردد وارتباك السلطة الفلسطينية وباستجابتها للدخول في مساومات على حساب مواجهة استحقاق ٩٩/٥/٤ بخيار وطني حقيقي يوحد الموقف الوطني الفلسطيني ويستعيد عناصر الاجماع الوطني ويحشد الطاقات في مواجهة الذرائع التي تستند عليها هذه الأطراف، مثل التهويل من المخاطر التي يمكن أن تترتب على اعلان السيادة وحققها في ممارسة سيادتها على أراضيها المحتلة.

ومن الواضح أن الذرائع التي تستند إليها هذه الأطراف الضاغطة تغطي عدد من القضايا السياسية التي تزيد من حالة التردد لدى السلطة الفلسطينية وتؤثر في قدراتها وتوجهاتها مثل إثارة المخوف من ردود الفعل الإسرائيلية، التي يصعب احتواؤها بدءاً من العودة إلى مناطق السلطة مروراً بالإغلاق والحصار والخنق الاقتصادي وانتهاء بضم مباحات واسعة من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل. هذا إلى جانب إثارة المخوف حول عودة نقيابها إلى الحكم في إسرائيل، بل وتقديم هدية مجانية وذريعة لحزب الليكود وأحزاب اليمين في إسرائيل لإلغاء الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين السلطة الفلسطينية وحكومت إسرائيل.

ومن الطبيعي أن تستخدم الأطراف العربية والدولية مثل هذه الذرائع وأن تلجأ الإدارة الأميركية بشكل خاص إلى زيادة الضغوط السياسية والاقتصادية لدفعها نحو التمديد للمرحلة الانتقالية، خاصة وأن موضوع تسوية الصراع على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي لا يندرج في إطار أولويات سياستها الإقليمية في المنطقة. فتسوية هذا الصراع ليست بالمسألة التي تضغط على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، الذي تمزق الخلافات بين دوله وخاصة الدول العربية فرص استعادة التضامن في حدوده الدنيا بينها. فأولويات سياسة الإدارة الأميركية في المنطقة تتركز في الظروف الراهنة وعلى المدى المتوسط على بناء نظام أمن إقليمي يحمي مصالحها ويعتمد على تطوير مستوى التحالف الأمني والعسكري مع تركيا وإسرائيل وعلى مواصلة سياسة الاحتواء المزدوج بتشكّل متعددة لكل من العراق وإيران بتركيز أشد على العراق بعد أن وصلت هذه السياسة مع إيران إلى

حدود تقترب من الإقلاص، هذا إلى جانب أحكام السيطرة على السياسة النفطية للدول المصدرة للبترول من خلال استنزاف مالي لا يتوقف لعدد من دول الخليج العربية والتحكم بأسعاره وخفضها عند الحدود الدنيا باعتبار ذلك إحدى وسائل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ومعدلات التنمية والرفاه الاجتماعي في المجتمع الأمريكي، وإحدى وسائل الضغط الاقتصادي على التكتلات الاقتصادية الدولية في الاتحاد الأوروبي واليابان وغيرها.

لا شيء يضغط راهناً على المصالح الأمريكية في المنطقة ليدفع بالإدارة الأمريكية لاعادة النظر في هذه الأولويات، ولهذا فإن هذه الإدارة تتعامل مع أزمة المفاوضات ليس فقط على الممار الفلمسطيني - الإسرائيلي بل وكذلك على الممارين اللبناني والسوري باعتبارها من نوع الأزمات التي لا تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة أو إلى تهديد مصالحها أو تعريضها لأخطار جدية. ومن هنا فإن سياستها في هذا السياق تقوم على تسكين الأزمة والضغط المتواصل على أطرافها لابقائها في إطار الأزمات التي تجري معالجتها بسياسة التهذفة والخطوات الصغيرة والجزئية التي تعطل تفجرها وتعطل جميع المبادرات الدولية إلى تحريكها. ومن الطبيعي أن تكون إسرائيل هي الطرف الوحيد، الذي يجني ثمار هذه السياسة في ظل ظروف مؤقتة ومثالية إلى حد بعيد بالنسبة لها.

(4)

إعلان السيادة . . . إجابات طاغية ومخاطر محسوبة

١- إن هذا الوضع يضع للخارطة السياسية الفلسطينية بمختلف قواها أمام أولوية العمل من أجل توليد حالة من الضغط السياسي والجماعي على السلطة الفلسطينية ودفعها نحو مراجعة مواقفها وسياساتها وتحذيرها من سلبية التمديد المرحلة الانتقالية التي تسد في استمرار الحكم الذاتي لزم من طويل وفي إفقاد الجانب الفلسطيني جزءاً هاماً من فعالية الضغط الذي يمكن أن يمارسه على إسرائيل والولايات المتحدة، إذ لا شيء يمكن أن يضغط على أية حكومة إسرائيلية في مفاوضات الوضع الدائم، ولا شيء يمكن أن يضغط على سياسة الإدارة الأميركية وأسلوب تعاملها مع التسوية على المسار الفلسطيني غير مبادرة فلسطينية تخرج الوضع الفلسطيني والعلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية إلى ميدان الأزمة الساخنة، التي من شأنها وحدها أن تحرك الأوضاع العربية والإقليمية والدولية وتستدرج الضغط على الجانب الإسرائيلي بدل أن يبقى مسلطاً على الجانب الفلسطيني بالدرجة الرئيسية. يضاف إلى ذلك أن إعلان الدولة وتأكيد حقها في السيادة على أراضيها المحتلة من شأنه أن يفوت الفرصة على الليكود وأحزاب اليمين الصهيوني لاستثمار أي تراجع فلسطيني على هذا الصعيد في الانتخابات الإسرائيلية المبكرة.

٢- لاشك أن الإمساك بزمam المبادرة السياسية في أيار/مايو ١٩٩٩ والتقدم بقوة وثبات نحو إعلان السيادة /الدولة ينطوي على عدد من المخاطر، التي تتجلى بوضوح في ردود الفعل الإسرائيلية المحتملة. غير أن التخلي عن مثل هذه المبادرة، والرهان على ضمانات باعتراف أميركي وأوروبي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي دولة مستقلة (وهو رهان لا ينبغي استبعاد تحوله إلى ضمانات بالتمويل الاقتصادي لقرار سياسي بتمديد المرحلة الانتقالية)،

ينطوي أيضاً على مخاطر يجب عدم الاستهانة بانعكاساتها السلبية على الرأي العام الفلسطيني وعلى مواقف الدول العربية والإقليمية والدولية، التي تدعو أساساً بحجة نزع الذرائع الإسرائيلية إلى تمديد المرحلة الانتقالية.

وفي سياق هذه المبادرة السياسية وكأساس لها في الأصل، ينبغي إعلان الدولة وحققها في ممارسة سيادتها على أراضيها المحتلة مع فك الارتباط ووقف العمل بجميع الالتزامات المؤقتة التي فرضتها الاتفاقيات الموقعة مع الحكومة الإسرائيلية، بدءاً بوقف العمل بالتقسيمات الجغرافية التي مزقت الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ١٩٦٧ إلى مناطق أ، ب، ج تخضع كل منها لترتيبات سياسية وقانونية وأمنية وإدارية تنفي وحدتها الإقليمية مروراً بوقف العمل بجميع الالتزامات الأمنية وانتهاء بوقف العمل باتفاق باريس الاقتصادي. أن وقف العمل بالتقسيمات الجغرافية^(١)، والتي هي في جوهرها ترتيبات سياسية وقانونية وإدارية وأمنية ساعدت في إطلاق وتسعير النشاطات الاستيطانية وغيرها من الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب يقف في رأس سلم أولويات مهمة إعلان السيادة الوطنية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، حتى لا يتحول إعلان السيادة إلى غطاء لتقاسم وظيفي للسيطرة على هذه الأراضي وعلى مصادر الثروات الطبيعية وبخاصة مصادر المياه الوطنية الفلسطينية، وحتى لا يتحول إعلان

(١) تم تثبيت صيغة تقسيم الأراضي في اتفاق أوسلو (١٥/٩/٢٨) بناء على ضغط إسرائيلي وكان راين يرمي من خلال هذه الصيغة (أ، ب، ج) إلى تقليص مساحة المناطق المشمولة بإعادة الانتشار في الضفة الغربية وعدم العساس بوضع المستوطنات وتكريس واقع تقسيم الأراضي وتثبيتها بالنسبة للفلسطينيين. وقد ألق راين الفلسطينيين بقبول هذه الصيغة مقابل إدخال تعديل على اتفاق أوسلو (الأول) بخصوص ما يتعلق بالمجلس التشريعي برفع عضويته من ٢٤ إلى ٨٨ شخصاً، وكذلك اعتماد الانتخابات المباشرة لرئيس السلطة الفلسطينية.

لما الاعتبار الذي حكم الموافقة الفلسطينية فهو نابع عن التوجه لإبراز طابع الفصل (الاستقلال) بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في مؤسسات السلطة، إلى جانب تعزيز شرعية موقع رئيس السلطة، ومن خلال ترسيم ذلك التقدم نحو استكمال بناء عناصر الدولة. ويبقى السؤال التالي: هل يستحق هذا (على افتراض أنه يؤدي فعلاً إلى تحقيق مكسب) أن يتم تجاهله بإقرار ترسيم تقسيم الأراضي في الاتفاق وفي الواقع العلي.

السيدة كذلك إلى غطاء تكريس أمر واقع ينتقص من الوحدة الإقليمية لأراضي دولة فلسطين أو يقي على أجزاء منها كإراضي متنازع عليها، كما تخطط لذلك حكومة إسرائيل.

أن سياسة السلطة الفلسطينية لا تبدو منسجمة مع أهمية وضرورة الامساك باللحظة التاريخية، التي توفرها استحقاقات الرابع من أيار/مايو ١٩٩٩، حيث لازالت هذه السلطة تتعامل مع هذه الاستحقاقات كفزاعة سياسية اعلامية في ظل تضارب واضح في تصريحات مسؤوليها وفي ظل رهقات خاسرة تارة على نتائج الانتخابات الإسرائيلية المبكرة وتارة أخرى على ضمانات هي أقرب إلى الوعود منها إلى الالتزامات. وبالمقابل تبلور على امتداد السنة الأخيرة من المرحلة الإنتقالية رأي عام فلسطيني متزايد التأثير بدأ يعبّر عن إنحيازه بوضوح لخيار تحويل استحقاق ٩٩/٥/٤ إلى تاريخ إعلان السيادة وإنهاء المرحلة الإنتقالية وإلغاء كافة إلزاماتها المتعارضة مع السيادة الفلسطينية على أراضيها المحتلة بعدوان ٦٧ ومع موجبات هذه السيادة.

(٥)

دورة المجلس المركزي (٢٧-٢٩/٤/٩٩) . . السياق السياسي

١- عندما انعقد المؤتمر الوطني العام للجبهة الديمقراطية في أيار ١٩٩٨ وعلى جدول أعماله إطلاق مبادرة سياسية وطنية^(١) تدعو للإعداد والاستعداد لإعلان سيادة دولة فلسطين على أراضيها المحتلة بعدوان ٦٧، بدت هذه المبادرة في حينه وكثُفها تتحدث عن شأن سياسي مجرد صحيح من حيث المبدأ، لكنه لا يملك قوة لدفع اللازمة ليتحول إلى معركة سياسية وطنية حقيقية وخيار وطني حقيقي يقدم البديل لانتقالت أوسلو الظالمة. واستقبلت المبادرة من جانب الكثير من القوى السياسية المشاركة في السلطة الفلسطينية والمعارضة لها بالتحفظ وأحياناً بالإعترض عليها. ومنذ إطلاق هذه المبادرة عملت منظمات الجبهة الديمقراطية مسؤولة رئيسية بشن حملة سياسية واسعة في أوسلو لرأي العلم وقلمت بإدارة حوار واسع حولها مع القوى السياسية وفي وسائل الإعلام حتى توجت هذه الجهود على أبواب انعقاد المجلس المركزي بالإتفاق بين القوى السياسية المشاركة في مؤسسات مختلف. على تبني العناصر الرئيسية^(٢) لمبادرة إعلان السيادة.

وبهذا الموقف الذي أجمعت عليه للفصائل المذكورة تميز الموقف الوطني وتماسك في مواجهة اتجاهات في السلطة الفلسطينية كانت تدعو قبل وأثناء انعقاد المجلس المركزي (من ٢٧ إلى ٢٩/٤/٩٩) إلى مواصلة سياسة التنازلات من خلال الدعوة الصريحة إلى تمديد المرحلة الإنتقالية من طرف واحد وإلى عدم الإعلان عن قيام الدولة وحققا في ممارسة سيادتها الوطنية على أرضها. وحتى

(١) راجع نص المبادرة في ص ١١٧ من كتاب «الدولة المستقلة والسيادة الوطنية» الصادر عن دار للتقدم العربي - أيار ١٩٩٩.

(٢) راجع البيان السياسي الصادر عن هذه القوى في الملحق رقم ١ (ص ١٢٧ من هذا الكتاب).

حركة المقاومة الإسلامية - حماس - وجدت نفسها في موقع لا يسمح لها بتجاهل الوضع الجديد وهذا الإجماع الذي أخذ يتبلور كعامل ضغط جوهري على سياسة السلطة الفلسطينية التي اتسمت دوماً بالاستعداد لمواصلة سياسة التنازلات أمام الضغوط الأمريكية والتهديدات والإبترازات الاسرائيلية، فأخذت حماس تقترب من الموقف وتقرر بدورها المشاركة في اجتماعات المجلس المركزي كمراقب.

وقد ساعد هذا الموقف في توفير جانب من الشروط التي تجعل من مناسبة انعقاد هذه الدورة للمجلس المركزي مدخلاً لاستئناف الحوار الوطني الجاد حول الخيارات الحاسمة والمصيرية التي يواجهها الشعب الفلسطيني، لا أن يكون مجرد غطاء لقرار مبيت سلفاً من قبل طرف واحد، كما كان الحال في الدورتين السابقتين التي انعقدت الأولى منها للمصادقة على إتفاق أوسلو والثانية (٩٨/١٢/١٠) للمصادقة على قرار إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني. بكلام آخر، دورة نيسان ٩٩ هي الدورة الأولى للمجلس المركزي منذ حوالي ست سنوات (١) التي تمتوحي الحد الأدنى من الشروط التي تتيح الخوض في عملية حوارية - صراعية سياسية متعددة الأوجه تفسح في المجال أمام إمكانية إيجاد تقاطعات وبلورة قواسم مشتركة قد لا تكون هي الأقرب من موقف الجبهة الديمقراطية، لكنها تفتح على إمكانية الإنطلاق منها لتطويرها مستقبلاً، وتعزز بالتالي أدوات الصراع السياسي (بيد المعارضة الوطنية) فيما هو آت من تطورات على القضية الوطنية. خاصة إذا أخذ بنظر الاعتبار أن جدول أعمال المجلس المركزي تمحور، في الجوهر، حول المبادرة السياسية الوطنية التي كان للجبهة دوراً ملموساً في إطلاقها، بلورتها والسعي إلى حشد الرأي العام من أجل تبنيها ومساندتها.

٢- هكذا توجهت الجبهة الديمقراطية للمشاركة في أعمال المجلس المركزي دون أن تساورها أوهام حول نتائج أعمال المجلس المركزي (١) (مع التأكيد على

(١) حرصت الجبهة الديمقراطية على إصدار سلسلة من المواقف السياسية الواضحة والمحددة قبل انعقاد المجلس المركزي (في ٤/٢٥)، راجع الملحق رقم (٢) وعشية إطلاق أعماله (٤/٢٦)، راجع الملحق رقم (٣) ويوم إفتتاحه (٤/٢٧)، راجع الملحق رقم (٤) على الصفحات ١٢٩، ١٣٥، ١٣٦ من هذا الكتاب.

إمكانية تحويله إلى ميدان للحوار السياسي والمواجهة حول مختلف الخيارات)، وكذلك حول موقف القيادة الرسمية المتبعة في م. ت. ف. والسلطة الفلسطينية في مسألة الدولة وحققها في تأكيد وممارسة سيادتها على الأرض الفلسطينية. فمنذ شهر ركبت هذه القيادة موجة عالية في مواقفها السياسية حيث أخذت تدعو إلى الصم في هذه المسألة على أبواب ٩٩/٥/٤، غير أنها أخذت تتراجع عن ذلك كلما اقترب هذا الموعد، وجعلت من جولة الرئيس الفلسطيني على عدد كبير من الدول مدخلاً لهذا التراجع، حيث بدلت تروج في وسائل الإعلام أن هذه الدول تقدم لها التصالح بتأجيل إتخاذ القرار لتفويت الفرصة على حكومة الائتلاف اليمني الحاكم في إسرائيل. فقد تحولت هذه الجولة في وسائل الإعلام الرسمية والفلسطينية عموماً إلى مادة للترويج اليومي بتأجيل الإعلان عن الدولة وعن الإقدام على أية خطوات فلسطينية لها بعد سيادي تناقض أو تتعارض مع الإلتزامات التي فرضتها الإتفاقيات على الجانب الفلسطيني. وكذلك كان عديد القوى على علم بموافقة الرئيس الفلسطيني على إرجاء إعلان السيادة / الدولة بناء على طلب واضح من الولايات المتحدة في إطار رسالة كلينتون^(١) إلى عرفات في ٩٩/٤/٢٦ عشية انعقاد المجلس المركزي.

لقد جرى الترويج للتطور في الموقف الأمريكي من الحقوق الفلسطينية على يد هذه الرسالة إلى درجة الإدعاء الفلسطيني بأنها تمثل بعد ذاتها «وعد بلفور جديد» للشعب الفلسطيني. وفي هذا تحميل للموقف الأمريكي لما يتجاوزته ويتخطى محتواه، فالكلام عن «دعم تطلعات الشعب الفلسطيني إلى تقرير مستقبله على أرضه.. وأنه ينبغي للفلسطينيين ان يعيشوا أحراراً اليوم وغداً وإلى الأبد» سبق طرحه في خطاب كلينتون امام مؤتمر غزة (٩٨/١٢/١٤)، هذا الكلام فضلاً عن كونه يفقد إلى أي تحديد (أي مستقبل؟ أية أرض؟..) لا علاقة له بمصطلح ومفهوم «حق تقرير المصير» الذي ينطلق من التسليم بالحقوق القومية (الوطنية) لشعب مضطهد مفتسبة حقوقه القومية (الوطنية) وممنوع عليه بالقوة والقهر أن يمارس هذه الحقوق.

(١) راجع نص الرسالة في الملحق رقم ٥، ص ١٢٩.

هذا لا يلغي بالطبع أهمية إعادة التأكيد على «أن هدف عملية السلام هو تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ - ٣٣٨ ..»، ولا إيجابية الفقرة التي وردت بخصوص الإستيطان: «تدرك الولايات المتحدة مدى التأثير المدمر لعمليات الإستيطان، ومصادرة الأراضي، وتدمير المنازل على تحقيق السلام الفلسطيني - الإسرائيلي»، حيث استخدم الأمريكيون حتى هذه الرسالة تعبير «لا تساهم في ...» حين كانوا يتطرقون لميلاسة إسرائيل الإستيطانية.

كما أنه لا يلغي واقع أن توجيه هذه الرسالة بدون أن ترسل رسالة مقابلة إلى إسرائيل أوجد مرحلة جديدة في تاريخ تبادل الرسائل الأمريكية^(١) في «القضية الإسرائيلية - الفلسطينية» لجهة إبراز التطور الذي وقع في العلاقات بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة.

غير أن الوجه الرئيسي لهذا التطور يكمن في الإستجابة للطلبات (الضغوط) الأمريكية والتجاوب معها. وفي هذا الإطار فإن رسالة كلينتون إلى عرفات لم تتضمن أية التزامات من أي نوع نحو حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بقدر ما تضمنت وعداً بتكثيف التدخل الأمريكي في المفاوضات على المسار الفلسطيني بعد الإنتخابات الإسرائيلية لإتجاز حل تفاوضي في موعد مستهدف خلال عام قاتل للتمديد إذا تعثر على الجانبين إتجاز مثل هذا الحل.

(١) درج التقليد فيما مضى على توجيه رسائل ضمانات أحادية الجانب إلى إسرائيل، ثم انتقل هذا التقليد حين كتبت المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في أوجها إلى بعث رسائل ضمانات متعاقبة - لكنها دوماً غير متكافئة ومتحيزة لإسرائيل - منها رسائل كريستوفر التي كلفت باتفاق الضالَم على سبيل المثال.

(6)

دورة المجلس المركزي .. نافذة الفرص

١- إنن لم تكن ثمة أوهام حول إستعداد القيادة الرسمية المنتفذة للإنتقال إلى موقف جديد يتجاوز موقفها التقليدي المعروف، ولهذا تم تكثيف النشاط الجماهيري والحوار مع القوى السياسية على أبواب إنتقاد المجلس المركزي بهدف الحيلولة دون أن يتخذ المجلس المركزي تحت الضغط الأميركي والإسرائيلي قرارات بتسديد للمرحلة الإنتقالية من طرف واحد، وقد ساعد هذا النشاط كما ساعد البيان السابق ذكره الذي صدر عن القوى المشاركة في ائتلاف م.ت.ف. والذي لقي استجابة ودعماً من أوساط قيادية في حركة فتح وفي أوساط الرأي العام الفلسطيني التي كانت تدعو بشكل صريح وواضح إلى تمديد رسمي للمرحلة الإنتقالية لمدة عام (أو ستة شهور) وإلى ما كانت تسميه تأجيل إعلان الدولة. وهكذا وجد المجلس المركزي الفلسطيني نفسه عند إتحاده أمام إتجاهات ثلاثة:

• الأول منها يدعو للإستجابة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية لتمديد المرحلة الإنتقالية من جانب واحد ولتأكيد الإلتزام الفلسطيني بالإتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع حكومة إسرائيل، الأمر الذي يحني الإستمرار في نهج التفاوض الذي ساد منذ انطلاق عملية أوسلو. ولا يخفى على أحد خطورة النتائج المترتبة على سياسة هذا الإتجاه، الذي يمثل دون مواربة مصالح الشرائح البرجوازية الطفيلية والكمبرادورية التي تخشى الضرر على مصالحها الفئوية الضيقة من أية سياسة تتطوي على الإشتباك مع الإدارة الأمريكية ومع حكومة إسرائيل. وأخذ هذا الإتجاه كملته يروج لمخاطر الإعلان عن الدولة/ السيادة ويتكرر لإعلان الإستقلال (١٩٨٨) لصلب تأكيد الإلتزام باتفاقيات أوسلو.

• ويدعو الإتجاه الثاني إلى الإعلان الواضح والصريح عن إنتهاء المرحلة

الانتقالية وترتيباتها وإلى التأكيد على حق دولة فلسطين في ممارسة سيادتها على جميع أراضيها المحتلة بعدوان ٦٧ إستناداً إلى القرار ١٨١ وغيره من قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة واستناد إلى إعلان الاستقلال (١٩٨٨) وإلى إبطال جميع الإنقذامات والترتيبات الانتقالية التي تتناقض مع حق السيادة والتمسك بحقوق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

وفي ضوء التقارير التي قدمت حول جولة عرفات على عدد واسع من الدول في الشهرين اللذين سبقا انعقاد المجلس المركزي كان هذا الاتجاه يدعو إلى وضع مواقف العديد من هذه الدول (بما فيها العديد من الدول الأوروبية والتي وعدت الجانب الفلسطيني الاعتراف بالدولة وقدمت في الوقت نفسه نصائح بتأجيل الإعلان عنها) وضمها على المحك بسياسة مبادرة في ممارسة سيادتها الوطنية على أرضها وتدعو المجتمع الدولي إلى اللوقوف إلى جانبها باعتبار حق الإعلان عن الدولة وحق ممارسة السيادة الوطنية حقاً لا يخضع للتفاوض وحقاً مشروعاً غير مشروط وغير قابل للإعتراض أو النقض كما جاء في بيان (إعلان) برلين^(١) الصادر عن الإتحاد الأوروبي.

• وأما الاتجاه الثالث، والذي يحتل موقعا مؤثرا في إجتماع المجلس المركزي، فقد كان يدعو إلى إرجاء إتخاذ قرار بشأن التأجيل أو الإعلان وتمديد أعمال المجلس

(١) المعروف أن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني هو من ثوابت السياسة الأوروبية منذ بيان البندقية عام ١٩٨٠، والذي استعملته في قمة كوينهاغن عام ٨٧. وتكرس دعم مبدأ تقرير المصير في القسم الأوروبية التي تلت إدلاء الانتفاضة.

يتضح من خلال مراجعة إعلان قمة براون بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط (٢٥ - ٢٦/٣/٩٩) أن حق تقرير المصير بات يتضمن للمرة الأولى في بركات الإتحاد الأوروبي بشكل صريح خيار الدولة (الفقرة ٥) كحق مبدئي ولم يربطه بالمفاوضات. ويمنى الإعلان تطبيق هذا الحق بسرعة فذ لا يجب أن يكون موضوع نقاش. ويعرب عن إستعداده للتطرق إلى الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب... إلى هذا يؤكد إعلان براون إقتناعه بتجارت المفاوضات الوضع القائم في غضون سنة ويعلن عن إستعداده تسهيل تجار المفاوضات بسرعة. ويحث على الإمتناع عن القيام بأي نشاط يخالف القانون الدولي بما في ذلك أي نشاط استيطاني ومحاربة الإستنزافات والقصف... (رابع نص إعلان براون في الملحق رقم ٦، ص ١٤٣).

حتى مطلع شهر ٩٩/٦. وقد عَبرَ عن هذا الموقف بالبيان الذي صدر عن إجتماعات المجلس المركزي^(١)، هذا البيان الذي تجاهل الإعلان عن التمديد الرسمي للمرحلة الإنتقالية وأبقى على دورة المجلس المركزي في حالة إنعقاد حتى شهر ٩٩/٦، وقرر تشكيل عدد من اللجان من بينها لجنة إعداد دستور الدولة بالتعاون مع جامعة الدول العربية وأمينها. وفشلت كلفة المحاولات التي بذلت من أجل تضمين البيان ما يؤكد إنتهاء مدة المرحلة الإنتقالية^(٢) تجاوباً مع المطالب الأميركي وبفعل ضغوطه التي لم تنقطع على إمتداد فترة إنعقاد المجلس المركزي.

٢- رغم أن مداخلات معظم ممثلي القوى والفعاليات صيبت في اتجاه إتخاذ قرار باعتماد خيار إعلان السيادة/ الدولة ووقف الإلتزام بكافة القيود التي تتعارض أو تنتقص من مبدأ السيادة، مع التمسك بحقوق اللاجئين في العودة وفقاً للقرار ١٩٤...، لم يتمكن المجلس المركزي في اعتماد هذه للوجهة، حيث حالت أقلية

(١) راجع نص البيان في المعلق رقم ٧، ص ١٤٥.

(٢) في هذا الإطار شطبت في لجنة الصياغة الفقرة ثالثاً: تأكيداً لانتهاء مدة المرحلة الإنتقالية في ٩٩/٥/٤ فإن المجلس المركزي يطالب المجتمع الدولي والأمم المتحدة وخاصة الدول الراعية للإتفاقيات بالعمل لإلزام إسرائيل على تنفيذ الإلتزامات المترتبة عليها وفقاً للإتفاقيات المبرمة وبما يقود إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٨/٢٤٢ وبقية قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ويكلف المجلس المركزي للجنة التنفيذية بدراسة رسائل الدول الراعية والتعامل معها بما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني».

وقد تم الإستعاضة عن هذه الفقرة بصياغة - غير كافية ولا تلي بالمطلوب - وردت في نبهجة البيان كما يلي: «لقد أولى المجلس إهتماماً كبيراً لمرور السنوات الخمس المحددة في الإتفاق للمرحلة الإنتقالية دون إنجاز متطلبات هذه المرحلة وفي مقدمتها الإسهام الإسرائيلي من الأرض، ودون إنجاز الحل النهائي بين الطرفين وكان هناك إجماعاً إلى أن المسبب في ذلك يعود أساساً لسياسات ومواقف الجانب الإسرائيلي الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن تعجيده لصلية السلام».

إن رفض التصريح على إنتهاء المرحلة الإنتقالية تم بدعوى أنه يرتب عليه إنتهاء مؤسسات السلطة الفلسطينية وبالتالي يفرض تقديم البديل في وقت لا يتمتع فيه الوضع الفلسطيني بالجاهزية المطلوبة، وهذا ما يسهل حوضه باعتبار أن رئيس اللجنة التنفيذية (وهو رئيس السلطة الفلسطينية في آن معاً) يملك صلاحية التمديد للمجلس التشريعي إلى حين وضع دستور الدولة ومؤسساتها.

نافذة وحلقة التأثير على مركز القرار في المنظمة والسلطة دون الوصول إلى إجماع وطني على هذا الخيار.

من هنا، فإن المحصلة السياسية لأعمال المجلس المركزي بما هي تسوية^(١) بين مختلف الاتجاهات الفاعلة في إطاره، وقولها: لا إعلان لتأكيد المرحلة الإنتقالية، لكن بالمقابل لا إعلان بفتحها. لا إعلان للميادة/ الدولة، لكن بالمقابل إبقاء الموضوع مفتوحاً على استكمال أعمال دورة المجلس المركزي في شهر ٩٩/٦.. هذه التسوية لم تلت متكافئة بمختلف عناصرها بفعل ميزان القوى المتبدل في إطار المجلس، بل مختلفة لصالح الاتجاه الأقل - عدداً - لكن المتنفذ فعلياً في القرار. رغم ذلك، فحتى هذه التسوية الموصوفة توفر نافذة فرص تفتح على مساحات أرحب في العمل والحوار والصراع.. على طريق مراعاة شروط إنتصار برنامج الخلاص الوطني من الإحتلال وقيود أوسلو، وهذا ما يترتب عليه مايلي:

• مواصلة النضال مع القوى السياسية والهيات والشخصيات الوطنية وفي الشارع لممارسة أوسع ضغط سياسي وجماهيري على السلطة والقيادة الرسمية المتنفذة من أجل التحضير الجاد لاستحقاق إعلان بسط الميادة، بما في ذلك التحضير^(٢) لإنجاز الخطوات المقترحة لتنفيذ قرارات المجلس المركزي ومنها: «المضي قدماً في إتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها وتكريس سيادتها من خلال تشكيل عدد من لجان العمل بما في ذلك اللجنة الخاصة لوضع مشروع دستور الدولة».

• ممارسة أوسع ضغط سياسي وجماهيري من أجل إعادة ترتيب شئون البيت الفلسطيني الداخلي وإعادة بناء أوضاع م.ت.ف. بإصلاح ديمقراطي حقيقي يعيد لها مكانتها السياسية الوطنية والعربية والدولية ويعيد الحياة لبرنامجها الوطني، ومن أجل إعادة ترتيب الأولويات الوطنية التي من شأنها أن تعزز

(١) راجع بيان الجبهة الديمقراطية حول نتائج أعمال المجلس المركزي في الملحق رقم ٨، ص ١٥٠.

(٢) راجع المذكرة حول «الخطوات المقترحة لتنفيذ قرارات المجلس المركزي» في الملحق رقم ٩، ص ١٥٢.

الصمود ومقوماته في الشتات الفلسطيني ومخيماته وعلى أرض الوطن وتؤسس للتنمية وطنية مستقلة عن التبعية الاقتصادية للسوق الإسرائيلية، ولمجتمع مدني تموده الديمقراطية وتحترم فيه الحريات العامة وحقوق المواطن الأساسية وتغلق فيه ملفات تجاوزات الأجهزة والإعتقال المياسي.

• دفع السلطة والقيادة الرسمية المنتفذة للإستفادة من الموقف الدولي الذي يؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير^(١) ويبيد الإستعداد للإعتراف بحق دولة فلسطين في ممارسة سيادتها على أراضيها المحتلة بعدوان ٦٧ على طريق إعادة بناء العملية التفاوضية لترسو على مفاوضات بين دولتي فلسطين واسرائيل من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الوطنية.

أواخر نيسان/ أبريل ١٩٩٩

(١) في سياق إتساع دائرة التأييد للحقوق الفلسطينية على مستوى الدول علمياً، تجدر الإشارة إلى التطور الملحوظ في الموقف الأوروبي الذي يتركه لمزيد من الفعل والتأثير رغم إلتفاده إلى آلية تسمح بأن يكون طرفاً مباشرًا في مسار المفاوضات لإحتبار هيكليتها القائمة على ثنائية فلسطينية - إسرائيلية برعاية أمريكية متحيزة للطرف الإسرائيلي:

بعد أن وجه الإتحاد الأوروبي صفة دبلوماسية شديدة إلى إسرائيل برفضه الاستجابة لطلبها في الإمتناع عن عقد إجتماعات مع الفلسطينيين في القدس مؤكداً على إحتبار القانون الدولي للمدينة بما في ذلك الشطر الغربي كقطاعاً منفصلاً، أكد سفراء الإتحاد الأوروبي في رسالة إلى الخارجية الإسرائيلية (٩٩/٣/١) رفض دولهم الإعتراف بالقدس (بما في ذلك الشطر الغربي للمدينة) عاصمة ... لإسرائيل، «أي من وجهة نظر القانون الدولي تتمتع القدس بوضع خاص وهي كيان منفصل»، بموجب قرار الأمم المتحدة الرقم ١٨١ في ٢٩/١١/٤٧.

هذه الصيغة المزبوجة لإسرائيل إجمالاً مع عدم إعتبار الأسرة الدولية قانوناً بالسيادة الإسرائيلية على القدس، بما في ذلك شطرها الغربي، والذي من شأنه أن يتم التفكير بهذا الموقف، هذه الصيغة التقت مع صيغة أخرى وجهتها القمة الأوروبية المنعقدة في برلين من خلال الإعلان الذي صدر عنها حول العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية، والذي أتى ليطور المفهوم الأوروبي لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني لجهة إحتبار خيار الدولة حق مبني لا يرتبط بالمفاوضات (راجع الملحق رقم ٦، ص ١٤٣).

بين تعليق الواي والانتخابات الإسرائيلية ..
الوقت الضائع في المفاوضات

الملاحق

- ★ رقم ١: بيان صادر عن فصائل م. ت. ف. (٩٩/٤/٢٣)
- ★ رقم ٢: بيان م. س. / جبهة ديمقراطية (٩٩/٤/٢٥)
- ★ رقم ٣: حول المشاركة في دورة المجلس المركزي / بيان
ج. د. (٩٩/٤/٢٦)
- ★ رقم ٤: مشروع خطة عمل للخلاص الوطني / ج. د. (٩٩/٤/٢٧)
- ★ رقم ٥: رسالة كلينتون إلى عرفات (٩٩/٤/٢٦)
- ★ رقم ٦: إعلان قمة برلين (٩٩/٣/٢٦-٢٥)
- ★ رقم ٧: البيان الصادر عن دورة المجلس المركزي (٩٩/٤/٢٩)
- ★ رقم ٨: حول نتائج أعمال المجلس المركزي / بيان
ج. د. (٩٩/٤/٢٩)
- ★ رقم ٩: حول الخطوات المقترحة لتنفيذ قرارات المجلس
المركزي / مذكرة ج. د. (٩٩/٥/٢٣)

**بيان صادر عن الفصائل الممثلة
في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رام الله ، ٢٢/٥/١٩٩٩**

مع اقتراب موعد الرابع من أيار، موعد انتهاء اتفاقات أوسلو، وانتهاء الحكم الذاتي والمرحلة الانتقالية، موعد تجسيد استقلال دولة فلسطين، عقدت الفصائل الفلسطينية الممثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير سلسلة من اللقاءات لتدارس متطلبات هذا الاستحقاق التاريخي واتخاذ الإجراءات اللازمة.

إن فصائل منظمة التحرير ترى في انتهاء هذه الاتفاقيات والحكم الذاتي والمرحلة الانتقالية فرصة تاريخية لإعادة توحيد صفوف شعبنا الفلسطيني وقواه المناضلة داخل الوطن وخارجه، تحت راية إعلان سيادة دولة فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، ومن هذا المنطلق تؤكد هذه الفصائل على ما يلي:

- ١- عدم تمديد الحكم الذاتي والمرحلة الانتقالية بأي شكل من الأشكال.
- ٢- ضرورة إعلان سيادة دولة فلسطين يوم الرابع من أيار على أرضها المحتلة في حدود ما قبل الرابع من حزيران من عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية، استناداً لوثيقة إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨ وعملاً بقرارات الشرعية الدولية التي تضمن حق شعبنا في تقرير مصيره والاستقلال، ودعوة دول العالم للاعتراف بها ومسئولتها في استكمال تجسيد السيادة الكاملة على أراضي الدولة الفلسطينية.

٣- وقف الالتزام بكل القيود التي تتعارض أو تنقص من مبدأ السيادة.

٤- التمسك بحق شعبنا في العودة إلى أرضه ودياره، عملاً بالقرارين ١٩٤ و٢٣٧.

واستناداً إلى ذلك فإن فصائل منظمة التحرير تدعو جماهير شعبنا في كل أماكن تواجده داخل الوطن وخارجه إلى اعتبار يوم الرابع من أيار محطة نوعية تؤسس لمرحلة نضالية جديدة في حياة شعبنا للقيام بأوسع تحركات جماهيرية من أجل الدفاع عن هذه الحقوق والنضال من أجل ترجمة إعلان السيادة ومن أجل ضمان جلاء المحتلين والمستوطنين بشكل كامل عن أراضي دولة فلسطين.

الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)
الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)	الجهة الشعبية لتحرير فلسطين
جبهة التحرير العربية	حزب الشعب الفلسطيني
جبهة النضال الشعبي	جبهة التحرير الفلسطينية

ليكن ١٩٩٩/٥/٤ يوم إعلان السيادة الوطنية على أرض دولة فلسطين وعاصمتها القدس^(١)

عقد المكتب السياسي للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين دورة اجتماعات كرسها للبحث في المهام المترتبة على القتراب استحقاق الرابع من أيار ١٩٩٩ والدعوة الموجهة لمعد المجلس المركزي لمنظمة التحرير في ٢٧/٤/١٩٩٩، وأقر المكتب السياسي إصدار البيان التالي:

تفصلنا أيام قليلة عن الرابع من أيار ١٩٩٩، الموعد الزمني المقرر لنهاية المرحلة الانتقالية بموجب اتفاقات أوسلو. وقد حسمت التجربة بأن مسيرة تطبيق الاتفاق، وهي تقترب من نهاية السنوات الخمس المقررة لها، لم تقد إلى زوال تدريجي للإحتلال. كما كان يروج البعض من دعايتها، وإن معادلة المفاوضات التي رسمتها لم تقض إلى حل دائم يضمن حق شعبنا في الاستقلال والسيادة، بل هي زجت قضيتنا الوطنية في طريق مسدود وأغرقتها في دوامة ملازق مستحکم، وشكلت غطاء لتصعيد الاستيطان ونهب الأرض والمياه وتهويد القدس وهدم المنازل والقمع والحصار وللخفق الاقتصادي.

هذه الحصيلة البائسة لمسيرة تطبيق الاتفاق تعزز القناعة بضرورة وضع حد لهذا الدوران في الحلقة المفرغة، وبأن موعد الرابع من أيار ١٩٩٩ يوفر الفرصة الذهبية للخروج من هذا النفق المظلم والخلاص من عذابات أوسلو وإنهاء الانقسام في

(١) بيان سياسي صادر عن المكتب السياسي للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في ٢٥/٤/٩٩.

صفوف الشعب وحركته الوطنية بالتححر من أغلال الانتفاضة المجفة وإعلان سيادة دولة فلسطين على أرضها التي احتلت بطون حزيران ٦٧ والنضال من أجل تجسيد الاستقلال والميادة برحيل الاحتلال ومستوطنيه عن أرضنا الطاهرة.

ولاحظ المكتب السياسي أن هذا الخيار للخلاص الوطني، الذي يمثل جوهر المبادرة التي أطلقها المؤتمر الوطني العام الرابع لجبهتنا قبل عام كامل (مطلع أيار ١٩٩٨)، بات يتحول يتسارع إلى مادة للإجماع الشعبي والوطني، كما أكد ذلك البيان الذي أجمعت عليه فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والصادر بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٩٩، لكونه يمثل المخرج الوطني الوحيد من المأزق الذي زجت فيه قضيتنا الوطنية بفعل اتفاقات أوسلو.

فالمجمع يدرك المخاطر الكبرى التي ينطوي عليها التمديد لترتيبات المرحلة الانتقالية بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة لها في ١٩٩٩/٥/٤، وهو ما يعني للتسليم باستمرار الوضع القائم إلى أن يتم التوصل إلى حل عبر مفاوضات تملك إسرائيل أن تامل فيها لسنوات طويلة قادمة. خيار التمديد، أنن، هو استسلام للأمر الواقع وقبول ضمني بتحويل الحل الانتقالي القائم على الحكم الذاتي إلى حل دائم.

وتتضح الآن للجميع صحة ما لكناه منذ شهور من أن الرهان على إمكانية الحصول على ضمانات دولية أو إسرائيلية مقابل التمديد للانتفاضة هو رهان على خيار وهمي. إن الحكومة الإسرائيلية، وهي على أبواب الانتفاضة، لا تبدي استعداداً لمجرد البحث في إعلان مشترك بالتمديد محولة بذلك أن تفرض مفهومها القفل بأن موعد ١٩٩٩/٥/٤ هو، كغيره من مواعيد تنفيذ عملية أوسلو، ليس سوى هدف غير ملزم يجري تجلوزه تلقائياً إذا لم يتم التوصل إلى حل عبر المفاوضات. وهذا يمكن إسرائيل، عبر المماطلة في المفاوضات، من الحفاظ على الأمر الواقع إلى أمد غير محدد.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، الراعي الرئيسي لعملية أوسلو، فهي تتصل من تقديم أي ضمانات سوى وعد غير ملزم بأن تكثف جهودها بعد الانتخابات الإسرائيلية لتسريع مفاوضات الوضع الدائم على أمل الوصول إلى نتائج قبل

انتهاء ولاية كلينتون بعد علمين. ومن جهة أخرى فإن الموقف المتطور الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بإعلان برلين يشكل خطوة هامة إلى الأمام، وبخاصة لجهة تأكيد أن حق شعبنا في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة هو حق غير مشروط وغير خاضع للاعتراض، والوعد بإمكانية الاعتراف بالدولة حال إعلانها في الوقت المناسب. ويمكن للإعلان الأوروبي أن يضيف وزناً دولياً هاماً لقضيتنا إذا ما اتخذ موقف فلسطيني جريء لوضعه على المحك بإعلان سيادة دولة فلسطين مع نهاية المرحلة الانتقالية. ولكنه، بالمقابل، يمكن أن يفقد مفعوله ويتكلل إذا لم يستثمر فلسطينياً في المدى المباشر.

إن تبديد وهم «الضمائلات الدولية» يدفع ببعض أوساط السلطة إلى تبرير ميلها إلى تأجيل إعلان السيادة بحجة غياب الإعداد لهذه الخطوة. ولكن من حق المواطن أن يتساءل لماذا لم يتم الإعداد لهذه الخطوة رغم النداءات المبكرة التي أطلقها العديد من القوى والشخصيات الوطنية، وفي مقدمتها المؤتمر الرابع لجهتنا الديمقراطية منذ عام كامل، بدعوة السلطة إلى حوار وطني جاد للتخصير لهذا الخيار وتوفير مقومات نجاحه. وهل سيكون التأجيل حقاً بهدف الإعداد أم أنه مدخل للرضوخ الأبدى لأغلال أوسلو وإملاءاته؟

إننا ندعو جماهير شعبنا، بكافة قواه وفعالياته الوطنية والإسلامية، إلى التحرك من أجل إحباط مناورات السلطة الهاففة إلى التملص من استحقاق إعلان السيادة وتبرير رضوخها للضغوط الدولية الداعية إلى تمديد المرحلة الانتقالية. إن الساعة الحقيقية تقرب وتلمي وحدة شعبنا بكل قواه من أجل مواجهة الاستحقاق المصيري في الرابع من أيار القادم بصف موحد على أسس خطة الخلاص الوطني تضمن:

١- إنهاء المرحلة الانتقالية، بانتهاء الفترة الزمنية المحددة لها، ورفض التمديد لتزيتها بأي شكل من الأشكال.

٢- إعلان سيادة دولة فلسطين على أرضها التي احتلت بعدوان حزيران ٦٧ وفي المقدمة منها القدس العاصمة على أسس وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني في ١٥/١١/٨٨.

- ٣- اعتبار كلفة الالتزامات وترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، التي تنص عليها اتفاقيات أوسلو، والتي تتناقض مع حق السيادة، باطلّة ولاغية.
- ٤- دعوة المجتمع الدولي إلى الاعتراف بحق دولة فلسطين في السيادة على أرضها ومساعدتها على ممارسة سيادتها بحمل إسرائيل على الجلاء عن أرضها المحتلة.
- ٥- إرساء العملية التفاوضية على أسس جديدة بحيث تجري كمفاوضات بين دولتين سيدتين على أساس قرارات الشرعية الدولية وفي إطار صيغة دولية تضمن إشراكاً دولياً جماعياً واستعادة الترابط والتنسيق بين المسارات العربية المعنية بالحل.
- ٦- المباشرة فوراً بحوار وطني جاد وشامل لجميع القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية الفاعلة بهدف استعادة الوحدة الوطنية على أساس خطة للنضال من أجل توفير مقومات تجسيد السيادة وممارستها على الأرض من خلال تأمين مستلزمات الصمود بوجه ردود الفعل العدوانية الإسرائيلية المتوقعة، ومن خلال تعبئة شعبية شاملة لتصعيد المواجهة الجماهيرية مع الاحتلال وإجباره على الرحيل من أراضي دولة فلسطين المحتلة.
- ٧- الدعوة فوراً إلى انتخابات لهيئات الحكم المحلي (من مجالس بلدية وقروية) لتشكيل المراكز الشعبية المحلية لممارسة السيادة.
- ٨- الدعوة الفورية إلى انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الذي ينبغي أن يشكل برلمان الدولة العتيدة، وعلى أساس نظام انتخابي ديمقراطي يقوم على مبدأ التمثيل النسبي.
- ٩- اتخاذ إجراءات لإعادة اللحمة إلى نسيج المجتمع وتعزيز وحدة الشعب في مواجهة الاحتلال من خلال إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية وسن القوانين التي تضمن احترام الحقوق الديمقراطية للمواطنين وتكريس التعددية السياسية وحق التنظيم والعمل لجميع القوى

الوطنية والإسلامية، وضمان حرية وتعددية الصحافة ومحطات الإعلام المرئي والمسموع وحرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر والإضراب.

١٠- انتهاج سياسة اقتصادية تكفل تأمين مقومات الصمود عبر خطة مدروسة للتححرر من أعباء اتفاق باريس المجحف والتوجه نحو توفير مستلزمات الاستقلال المالي والاقتصادي، واستئصال الفساد والرشوة والمحسوبية وإلغاء امتيازات كبار المسؤولين ووقف تبذير وإهدار المال العام وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

١١- تأكيد التمسك بحق اللاجئين من أبناء شعبنا في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار ١٩٤، ومن القوانين التي تؤكد كون دولة فلسطين دولة لجميع الفلسطينيين أينما كانوا وفقاً لوثيقة إعلان الاستقلال، واستنهاض دور جماهير شعبنا في الشتات في معركة الاستقلال الوطني وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية كإطار يعبر عن وحدة شعبنا في كافة أماكن تواجده، عبر إعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية وعلى قاعدة وحدوية وانتلافية شاملة تتسع لكل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني.

ودرس المكتب السياسي الدعوة الموجهة لعقد دورة للمجلس المركزي في ١٩٩٩/٤/٢٧، وهو، إذ يلاحظ غياب التحضير الجاد لهذه الدورة، يؤكد أن مقياس الجدية في التعامل مع دورة المجلس المركزي كمؤسسة معنية بالبيت بالقرار المصيري إزاء هذا الاستحقاق الخطير إنما يتحدد في ضوء درجة الاستعداد لجعل هذه الدعوة مدخلاً للبدء الفوري بحوار وطني شامل تدعى للمشاركة فيه جميع القوى الوطنية والإسلامية للفاعلة بحيث تأتي نتائج مداولات المجلس المركزي تعبيراً عن التوافق الوطني لاجرد غطاء لقرار مبيت سلفاً من طرف واحد.

وفي ضوء ذلك قرر المكتب السياسي إبقاء دورة اجتماعاته مفتوحة لمتابعة نتائج الاتصالات والحوارات الجارية مع سائر القوى والشخصيات الوطنية، ومع الأخوة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيس المجلس الوطني، بهدف

ألبيت بالموقف إزاء اجتماع المجلس المركزي على ضوء حصيلة هذه الاتصالات.
إن المكتب السياسي للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين يتوجه إلى جماهير
شعبنا في الوطن والمشتات للتحرك بكل الوسائل للتعبير عن تصميمها على ضرورة
إنهاء نيل أوسلو الدامس وبزوغ فجر دولة فلسطين المستقلة، ولإعلاء صوتها
مطالبة المجلس المركزي الاستجابة لإرادة الشعب برفض التمديد للاتفاقيات
المجحفة وإعلان السيادة الوطنية على أرض دولة فلسطين وعاصمتها القدس.

المكتب السياسي
للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
١٩٩٩/٤/٢٥

حول المشاركة في دورة المجلس المركزي

في ضوء الاتصالات والمشاورات التي أجرتها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مع سائر القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية، ومن موقع إدراكها لمسؤوليتها الوطنية إزاء الاستحقاق المصري الذي يقف أمامه شعبنا وحركتنا الوطنية في الرابع من أيار القادم، والأهمية الخاصة للدورة الحالية للمجلس المركزي للفلسطيني التي ستبحث الموقف إزاء هذا الاستحقاق، فقد قرر المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المشاركة في أعمال دورة المجلس المركزي والعمل جنباً إلى جنب مع سائر القوى الوطنية والإسلامية، لإعلاء صوت الإجماع الوطني والشعبي، على ضرورة رفض التمديد لاتفاقيات أوسلو وإعلان سيادة دولة فلسطين على أرضها المحتلة بحدود حزيران ٦٧ وصون حق اللاجئين في العودة وفق القرار ١٩٤. وسوف تتقدم الجبهة إلى المجلس المركزي بمشروع متكامل لخطة عمل وطنية لمجابهة استحقاق انتهاء المرحلة الانتقالية في الرابع من أيار، يستند إلى النقاط الإحدى عشر التي تضمنها بيان المكتب السياسي الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٥ (مرققة).

إن للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ترى في دورة المجلس المركزي الحالية فرصة استثنائية يجب أن يحرص الجميع على الاستفادة منها لدفع مسيرة الحوار الوطني، وإرساء القاعدة السياسية لاستعادة الوحدة الوطنية على أسس تجاوز الاتفاقيات المجففة ولتحرر من قيودها والنضال المشترك من أجل تجسيد السيادة الوطنية. أن الجبهة تحذر من الانسحاق مع الضغوط الأمريكية والإسرائيلية الهادفة إلى نسف هذه الفرصة وجر منظمة التحرير إلى فخ التمديد للمرحلة الانتقالية.

المكتب السياسي
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
٩٩/٤/٢٦

ملحق رقم ٤

مشروع خطة عمل للخلاص الوطني مقدمة إلى المجلس المركزي لمنظمة التحرير

إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تقترح على المجلس المركزي لمنظمة التحرير أن يتخذ قراراً حاسماً يحرر شعبنا من قيود أوسلو وينهي الانقسام في حركته الوطنية ويبعد توحيد صفوفه على أساس خطة للخلاص الوطني تقوم على النقاط التالية:

١) إنهاء المرحلة الانتقالية، بانتهاء الفترة الزمنية المحددة لها، ورفض التمديد لترتيباتها بأي شكل من الأشكال.

٢) إعلان سيادة دولة فلسطين على أرضها التي احتلت بعد حزيران ٦٧ وفي المقدمة منها القدس العاصمة على أساس وثيقة إعلان الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني في ٨٨/١١/١٥.

٣) اعتبار كافة الالتزامات وترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، التي تنص عليها اتفاقيات أوسلو، والتي تتناقض مع حق المبادأة، باطلّة ولاغية.

٤) دعوة المجتمع الدولي إلى الاعتراف بحق دولة فلسطين في السيادة على أرضها ومماعتتها على ممارسة سيادتها بحمل إسرائيل على الجلاء عن أرضها المحتلة.

٥) إرساء العملية التفاوضية على أسس جديدة بحيث تجري كمفاوضات بين دولتين سيدتين على أسس قرارات الشرعية الدولية في إطار صيغة دولية

تضمن إشراكاً دولياً جماعياً واستعادة الترابط والتتسيق بين الممارات العربية المعنية بالحل.

٦) المباشرة فوراً بحوار وطني جاد وشامل لجميع القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية الفاعلة بهدف استعادة الوحدة الوطنية على أساس خطة للنضال من أجل توفير مقومات تجسيد السيادة وممارستها على الأرض من خلال تأمين مستلزمات الصمود بوجه ردود الفعل العدوانية الإسرائيلية المتوقعة، من خلال تعبئة شعبية شاملة لتصعيد المجابهة الجماهيرية مع الاحتلال وإجباره على الرحيل من أراضي دولة فلسطين المحتلة.

٧) الدعوة فوراً إلى انتخابات لهيئات الحكم المحلي (من مجالس بلدية وقروية) لتشكل المراكز الشعبية لممارسة السيادة.

٨) الدعوة الفورية إلى انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الذي ينبغي أن يشكل برلمان الدولة العتيدة، وعلى أساس نظام انتخابي ديمقراطي يقوم على مبدأ التمثيل النسبي.

٩) اتخاذ إجراءات لإعادة اللحمة إلى نسيج المجتمع وتعزيز وحدة الشعب في مواجهة الاحتلال من خلال إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية وسن القوانين التي تضمن احترام الحق الديمقراطي للمواطنين وتكريس التعددية السياسية وحق التنظيم والعمل لجميع القوى الوطنية والإسلامية وضمان حرية وتعددية الصحافة ومحطات الإعلام المرئي والمسموع وحرية الرأي والتعبير والاجتماع والتظاهر والإضراب.

١٠) انتهاج سياسة اقتصادية تكفل تأمين مقومات الصمود عبر خطة مدروسة للتحرر من أعباء اتفاق باريس المجحف والتوجه نحو توفير مستلزمات الاستقلال المالي والاقتصادي، واستئصال الفساد والرشوة والمحسوبية وإلغاء امتيازات كبار المسؤولين ووقف تبذير وإهدار المال العام وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

١١) تأكيد التمسك بحق اللاجئين من أبناء شعبنا في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار ١٩٤، ومن القوانين التي تؤكد كون دولة فلسطين دولة لجميع الفلسطينيين أينما كانوا وفقاً لوثيقة إعلان الاستقلال، واستنهاض دور جماهير شعبنا في الشتات في معركة الاستقلال الوطني، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية كإطار بعبء عن وحدة شعبنا في كافة أمكن تواجده، عبر إعادة بناء مؤسساتها على أساس ديمقراطي وعلى قاعدة وحدوية انتلاكية شاملة تتسع لكل ألوان الطيف السياسي الفلسطيني.

المكتب السياسي

للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

٩٩/٤/٢٧

رسالة كلينتون إلى عرفات^(١)

١٩٩٩/٤/٢٦

سيدي الرئيس

سررت بفرصة الاجتماع بك في البيت الأبيض الأسبوع الماضي، كما سررت لتبادل الآراء معك بشأن الوضع الحالي. نحن اليوم أمام عهد من التحديث والفرص في الطريق إلى السلام الفلسطيني - الإسرائيلي. وبصفتك زعيماً للشعب الفلسطيني، اتخذت قراراً تاريخياً من أجل السلام. واليوم من الضروري أن تتمسك بهذا المسار، وأن تواصل حفاظك على الشجاعة والرؤية اللتين ستساعدنا على تقريبنا من هذا الهدف. إن الولايات المتحدة هي شريكة كاملة للفلسطينيين وللإسرائيليين في هذه التجربة. ونحن سنكون موجودين لدعم الطرفين. من المهم خاصة أن نعمل معاً، أنا وأنت في المرحلة المقبلة.

سيدي الرئيس، أعظم أن شعبك واجه صعوبات كبيرة جداً في السنوات الأخيرة. ومن الواضح أن عملية أوسلو لم تحقق التقدم الذي توقعنا رؤيته. لقد جرى تضيق الكثير من الوقت، وضاعت فرص كثيرة.

لقد قام اتفاق أوسلو على مبدأ التبادلية، وعلى أن يكون للمفوضيات دور أساسي في تحقيق تطلعات الفلسطينيين. في هذا الوقت تزعزع إلى حد بعيد التعاون الفلسطيني - الإسرائيلي - الضروري جداً من أجل صنع السلام - أن

(١) كما نشرتها صحيفة هآرتس (١٩/٥/٩٩)، وترجمة عن العربية لوند حيدر / صحيفة النهار البيروتية.

الاتفاق الذي صاغمنا في وضعه بينك وبين رئيس الحكومة نتنياهو في «واي»، حمل معه ضمانات كبيرة للمستقبل. لقد تم تنفيذ المرحلة الأولى، ولكن للأسف الشديد فإن المرحلتين الثانية والثالثة لم تتحققا بعد. لقد وفي الفلسطينيون بالعديد من تعهداتهم للمرحلة الثانية، وأنا أقر جهودك لاسيما في مجال الأمن، حيث يعمل الفلسطينيون بجدية على محاربة الإرهاب. ومن المهم أن تواصل جهودك هذه، وأن تفي بكل التزاماتك. ونحن سنواصل عملنا على أن ننفذ الطرف الإسرائيلي أيضاً التزاماته.

من الضروري أن يتقدم الفلسطينيون والإسرائيليون في عملهم الهام في مفاوضات الحل الدائم. وكما اتفق عليه الطرفان في وثيقة إعلان المبادئ، فإن المفاوضات ستشمل الموضوعات المتبقية بما في ذلك: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، والعلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين، وموضوعات أخرى مشتركة.

أعلم أنه كلما اقترب الرابع من أيار، ستواجه ضغوطات وتحديات كبيرة في محاولة لتحقيق الطموحات الفلسطينية، والحفاظ على الأمل في السلام. وفي سعيك لمواجهة هذه التحديات، اطلب منك مواصلة اعتمادك على مسار السلام كمسبيل لتحقيق تطلعات شعبك. وبالطبع فالمفاوضات هي السبيل الواقعي والوحيد لتحقيق هذه التطلعات. وفي هذا السياق، وبروحية كلامي في غزة، نحن نؤيد تطلع الشعب الفلسطيني لتقرير مستقبله على أرضه. وكما قلت في غزة، أنا أؤمن بأنه يحق للفلسطينيين أن يعيشوا أحراراً اليوم وغداً وإلى الأبد.

ونظراً لأهمية قيم سلام عادل ودائم للفلسطينيين وللإسرائيليين، من الضروري أن نصل إلى دفع المفاوضات مجدداً وفي أقرب وقت ممكن. وقبيل الرابع من أيار - موعد انتهاء المرحلة الانتقالية لخمس سنوات، ونهاية المفاوضات على الحل الدائم - أريد أن أذكر بحد من الخطوات الهامة التي اتخذناها في أوسلو ومديرد. أن هدف عملية السلام هو تنفيذ قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة ٢٤٢ - ٣٣٨، بما في ذلك أرض مقبل سلام، ومسار المفاوضات في إطار عملية أوسلو.

دعونا الطرفين إلى مواصلة تنفيذ كل تعهدتهما كما نص عليها الاتفاق المؤقت، بما في ذلك التنفيذ الكامل من دون أي تأجيل جديد للاتفاق المرحلي واتفاق «واي»، ومواصلة التعاون بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

تعتقد الولايات المتحدة أن مسار أوسلو لم يوضح كما لو كان من دون تاريخ محدد^(١). دعونا الطرفين إلى إجراء مفاوضات مكثفة على الاتفاق الدائم، وأن يكرسا أنفسهما مجدداً من أجل التوصل إلى التوقيع على اتفاق خلال سنة واحدة. وقبل تحقيق هذا الهدف، وفي محاولة للمساهمة في العملية، فإن الولايات المتحدة مستعدة للمساعدة على تحريك المفاوضات بعد الانتخابات في إسرائيل وبعد تشكيل الحكومة، والإشراف ومراقبة تقدمها. كما أن الولايات المتحدة مستعدة أيضاً، وبموافقة الطرفين، على جمعها معاً خلال ستة أشهر، من أجل تلخيص ما آلت إليه مساعيها، ومساعدتهما بالتالي على التوصل إلى اتفاق.

ومن أجل نجاح المفاوضات، من الضروري أن تكون الأجواء التي تجري بها ذات مصداقية، جدية، وملائمة. تدرك الولايات المتحدة مدى التأثير المدمر لعمليات الاستيطان، ومصادرة الأراضي، وتدمير المنازل على تحقيق السلام الفلسطيني - الإسرائيلي. من هذه الناحية، سنواصل بذل أقصى جهدنا للحوار دون اتخاذ أي طرف من الطرفين لخطوات أحادية الجانب، أو القيام بأعمال هدفها تخيير وضع الضفة الغربية وغزة، أو أن يصار إلى تحديد مسبق أو تقديم موضوعات محفوظة للمفاوضات على الوضع الدائم.

وجنباً إلى جنب مع مواصلة عملنا المشترك من أجل دفع السلام، فإننا ملتزم بمواصلة تحسين التعاون بين الولايات المتحدة والفلسطينيين. سوف أبذل كل ما في استطاعتي من أجل تعزيز هذا التعاون، وبمساعدة اللجنة الثنائية الأميركية - الفلسطينية، ساعمل على إزالة العوائق من شبكة علاقاتنا.

سيدي الرئيس. إن الطريق إلى السلام الفلسطيني - الإسرائيلي العادل والدائم

(١) بالمعنى التالي: «أن عملية أوسلو لم تقطع (لم توضع) عملية ليس لها تاريخ هدف».
(ملاحظة من المحرر).

ليس سهلاً. وهو يتطلب قيادة وتعاوناً، وإخلاصاً لفكرة أن السلام هو هدف استراتيجي من أجل مصلحة الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي. ومن جهتي أريد أن أؤكد لك التزامي الشخصي بهذا الهدف، وببذل كل ما في استطاعتي لمساعدة الشعب الفلسطيني والشعب الاسرائيلي على تحقيق السلام والأمن اللذين حرّما منهما منذ زمن طويل. وبالمثل معك ومع شركائك الاسرائيليين، أعرف أننا قادرون على تحقيق هذا الهدف.

مع فائق الاحترام
بيل كلينتون

ملحق رقم ٦

بيان للاتحاد الأوروبي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط برلين، ٢٥/٢/١٩٩٩

إن رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي يؤكّدون دعمهم لتسوية من خلال المفاوضات في منطقة الشرق الأوسط، تعكس مبادئ «الأرض في مقابل السلام»، وتضمن الأمن الجماعي والفردي للشعبين الاسرائيلي والفلسطيني على السواء. وفي هذا الإطار، يرحّب الاتحاد الأوروبي بقرار المجلس الوطني الفلسطيني والهيئات المتصلة به، الذي يؤكّد إلغاء الفترات الداعية إلى تدمير اسرائيل من الميثاق الوطني الفلسطيني، كما يؤكّد التزام الفلسطينيين الاعتراف بـ اسرائيل والعيش معها في سلام. لكنّه يحرب عن قلقه حيال المأزق الراهن الذي تولجه عملية للسلام، ويدعو الطرفين إلى التطبيق الكامل والفردي لمذكرة واي ريفر.

كذلك يدعو الاتحاد الأوروبي الطرفين إلى تأكيد التزامهما بالمبادئ الأساسية المعتمدة في إطار محادثات مدريد ولوسلو، والاتفاقيات اللاحقة، طبقاً لقراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣). وهو يحثّ الطرفين على الموافقة على تمديد المرحلة الانتقالية التي نصّت عليها اتفاقيات لوسلو.

ويدعو الاتحاد الأوروبي، بصورة خاصة، إلى استئناف مبكّر لمفاوضات الوضع النهائي وتسميمها في الأشهر المقبلة، وللتوصل إلى نتيجة سريعة بشأن تلك المفاوضات، بدل أن تمتدّ إلى أجل غير مسمى. ويرى أنه يجب أن يكون من الممكن إنهاء هذه المفاوضات ضمن مهلة لا تتجاوز العام. كما يحرب عن استعداده للعمل من أجل تسهيل التوصل إلى نتائج مبكرة لتلك المفاوضات.

ويحثّ الاتحاد الأوروبي كلا الطرفين على الامتناع من القيام بآلة أعمال من شأنها أن تحكم مسبقاً على نتائج مفاوضات الوضع النهائي، أو تتعارض مع القوانين الدولية، بما في ذلك أنشطة الاستيطان كلفة. كما يحث على مكافحة التحريض على الكراهية والعنف.

ويميد الاتحاد الأوروبي تأكيد الحقّ الدائم والمطلق للفلسطينيين في تقرير مصيرهم، بما في ذلك خيار إقامة دولتهم، وهو يتطلّع إلى تطبيق هذا الحق عاجلاً. وينشد الطرفين أن يسعيا، بإخلاص، لتحقيق حل من خلال المفاوضات على أساس الاتفاقات القائمة، من دون الإساءة إلى ذلك الحق غير القابل لأي نقض. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية وقابلة للحياة وسلمية ذات سيادة، استناداً إلى الاتفاقات القائمة ومن خلال المفاوضات، ستكون الضمانة الفضلى لأمن إسرائيل، ولقبولها شريكاً مسؤولاً في المنطقة. ويعلن الاتحاد استعداده للنظر في الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت الملائم، انسجماً مع المبادئ الأساسية المشار إليها أعلاه.

ويدعو الاتحاد الأوروبي، أيضاً، إلى استئناف مكرّ للمفاوضات على المسارين السوري واللبناني في عملية السلام في الشرق الأوسط، بهدف تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ (١٩٦٧)، ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ورقم ٤٢٥ (١٩٧٨).

بيان المجلس المركزي

١٩٩٩/٤/٢٩

عقد المجلس المركزي سلسلة من الاجتماعات في إطار دورته الاستثنائية التي بدأت يوم السابع والعشرين من شهر نيسان الجاري. وقد استمع المجلس إلى تقرير شامل قدمه السيد الرئيس ياسر عرفات، تناول فيه الوضع السياسي من مختلف جوانبه، والمهمات الرئيسة المطروحة على الساحة الفلسطينية، وفي مقدمتها استكمال بناء دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وتطرق السيد الرئيس إلى عملية السلام على المسار الفلسطيني والممارات للبرية الأخرى التي انطلقت في مؤتمر مدريد على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥، مؤكداً على أن الحكومة الاسرائيلية تتحمل مسؤولية الجمود الكامل الذي وصلت إليه هذه العملية من خلال تراجعها عن الالتزامات التي وقعت عليها، وانتهاجها سياسة عدوانية تستهدف الشعب الفلسطيني وأرضه وحقوقه ضلوبة عرض الحائط بكل الاتفاقات والمواثيق والأعراف، ومتجاهلة الإجماع العالمي على حقوق الشعب الفلسطيني كأساس لعملية السلام وشرط رئيسي من شروط تقدمها ونجاحها، واستقرار الوضع في المنطقة.

وبعد الاستماع إلى تقارير القيادة السياسية حول الموقف السياسي، نقلش أعضاء المجلس وفي جو تسوده روح الديمقراطية والمسؤولية جميع الخيارات التي يمتين اعتمادها في هذه الظروف الهامة وظهر إجماع كامل على أن دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف هي حقيقة قائمة على أساس الحق الطبيعي

للشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وعلى أساس قرار الجمعية العامة ١٨١ لعام ١٩٤٧ وإعلان الاستقلال لعام ١٩٨٨، وأن الشعب الفلسطيني بتضحياته واستمرار صموده وناله هو صانع هذه الدولة في الأساس وهو صاحب قرارها، وأن منظمة التحرير الفلسطينية بمؤسساتها الوطنية والديمقراطية، هي المرجع الأعلى لهذا القرار الوطني، غير القابل للتفاوض أو النقض.

كما أجمع المجلس على أن الميمنة الاسرائيلية الراهنة للقائمة على الاستيطان والتوسع والتكرار لعملية السلام وتجميدها، وفتك الحقوق الوطنية والإنسانية للشعب الفلسطيني، لن تتألى من تصميم شعبنا على بلوغ حقوقه ولن تنثني القوى السياسية الفلسطينية للحفاظ على الأرض الفلسطينية والإنسان الفلسطيني والحق الفلسطيني، على أساس راسخ من الوحدة الوطنية والنضال العادل والمشروع لبلوغ الهدف الوطني الواحد، هدف إنهاء الاحتلال وتقرير المصير وقيام الدولة وحل قضية اللاجئين، على أساس قرار ١٩٤ وقرارات الشرعية الدولية.

وفي هذا المجال ثمن أعضاء المجلس المركزي حضور الأخوة في حركتي حماس والجهد اجتماعات المجلس، وتكليفهم أن هذه المبادرة هي رسالة واضحة بأن شعبنا متحد في مواجهة الظروف الصعبة، وأن الزمان على فرقته هو زمان خاسر.

وأجمع المجلس على أن الشعب الفلسطيني لن يتراجع عن خيار السلام، كخيار استراتيجي أينته دول العالم بأسرها ودعمته وأكنت عليه كركيزة من ركائز الاستقرار الإقليمي والدولي.

وقد ثمن المجلس عالياً مواقف الدول العربية الشقيقة والإسلامية والأفريقية ودول عدم الانحياز وروسيا والصين ودول أوربية وأمريكية لاتينية أخرى، التي كانت السبقة في الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وثمن المجلس عالياً مواقف الاتحاد الأوروبي والنرويج واليابان وكندا التي دعمت عملية السلام وأعلنت اعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره،

بما في ذلك إقامة دولته باعتباره حقاً مشروعاً غير مشروط وغير قابل للنقض والتي اقرنت كذلك بموقف متميز من قضية القدس والسيدة عليها.

واستقبل المجلس باهتمام كبير رسالة الرئيس بيل كلينتون التي أكد فيها التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتحقيق أهداف عملية السلام، متمثلة بتطبيق قرارَي ٢٤٢ و ٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ودعمه لتطلعات الشعب الفلسطيني في العيش حراً على أرضه، وكذلك اعتبار الاستيطان عاملاً مدمراً لعملية السلام.

وأثنى المجلس على التحرك الواسع والجهد الذؤوب والفعال الذي بذله السيد الرئيس ياسر عرفات على الصعيد العربي والدؤلي، والذي أثمر تطوراً نوعياً في مواقف جميع دول المالم تجاه الدولة الفلسطينية ومزيداً من تثبيت شرعيتها الدؤلية وتطوير علاقاتها الراهنة والمستقبلية.

لقد أولى المجلس اهتماماً كبيراً لمرور السنوات الخمس المحددة في الاتفاق للمرحلة الانتقالية دون إنجاز متطلبات هذه المرحلة وفي مقدمتها الانسحاب الاسرائيلي من الأرض، ودون إنجاز الحل النهائي بين الطرفين وكان هناك إجماعاً إلى أن السبب في ذلك يعود أساساً لسياسات ومواقف الجانب الاسرائيلي الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن تجميده لعملية السلام.

ولذلك فإن المجلس المركزي يطالب المجتمع الدؤلي والأمم المتحدة وخاصة الدول الراحية والموقعة على الاتفاقيات بالعمل لإلزام اسرائيل على تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية وبما يؤدي إلى تنفيذ قرارَي مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، وبقية قرارات الشرعية الدؤلية ذات الصلة.

وفي نهاية الجلسات التي عقدها المجلس على مدى ثلاثة أيام قرر المجلس ما يلي:

لؤلاً: اعتبار اجتماعات الدورة الحالية للمجلس مفتوحة على أن يعود إلى الاتحاد في جلسة عامة خلال شهر حزيران القادم.

ثانياً: المضي قدماً في اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها، وتكريس سيادتها، من خلال تشكيل عدد من لجان العمل بما في ذلك اللجنة الخاصة لوضع مشروع دمتور للدولة وفي هذا الصدد يرحب المجلس باستجابة الأمين العام لجامعة الدول العربية د. عصمت عبد المجيد للطلب الفلسطيني لتشكيل لجنة عربية عليا برئاسته للمساعدة في صياغة مشروع الدستور.

ثالثاً: يكلف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية بدراسة رسائل الدول الراحية والتعامل معها بما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

رابعاً: يؤكد المجلس على الأهمية المركزية لمدينة القدس، وعلى أن جميع الإجراءات والترتيبات التي قامت وتقوم بها إسرائيل كقوة احتلال في القدس وغيرها، هي إجراءات لاغية وباطلة وغير شرعية ويجب التوقف عنها والتراجع عن نتائجها، وفي هذا المجال يؤكد المجلس على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ويقدر عالياً موقف الاتحاد الأوروبي الأخير حول القدس. ويشن كذلك المواقف الثابتة للدول العربية والإسلامية وعدم الانحياز تجاه القدس.

خامساً: يدعو المجلس قوى شعبنا إلى التصدي بجميع الطاقات الوطنية لسياسة الاستيطان وسلب الأراضي وهدم البيوت والطرق الالتفافية وأعمال التهويد المنصرية الجارية في القدس وجميع الأراضي الفلسطينية، ويؤكد المجلس استناداً للقانون الدولي ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن عدم شرعية وبطلان هذه السياسات والممارسات العدوانية، ويكلف المجلس اللجنة التنفيذية باتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة هذا الخطر، وفي هذا السياق يرحب المجلس بعقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة في ٩٩/٧/١٥ ويدعوه إلى اتخاذ الإجراءات المقررة في الاتفاقية لإلزام إسرائيل بتنفيذها على الأرض الفلسطينية المحتلة.

صالحاً: يحيي المجلس صمود أسرارنا ومعتقليننا الأبطال في سجون الاحتلال، ويؤكد على التصميم على إطلاق سراحهم، وإنهاء معاناتهم.

صالحاً: يؤكد المجلس على ضرورة تعزيز مسيرة بناء الوطن وتكريس سلطة القانون والممارسة الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني.

إن المجلس المركزي يحيي صمود شعبنا العظيم، والتفافه حول قيادته للوطنية، ويدعو إلى مزيد من اليقظة والاستعداد في هذه اللحظات التاريخية من مسيرة شعبنا الكفاحية، ويؤكد بكل ثقة أن الفجر آت، والنصر آت.

ملحق رقم ٨

حول نتائج أعمال المجلس المركزي الفلسطيني

٩٩/٤/٢٩

إن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين انطلاقاً من موقعها المسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية ومن حرصها الدائم على مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية تؤكد أن مشاركتها في أعمال المجلس المركزي الفلسطيني تعبر عن التزامها في الدفاع عن القضية الوطنية وصونها من الأخطار التي تتعرض لها.

وقد أكدت الجبهة في اجتماع المجلس المركزي موقفها بوضوح من الخيارات المطروحة على جدول أعماله وطالبت بلمعة صريحة ضرورة التأكيد على انتهاء المرحلة الانتقالية في الرابع من أيار القادم والتقدم إلى الأمام بالإعلان عن بسط سيادة دولة فلسطين على أراضيها المحتلة بعدوان ١٩٦٧ وفي مقدمتها القدس العاصمة وبوقف العمل بجميع الالتزامات التي فرضتها الاتفاقيات على الشعب الفلسطيني والتي تنتهك مع حقه الكامل في ممارسة سيادته على أرضه، وبإلتمسك بحقوق شعبنا اللاجئ في العودة وفقاً للقرار ١٩٤ وغيره من قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وقد أعلن وفد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في ختام مداولات المجلس صباح اليوم أن النقاش الذي جرى أكد قناعة الجبهة بصوابية هذا الموقف الذي يمكن جوهر المبادرة السياسية التي أطلقها المؤتمر الوطني الرابع للجبهة في أيار

١٩٩٨ وبضرورة الالتزام بموعد الرابع من أيار كموعداً لانتهاء المرحلة الانتقالية وترتيباتها وإعلان سيادة الدولة على أراضيها وأن الجبهة ستواصل نضالها من أجل اتخاذ هذا القرار الحاسم داخل منظمة التحرير الفلسطينية وفي صفوف جماهير شعبنا، ولكن الجبهة ترى أن نتائج اجتماع المجلس المركزي تترك الباب مفتوحاً لمواصلة الحوار والتفكير المشترك بهدف تدارك الأخطار التي تتطوي عليها مواقف بعض الاتجاهات التي تدعو لتمديد رسمي للمرحلة الانتقالية استجابة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية، كما تترك الباب مفتوحاً لمواصلة النضال مع جميع القوى الوطنية والديمقراطية والإسلامية من أجل الحيلولة دون تقديم تنازلات إضافية تحت ضغط الإدارة الأمريكية وحكومة إسرائيل ولمواصلة النضال من أجل الإمساك بزمام المبادرة واعتماد الخيار الوطني الحقيقي بإعلان بسط سيادة دولة فلسطين على أراضيها المحتلة بعدوان ١٩٦٧ ووقف العمل بالالتزامات التي تتعارض مع هذا الحق وإعادة بناء المفاوضات لترسو على مفاوضات بين دولتي فلسطين وإسرائيل وعلى قاعدة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والأرض مقابل السلام وحق شعوب ودول المنطقة في العيش في أمن واستقرار بما فيها دولة فلسطين.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

ملحق رقم ٩

مذكرة حول الخطوات المقترحة لتنفيذ قرارات المجلس المركزي في جلسته الأخيرة^(١)

الأخ رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس دولة فلسطين المحترم
الأخ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني المحترم

في التاسع والعشرين من نيسان الماضي اتخذ المجلس المركزي قراراً نص على «المضي قدماً في اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها وتكريس سيادتها من خلال تشكيل عدد من لجان العمل بما في ذلك اللجنة الخاصة لوضع مشروع دستور الدولة». وفي ختام مداولات جلسته العامة أحال المجلس مهمة تنفيذ هذا القرار إلى هيئة مكونة من مكتب رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير كلفت بتسمية اللجان المفترض تشكيلها وتحديد وظائفها والتنسيق بينها استعداداً لتقديم حصيلة أعمالها إلى الجلسة العامة للمجلس التي تقرر أن تعقد خلال شهر حزيران القادم.

لقد مرت أسابيع عدة ثمينة منذ أن اتخذ هذا القرار دون أن تدعى الهيئة المكلفة بتنفيذه إلى الاجتماع، ودون أن يتم تشكيل اللجان التي نص عليها قرار المجلس أو بدء أعمالها. إن هذا التأخير يوحى بعدم الجدية في التعامل مع قرار المجلس باعتباره قراراً باستكمال إعداد مقومات إعلان السيادة تمهيداً لاتخاذ القرار الحاسم بهذا الشأن في جلسة المجلس المقبلة في الشهر القادم.

(١) صدرت هذه المذكرة بتاريخ ١٩/٥/٧٣.

لقد أبدت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ما يكفي من المرونة في التعامل مع النصائح الدولية التي دعتها إلى إجراء اتخاذ القرار النهائي بشأن الدولة إلى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية. ورغم أننا لم نكن نرى ضرورة لهذه المرونة، ودعونا بإلحاح إلى الالتزام بالربع من أيار كموعد ملازم لإنهاء المرحلة الانتقالية وإعلان السيادة الوطنية على أرض دولة فلسطين حتى حدود الرابع من حزيران ٦٧، فهي نحن الآن قد تجاوزنا استحقاق الانتخابات الإسرائيلية وأن الأوان لقرار حاسم يستمر نتائجها التي نرى من الضرورة بمكان أن تتم قراءتها بدقة فائقة دون إغفال ما يتجبع من فرص ودون إغراق في الأوهام والرهانات العقيمة في آن.

لقد شكلت نتائج الانتخابات هزيمة قاسية لنهج التطرف اليميني وعكست ضيق صدر الناخب الاسرائيلي بسياسات التعنت والتصلب من استحقاقات السلام والتي بلغت ذروتها على أيدي حكومة نتنياهو. ولكن البديل الذي أقرزته الانتخابات لا يشكل ضماناً لانتهاج سياسة تقود إلى سلام متوازن يلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية لشعبنا. ومنذ اللحظات الأولى لانتخابه أعاد باراك تأكيد ميوله الصورية وبدأ سلسلة من المناورات الهادفة إلى لجم الميل الذي عبر عنه الناخب الاسرائيلي وإلى أحداث توازن في المؤسسة الحاكمة يسمح له بانتهاج سياسة متشددة لا تعكس إرادة ناخبيه بقدر ما تترجم اللات التي تمسك بها بعد انتخابه (لا للانسحاب من القدس، لا لعودة اللاجئين، لا للعودة إلى حدود ٤ حزيران ٦٧، لا لتفكيك المستوطنات، لا للسيادة الفلسطينية الكاملة).

إن سياسة فلسطينية تقوم على الرهان على ما يمكن أن يقدمه باراك طوعاً لدفع مسيرة السلام هي سياسة عقيمة سوف تمكن باراك من ضمان النجاح لمناورته الهادفة للاكتفاف على إرادة ناخبيه وتحييد المكاسب التي حققها قوى السلام.

إن استثمار نافذة الفرص التي فتحتها نتائج الانتخابات الاسرائيلية يتطلب بالعكس سياسة جريئة للضغط على باراك وتضييق هامش المناورة المتاحة له ووضعه على المحك في مواجهة أمر واقع فلسطيني يمثل اختباراً ملموساً أمام

ناخيه لمدى جدية التزامه بالسلام.

إن هذا يطرح مجدداً، وبإلحاح، ضرورة المبادرة إلى اتخاذ قرار حاسم بإعلان سيادة دولة فلسطين على أرضها التي احتلت بعدوان ٦٧، ذلك القرار الذي باتت الشروط مؤقتة أكثر لتجعله في ضوء نتائج الانتخابات الاسرائيلية بما كشفت عنه من ميل نحو السلام يمكن أن يطور أية ردود فعل اسرائيلية عدوانية محتملة إذا ما تم استشهاده فوراً دون السماح له بأن يتكلم بفعل مناورات باراك.

انطلاقاً من هذه القناعة الراسخة فإن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تدعو إلى المباشرة فوراً في تطبيق قرار المجلس المركزي، ابتداءً بعقد اجتماع مكتب رئاسة المجلس واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير للبحث في تسمية لجان العمل التي أقرها المجلس وتحديد وظائفها ومباشرة أعمالها بالسرعة الممكنة كي تتمكن من تقديم نتائج أبحاثها إلى الجلسة العامة للمجلس التي نقترح أن تعقد في موعد لا يتجاوز منتصف حزيران القادم. ونحن نرى أن ذلك يمكن أن يميز الروح الإيجابية التي سادت أعمال المجلس بما يجعل منها منطلقاً لحوار وطني شامل وجاد تشارك فيه جميع قوى وفصائل شعبنا وشخصيته الوطنية الوازنة.

ولغرض تسهيل عمل الهيئة فإن الجبهة تتقدم بالاقتراح التالي كأساس للنقاش بشأن هيكلية وطبيعة لجان العمل التي نراها ضرورية لدراسة الخطوات والإجراءات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة وتكريس سيادتها تنفيذاً لقرار المجلس المركزي:

أولاً - اللجنة الخاصة بوضع مشروع الدستور: رغم الأهمية السياسية الفائقة لتشكيل لجنة عربية برئاسة الأمين العام للجامعة لمرئية للمساعدة في صياغة مشروع الدستور، فإن هذا لا يغني عن ضرورة تشكيل لجنة فلسطينية لوضع مسودة دستور الدولة، استناداً إلى وثيقة إعلان الاستقلال. ومن الأهمية بمكان أن تضم هذه اللجنة ممثلين على مستوى قيادي عال لجميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة إلى جانب شخصيات وطنية وازنة (من الوطن والمشتات) وخبراء قانونيين،

توخياً لأقصى درجة من التوافق الوطني على مبادئ مسودة الدستور ومضمونها.

ثانياً - لجنة صياغة إعلان السيادة: نقترح أن تتشكل هذه اللجنة من ممثلين قياديين عن جميع القوى الوطنية والإسلامية للفاعلة الراغبة بذلك، وشخصيات وازنة، وخبراء قانونيين، وأن تكون مهمتها إعداد مسودة الإعلان الذي سيصدر عن المجلس المركزي بإنهاء المرحلة الانتقالية، مع انتهاء الفترة الزمنية المحددة لها، ورفض التمديد لترتيباتها بأي شكل من الأشكال (دون إعفاء إسرائيل من تنفيذ الاستحقاقات المترتبة عليها والتي كان يفترض أن تطبق خلال فترة السنوات الخمس الانتقالية)، وأن يتضمن هذا الإعلان التأكيد على أن إعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥/١١/١٩٨٨ بات ساري المفعول على أرض الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وأن دولة فلسطين لها وحدها حق السيادة الكاملة على هذه الأرض، وأن جميع الالتزامات والترتيبات التي تتناقص مع حق السيادة تعتبر باطلة ولاغية.

ثالثاً - لجنة صياغة قانون الجنسية: نقترح أن تكون مهمتها صياغة مسودة قانون الجنسية لدولة فلسطين استقلاً من وثيقة إعلان الاستقلال التي تؤكد كونها دولة للفلسطينيين أينما كانوا، مع التشديد على أن ذلك لا يعني انتقالاً من حق اللاجئين من أبناء شعبنا في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار الدولي رقم ١٩٤ .

رابعاً - لجنة وضع قانون الانتخابات التشريعية: ونقترح أن تتشكل من ممثلين للقوى والفعاليات الوطنية والإسلامية وشخصيات وطنية وخبراء قانونيين وأن تكون مهمتها وضع قانون ديمقراطي وعصري لانتخاب برلمان دولة فلسطين بما يضمن مشاركة جميع مواطني الدولة في الوطن والشتات في هذه الانتخابات وأن تجري على أساس مبدأ التمثيل النسبي بما يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الوضع الفلسطيني، ويضمن إعادة بناء الوحدة الوطنية للشعب بمشاركة كل قواه وتياراته الوطنية.

خامساً - لجنة الإعداد لانتخابات هيئات الحكم المحلي: في ضوء استمرار الوجود العسكري لقوات الاحتلال الاسرائيلي في معظم أراضي دولة فلسطين، ولحين جلائها، فإن الاستناد إلى إرادة الشعب الحرة المعبر عنها ديمقراطياً سيقى بشكل الركيزة الأساس لممارسة السيادة. ومن هنا الأهمية للفاصلة لتشكيل لجنة عمل للإعداد لإجراء انتخابات هيئات الحكم المحلي (من مجالس بلدية وقروية) وللإشراف على هذه الانتخابات باعتبارها من أبرز الخطوات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومقومات سيادتها. ونقترح أن يضع المجلس المركزي سقفاً زمنياً لإتمام هذه الانتخابات بحيث لا يتجاوز صيف هذا العام.

سادساً - لجنة صوغ السيادة التفاوضية والإشراف عليها: إن إعلان السيادة لا يعني، من الجانب الفلسطيني، نهاية العملية التفاوضية مع اسرائيل، بل يعني إرماءها على أسس جديدة. ونحن نقترح تشكيل لجنة من ممثلين على مستوى قيادي عال لجميع القوى الفاعلة الراغبة بذلك، وأعضاء من اللجنة التنفيذية والوفد المفوض، تتولى المهام التالية:

١- إعداد مسودة نداء يصدر عن المجلس المركزي يدعو حكومة اسرائيل إلى استئناف المفاوضات على أساس الاعتراف المتبادل بين دولتين سويتين: فلسطين واسرائيل.

٢- وضع رؤية دولة فلسطين لأسس العملية التفاوضية بحيث تجري على قاعدة قرارات للشرعية الدولية ذات الصلة، وفي إطار صيغة دولية تضمن إشرافاً دولياً جماعياً على عملية السلام تشارك فيه الأمم المتحدة ومئات القوى الدولية الفاعلة إلى جانب الولايات المتحدة، واستعادة للترابط والتنسيق بين المسارات العربية المعنية بالحل.

٣- صوغ مسودة وثيقة لإجماع وطني تحدد الحدود الدنيا التي لا يمكن إبرام اتفاق للحل الدائم دون ضمتها والتي نقترح أن تتضمن للنقاط التالية:

أ - الانسحاب الاسرائيلي الكامل إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ وذلك تطبيقاً للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ب - إبطال الضم الإسرائيلي للقدس العربية، عملاً بالقرار الدولي رقم ٤٧٨ (الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠)، والاعتراف بها عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

ج - تفكيك المستوطنات ورحيل الممتوطنين عملاً بالقرار الدولي رقم ٤٦٥ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠.

د - الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما يعني الاستقلال واستعادة السيادة الكاملة على أرضه الوطنية في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة.

هـ - التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة والتنفيذ الفوري للقرار ٢٣٧ الخاص بعودة النازحين.

سابعاً - لجنة إعداد برنامج للصمود والاستقلال الاقتصادي والمالي: ونقترح أن تتولى هذه اللجنة المهمات التالية:

أ - وضع خطة لتأمين مستلزمات الصمود من تموين وخدمات أساسية لمواجهة أية إجراءات إسرائيلية محتملة.

ب - وضع خطة للتحرر من أعباء اتفاق باريس المجحف والخطوات اللازمة لتوفير مقومات الاستقلال المالي والاقتصادي، بما في ذلك إصدار العملة الفلسطينية وتأمين تغطيتها وبلورة السياسات النقدية والمالية والجمركية والضريبية الملائمة لمصلحة الاقتصاد الوطني والقوانين اللازمة لتنفيذها.

ج - إعادة النظر في التوجهات الاقتصادية والمالية المعمول بها ووضع حد للفساد وإعداد موازنة تكشف تضمن وقف تبذير وإهدار المال العام وتوجيه الموارد المتاحة لتأمين مقومات الصمود الاقتصادي.

ثامناً - لجنة إعداد خطة التحرك السياسي: ونقترح أن تتولى مهمة إعداد خطة للتحرك على الصعيدين العربي والدولي لتوسيع نطاق الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين، والاعتراف بحقها في السيادة على أرضها، وتأمين قبول دولة

فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة.

تسماً - لجنة التعبئة الشعبية: ونقترح أن تتولى وضع خطة للتعبئة الشعبية الشاملة لجماهيرنا في الوطن والشتات للالتفاف حول الدولة الوليدة وإسنادها بتحريك جماهيري على أرض الوطن يهدف إلى مقومة الاستيطان والدفاع عن عروبة القدس وإجبار الاحتلال ومستوطنيه على الرحيل والجلء عن أراضي دولة فلسطين، واستنهاض دور جماهير شعبنا في الشتات، تأكيداً لوحدة شعبنا بكافة أماكن تواجده، لدعم إعلان الاستقلال وتأكيد التمسك بحق العودة وفقاً للقرار ١٩٤.

عشراً - لجنة الحوار والوحدة الوطنية: نقترح أن تضم ممثلين قياديين عن جميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة وشخصيات وطنية وازنة وأن تجري حواراً يهدف إلى بلورة القاعدة السياسية والتنظيمية لاستعادة الوحدة الوطنية في إطار م.ت.ف. بإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية وانتلافية شاملة تتسع لكافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني من خلال لتدخلت حرية للمجلس الوطني الفلسطيني في الوطن وحيثما أمكن في مواقع الشتات، وصوغ وثيقة شرف لإرساء العلاقة بين مختلف القوى السياسية الفلسطينية على أسس ديمقراطية وحضارية تستبعد اللجوء إلى القمع أو العنف كوسائل لحل الخلافات بين أبناء الشعب الواحد، وتحريم الاعتقال السياسي وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية.

الأخ رئيس الدولة، رئيس اللجنة التنفيذية

الأخ رئيس المجلس

إننا نأمل أن تسهم مقترحاتنا هذه في تسريع عملية تنفيذ قرار مجلسنا المركزي في جلسته الأخيرة لما فيه الخير لقضيتنا، وكلنا أمل أن تبادروا بالدعوة السريعة لاجتماع رئاسة المجلس واللجنة التنفيذية لهذا الغرض.

مع التقدير والاحترام

المكتب السياسي
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

أية متغيرات حملت الانتخابات الإسرائيلية وما هي انعكاساتها المحتملة؟

هشام أبو غوش

(I)

بنتيجة الانتخابات الاسرائيلية (١٩٩٩/٥/١٧) لرئيس الحكومة والكنيست الخمسة عشرة^(١) مقارنة بالانتخابات السابقة (١٩٩٦/٥/٣٠)، يتضح حجم التراجع الذي لحق باليمين الاسرائيلي بمقاييس هزيمة مرشحه لرئاسة الوزراء وانحسار التمثيل البرلماني لأحزاب اليمين، للصهيوني العلماني منها والديني الصهيوني، وما ترتب على هذا التراجع من إعادة إصطفاف للقوى والتوازنات السياسية في الكنيست:

- فمن جهة سقط نتنياهو مرشح اليمين لرئاسة الحكومة أمام باراك مرشح اليسار والوسط الصهيوني بفارق ١٢,١٦٪ من الأصوات. وحقق باراك ما بقي يبريز دونه في الانتخابات السابقة، حقق أغلبية في الوسط اليهودي (٥١,٥٪ مقابل ٤٨,٣٪ لنتنياهو) إلى جانب تليد ٩٤,٣٪ من الناخبين الفلسطينيين العرب (مقابل ٥,٣٪ لنتنياهو) يمثلون ٩,١٦٪ من أصل الـ ٥٦,٠٨٪ التي نالها بالإجمالي باراك (مقابل ٤٣,٩٢٪ لنتنياهو).

- ومن جهة أخرى تقلص^(٢) تمثيل أحزاب اليمين العلماني بما في ذلك تشكيلاته الأكثر تطرفاً من ٣٥ في الانتخابات السابقة إلى ٢٧ نائب، أي بخسارة ٨ نواب واختفاء حزبين من خارطة الكنيست: حزب كتلة مستوطنني الجولان (الطريق الثالث بقيادة أفيغدور كهلاني) وحزب الترانسفير (تسوميت بزعمة رفائيل إيتان)، فاز الأول على ٠,٧٪ والثاني على ٠,١٪ من الأصوات.

أما الاتحاد القومي فلا يتعدى كونه إعادة تأسيس لحزب موليدت (بزعمة رحبعام زنيغي) ومزدي بيني يبيش بعد مغادرته الليكود مع القسم الأكثر تطرفاً

(١) راجع الملحق رقم (١) حول توزيع مقاعد الكنيست لـ ١٥، والملحق رقم (٢) حول أعضاء الكنيست لـ ١٥ في الصفحتين ١٨٣ و ١٨٥.

(٢) نتائج قنخابات ٩٦: الليكود ٢٢ + تسوميت ٥ + موليدت ٢ + الطريق الثالث ٢ + ٤ من غيرهم. فضلاً لاحقاً إلى الاتحاد القومي.

نتائج قنخابات ٩٩: الليكود ١٩ + إسرائيل بيتنا ٤ + الاتحاد القومي ٤.

للمفدال، حزب المستوطنين، وعلى رأسهم حنان بورات (حزب تكوما، مسبقاً من مؤسسي حركة غوش إيمونيم) وتسفي هاتدل.. وهذا ما ينقلنا إلى اليمين الديني الصهيوني وممثله المفدال (الحزب القومي الديني) الذي خسر ٤ مقاعد في الانتخابات الأخيرة فهبط تمثيله من ٩ إلى ٥ نواب، بعد أن شهد تحولاً داخلياً لجهة الحد نسبياً من تطرفه حيث بات يحتل المقاعد الأولى على قائمته قيادة أقل تطرفاً من غلاة الاستيطان ودعائه الذين كانوا يتحكمون بتوجهات الحزب في الكنيست السابقة والذين انتشروا عن المفدال كما ذكرنا.

- أما على جبهة الأحزاب الدينية الأصولية (الحريدية) وهي بالأساس لحزب سياسية قطاعية، فقد جنب حزب شاس لليهود المغاربة والشرقيين، وهو حزب محتدل فيما يتعلق بقضية المفوضات والتسوية وسبق له تمرير تفققت أوسلو عندما كان شريكاً للعمل في الائتلاف الحكومي برئاسة رابين، جنب شاس أصواتاً هامة في الليكود في سياق حملة تعبئة واستنفار طفيفي رفعت مقاعده من ١٠ إلى ١٧.

قائمة يهودت هتوراه (المكونة من أغودات ישראל وديغل هتوراه) التي تمثل المتدينين الإشتناز كمبتدأ واحداً فارتفع تمثيلها من ٤ إلى ٥ نواب. وبالتالي ارتفع تمثيل الحزبين الدينيين والأصوليين (حريديم) من ١٤ إلى ٢٢ مقعداً، أي بزيادة ٨ مقاعد.

- بثمانية مقاعد أيضاً ازداد تمثيل أحزاب الوسط في الكنيست بمختلف تلاوينها، فقفزت من ١٠ إلى ١٨ نائباً^(١)، وذلك رغم انتقال القسم المحتدل من غيشر (٣ نواب في الكنيست السابقة) إلى خانة حزب العمل ضمن قائمة إسرائيل واحدة، ومن تراجع حزب إسرائيل بعاليه (للمهاجرين الروس) الذي يقف على تخوم الوسط يميناً من ٧ إلى ٦ نواب بعد الانشقاق الذي أفضى إلى تأسيس «إسرائيل بيتنا» حزباً ثانياً للمهاجرين الروس (في بيته فعلاً ضمن معسكر اليمين) حاز على ٤ مقاعد، مما رفع حجم التمثيل القطاعي الروسي من ٧ إلى ١٠ مقاعد بخض النظر عن الاصطفاف السياسي.

(١) نتلجج انتخابات ٩٦: غيشر ٣ + إسرائيل بعاليه ٧ (يمين وسط).

نتلجج انتخابات ٩٩: حزب الوسط (المركز) ٦ + شينوي ٦ + إسرائيل بعاليه ٦.

يعود تعزيز معسكر أحزاب الوسط إلى واقع دخول حزبين جديدين إلى الكنيست: شينوي، الأول، هو حزب قديم - جديد كان ممثلاً من خلال ناقلين ضمن قائمة ميرتس في الكنيست لـ ١٣ والـ ١٤، فأعاد تقديم نفسه حزباً مستقلاً (يمين وسط) في الانتخابات الأخيرة بعد انشقاق النائب إبراهيم بوراز عن ميرتس عام ٩٩، وتمكن من تحيئة قاعدة انتخابية سمحت له بفوز ٦ نواب من خلال رفع راية برنامج علماني «متشدد» كرد على تنامي ضغوط الأحزاب الدينية على مؤسسات الدولة وامتداد نفوذها إلى قطاعات واسعة في المجتمع الإسرائيلي^(١). أما حزب الوسط الثاني (حزب المركز) الذي تمكن من إيصال ٦ نواب إلى الكنيست، فهو حزب جديد جذب إليه أصواتاً من الليكود بعد خروج قيادات بارزة من صفوفه لتأسيس هذا الحزب الجديد، فالتقت معهم في هذا المسعى شخصيات قيادية في حزب العمل أو محسوبة عليه كمعسكر (نسيم زيفلي، لوري سافير، لمنون شلحك، داليا راين).

- لم تتج أحزاب اليسار الصهيوني^(٢) من منحنى التراجع الذي لحق بأحزاب اليمين وإن بمقدار أقل، فهبط منسوبها في الكنيست من ٤٣ إلى ٣٨ نائباً، لكنها حافظت رغم هذا التراجع على تقدمها على أحزاب اليمين العلمانية (١١ مقعداً) وعلى أحزاب اليمين العلمانية والقومية الدينية مجتمعة (٦ مقاعد).
- وأخيراً ارتفع تمثيل القوائم العربية^(٣) من ٩ (قلمتين) إلى ١٠ مقاعد (٣ قوائم).

- (١) ١٦,٧٪ من الأصوات الانتخابية عانت إلى حزبي شاس ويهودت هتوراه، أي أكثر من الليكود اليمني الصهيوني العلماني (١٤,١٪)، وحتى أكثر من قائمة إسرائيل ولدهة إذا ما ضمينا أصوات اللدال (٤,٢٪) ذي الطابع القومي - الديني المتدخل إلى شاس ويهودت هتوراه.
- (٢) نتائج انتخابات ٩٦: العمل ٣٤ + ميرتس ٩. نتائج انتخابات ٩٩: إسرائيل ولدهة (وعندها حزب العمل) ٢٦ + ميرتس ١٠ + شاس ولده ٢.
- (٣) نتائج انتخابات ٩٦: (حداش + تجمع الوطني الديمقراطي) + القائمة العربية الموحدة ٤. نتائج انتخابات ٩٩: حداش (بنون التجمع الوطني الديمقراطي وهاشم محاميد) ٣ + القائمة العربية الموحدة (شعار الإسلامي + الحزب العربي الديمقراطي + هاشم محاميد) ٥ + تجمع الوحدوي الوطني (عزمي بشارة + د. أحمد الطيبي) ٢.

(2)

إن هذه اللوحة تتطوي على إشكالية معروفة تواجه محاولة تصنيف الميلاسي للقوى السياسية في إسرائيل بين يمين ووسط ويسار انطلاقاً من المقاييس المتداولة: ١- الجانب الاجتماعي. ٢- العلاقة بالأحزاب الدينية والدين والدولة. ٣- الموقف من التسوية السياسية (عملية السلام).. حيث يقود تطبيق هذه المقاييس من أجل تحديد انتساب هذه القوى لأي من هذه الاتجاهات (للمسكرات) إلى كشف تناقضات، لا يمكن تجاهلها، في المواقع والإصطفات تبعاً للمقياس (المستوى) المطروح. رغم هذا التعقيد فإن المعطيات التي أوردناها حول نتائج الانتخابات وإصطفاف مختلف الأحزاب والقوائم الانتخابية يسلط الضوء على استخلاص رئيسي يقبه استترك هام:

- صوت الناخب الإسرائيلي بوضوح ضد التطرف، ضد اليمين الاستيطاني المتصلب، ضد سياسة التفتت والتهرب من استحقاقات التسوية التي بلغت ثقل، لا بل تلحق الضرر بعلاقات إسرائيل الدولية (بما في ذلك الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي التي عبرت جميعها بوضوح عن استيائها من جمود العملية التفاوضية محصلة حكومة نتنياهو مسؤولية ذلك)، وباتت تشكل عبئاً على مصالح هذا الناخب وتطلعاته اقتصادياً وأمنياً. وفي هذا السياق، وعلى الرغم من تركيزه في الحملة الانتخابية على القضايا الاجتماعية والداخلية، فقد اتسمت رسالة باراك إلى الناخب الإسرائيلي بوضوحها فيما يخص قضيتي المفاوضات والتسوية حيث أبلغ (دون أن يدخل في مجال التحديد وآليته) أنه سوف يتحرك سريعاً للتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، وأنه سينجز الانسحاب من جنوب لبنان في غضون عام ربيعاً باستئناف المفاوضات وتقدمها على المسار السوري.

إن موقف مرشحي منصب رئيس الحكومة حيال موضوع مفاوضات السلام كان بشكل عام هو الأكثر أهمية في تحديد وجهة تصويت الناخب من الموقف تجاه قضايا أخرى لا جدال في أهميتها كالوضع الاقتصادي وحكم القانون والعلاقة بين الدولة والمؤسسات الدينية وتجديد طلبات المعاهد الدينية. علماً إن قانون الانتخابات

المزدوجة (ورقة لرئيس الحكومة وأخرى لعضوية الكنيست) يسهل الجمع بين أولويتين (التسوية والمفاوضات من جهة، والقضايا الداخلية من جهة أخرى) دون تعارض ظاهر بينهما (التصويت لباراك من جهة، ولحزب آخر صاحب برنامج يفتقر في القضايا الداخلية أو غيرها عن رؤية باراك بدرجة أو بأخرى). إن تصويت أكثرية مستوطني الجولان لصالح باراك (٥٨,٥% مقابل ٤١,٤% لنتنياهو) لهو مؤشر على هذا المزاج المتمحور حول مركزية عملية السلام وتحديداً إخراج المفاوضات من جمودها واستعادة ديناميكتها نحو التسوية.

- على خلفية نظام التمثيل النسبي المعتمد في الانتخابات بعينة حجم تبلغ ١,٥%، أتى هذا التصويت متفاعلاً مع قلقون الانتخابات المزدوجة ليعزز الميل نحو مزيد من التفتت على قاعدة طوائفية / إثنية/ ثقافية متزايدة القسمة وضوحاً للمشاهد السياسي في الكنيست أدى إلى توسيع تمثيل للقوائم من ١١ إلى ١٥ قائمة تضم ٢٣ قوة (حزباً) ميليسية، لكن ضمن لصفائف سياسي واضح تؤكد محصلاته منحى الابتعاد عن التطرف اليميني، فاحتلت الأحزاب الصهيونية الممتدة طيفاً من اليسار الصهيوني (إسرائيل واحدة + ميرتس +١٠ شعب واحد +٢٠٣٨) مروراً بالوسط (المركز ٦) وحتى يمين الوسط (شيني +٦ إسرائيل بعاليه +٦) ١٢) ٥٦ مقعداً تصبح ٦٦ مقعداً بالإضافة المقاعد العربية. هذا طبعا دون احتساب المقاعد الـ ١٧ لثمن المنفتح على الطول الميليسية في إطار التسوية الجارية.

- لكن، وهنا يلجئ المستدرك، إذا كان الناخب الإسرائيلي قد صوت ضد التطرف، فليّيه لم يصوت بنفس الدرجة من الحسم لصالح خيار حكومي يدفع، بآلياته الداخلية المحض، مسيرة للتسوية السياسية إلى مستوى بلوغ نتائج حاسمة. إن البديل الذي تخضعت عنه الانتخابات الإسرائيلية سواء فيما يتعلق برئيس الحكومة المنتخب (باراك) المعروف بميوله للصقرية المعتدلة أو بتركيبية الكنيست الجديدة بتوازنها الدقيقة واستدارتها التحالفية المحتملة (وهذا ما درجت أو عودتنا عليه تقاليد العمل السياسي في إسرائيل)، لا يوفر وحده وبشكل تلقائي وبمعزل عن مساحات الضغط الخارجية، لا يوفر ضمناً للتقدم نحو سلام متوازن يلي الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني والحقوق العربية بشكل عام.

(3)

حرص باراك فور لتتخلبه على تأكيد - من بين أمور أخرى - لآلته المعروفة^(١). وهي لآلت وخطوط حمير تكير الظهر لجوهر الحقوق الوطنية الفلسطينية وتشكل جزءاً من منورة متعددة الاتجاهات ترمي إلى إضعاف زخم الميل الذي عبر عنه الفلخب الاسرائيلي لجهة الابتعاد عن التطرف اليميني، ومن أجل إحداث توازن في المؤسسة السياسية للحكمة (الكثيمت، الائتلاف الحكومي قيد الصياغة...) يرمي الأمور ويشد محصلة الخلطة السياسية نحو يمين الوسط.

تركيبة الكثيمت الجديدة (الخامسة عشرة) تتيج لباراك، مبدئياً، تشكيل حكومة تضم ممثلين من اليسار وحتى يمين الوسط وتحظى بدعم الكتل العربية بحيث تستند إلى أكثرية ٦٦ نائب. كما أنها تسمح بخوض تشكيلات تحالفية أخرى تحمل خياراً سياسياً واضحاً يدفع مسيرة التسوية السياسية إلى الأمام. غير أن باراك لم

(١) بعد إعلان فوزه ألقى راين خطاباً قال فيه ما يلي:

أ - كور التزامه بإخراج القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان في غضون عام.

ب - قسمي لتحقيق الفصل بين الاسرائيليين والفلسطينيين مع الحفاظ على ما وصفه بخطوط حمراء أربعة:

١- الإبقاء على القدس موحدة وبالسيادة الاسرائيلية.

٢- هم العودة إلى حدود ٦٤/٦٤.

٣- هم السماح لأي جيش أجنبي بالمرطقة إلى لغرب من نهر الأردن (أي تفويض أو تقيد الدولة الفلسطينية على مستوى مضمونها السويدي + الحدود القريبة أي منطقة الأغوار / نهر الأردن، والعمابر الحدودية تحت السيطرة العسكرية / الأمنية الاسرائيلية).

٤- بقاء معظم المستوطنات في الضفة وغزة في ثكثات (كثل) استيطانية تحت سيادة اسرايل.

ج - طرح لية تسوية دقمة مع لجلاب الفلسطيني على استفتاء علم قبل أي تنفيذ لها.

د - سوريا: صق الإسحاب كصق السلام، والتطبيع وجوهر الترتيبات الأمنية + طرح لية تسوية مع سوريا على استفتاء عام قبل تنفيذها.

ينطلق من هذه الاحتمالات خيار فضلية أولى، بل أثر الإفادة من الكتيبت الحالية وما تنتيحه من مجال للمنورة يمينا وما تستبطنه من خيارات متعددة من أجل أن يمارس سياساته المتشددة بصرف النظر عن تطلعات نلخيه كما عبروا عنها في صندوق الاقتراع.

من هنا توجه باراك لأوسع ائتلاف حكومي (سياسي) ممكن، هذا التوجه الذي تحكمه اعتبارات عدة: أهمية الاستحقاقات المقبلة في ضوء استئناف المفاوضات على مختلف المسارات. عدم تكرار تجربة حكومة رابين ذات القاعدة النيابية الضامرة، فكانت مضطرة للاستعانة بالأصوات العربية التي شكلت ما سمي بالكتلة المائعة. محاولة تجاوز الخلاف في المجتمع الاسرائيلي الناجم عن عوامل تصب في نقطة عدم توفر الدرجة المطلوبة من التوافق الوطني (القومي) الصام بين مختلف القوى (سياسية، طبقية، مجتمعية، طائفية..) بخصوص قضايا محورية في مقدماتها مفهوم الأمن والسلام ومضمونه المحدد ربطاً بالتسوية، قضايا من نمط هوية اسرائيل وعلاقتها بمحيطها وتاريخها وعلاقة الدولة بالدين وبالمجتمع المدني^(١)..

(١) ما يجري تناوله هنا لا يدور حول توافق الوطني (قومي) الصام بل حول مداه، درجته التي تسمح / تطل / أو تصعب اتخاذ القرارات التي تفرض نفسها وتقديم الحلول السياسية العملية للقضايا الكبيرة التي تواجه اسرائيل منذ تأسيسها، وبالتحديد قضيتي: سلام والأمن مع العرب وشروط التسوية مع شعب فلسطيني + العلاقة بين الدين والدولة، وبين الدين والقومية في الديانة اليهودية.. إن سخونة المجال واحتدام الصراع حول هاتين القضيتين لا يجري ضمن لهواء الاحتراب الأهلي الذي يتطوي على احتمال التدمير الذاتي أو تفويض مراكز الهيكل، بل ضمن لتسليم بالمعلومات القلقة للدولة والمجتمع وليس على قاعدة رفضها.

وبهذا المعنى فإن الحالة التي سادت اسرائيل قبيل اغتيال رابين (٩٥/١١/٤) وأدت إلى هذا الاغتيال - على عكس ما تم الترويج له في حينه - لم يكن مقدمة لحرب أهلية، وهي ليست حالة نمطية قابلة للتكرار بنفس السوية أو ما يتعداها، للمجتمع الاسرائيلي ألياته المجرية في إدارة الصراع السياسي على خلفية صياغة متجددة لإطار وطني عام. وفي هذه المرحلة فإن هذا التوافق يرتكز إلى: التسليم بوحدة الدين والأمة وبالعلاقة الاسرائيلية الخاصة بين الدين والدولة، هذا دلتلياً. وخارجياً: التسوية من خلال المفاوضات مع

إن هذا التوجه نحو الائتلاف الحكومي الواسع يضع باراك أمام خيارين: حكومة موسعة تضم شاس، أو حكومة وحدة وطنية تضم الليكود. وبناء على هذا الخيار مستحده توجّهات الحكومة وأولوياتها في السياسة الداخلية والخارجية:

- الحكومة الموسعة يترتب عليها إعطاء وتيرة البحث والبت بالملفات الداخلية الساخنة المتعلقة بقبول خدمة طلاب المدارس الدينية في الجيش (٥٠ ألف طالب) والتسليم بألوية القوانين للوضعية والمحكم المدنية على المحاكم الدينية وأحكام الشريعة اليهودية، وموازنات المعاهد الدينية، وعلاقة المؤسسات الدينية بالدولة عموماً.. لكن بالمقابل وفيما يتعلق بعملية التسوية السياسية وإدارة المفاوضات، فإن مشاركة شاس لن تعيق توجّهات باراك في هذا المضمار.

- حكومة «وحدة وطنية» بمشاركة الليكود تؤدي إلى تأخير استئناف المفاوضات وإلى إقبال حركة تقدمها عموماً بحكم المعارضة المعلنة من قادة الليكود وشارون تحديداً للانسحاب من الجولان والمناطق الفلسطينية (الانسحابات جزئية ومقابل ترتيبات أمنية يندرج فيها اقتطاع مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية..). حكومة وحدة وطنية تعني موقفاً أكثر تصلباً في الملفات الخارجية ذات الصلة بالمفاوضات والعملية السياسية، لكنها تعني موقفاً أقل تشدداً في القضايا الداخلية.

← المحيط العربي، لكن من موقع رجحان لميزان القوى لصالح إسرائيل + التسليم بأوسلو إطاراً للتسوية مع الفلسطينيين (حكومة ائتلاف اليمين - الدينني وقت على إقتافين في إطار عملية أوسلو: الفخيل وواي ريفر).

أما الصراع الذي ما زال دافعاً وعقوبة: عدم توفر الدرجة الكافية من الوفاق الوطني العام، فإنه يتناول كيفية ترجمة كل هذا، وبالتسوية لأوسلو تحديداً ما يلي: ماذا يترتب على هذا التسليم من إعراف بالحق الفلسطيني في إطار التجاذب الإسرائيلي الداخلي بين حدين: الحل الثوري (لأرض إسرائيل) الذي يستبعد قرارات الشرعية الدولية مخالفاً بشروط الحل المتوازن الذي يدونه لن يسود الاستقرار في المنطقة. وبالمقابل فالإقتصاص من كامل المشروع الصهيوني (المتفوق) يدخل بالأساس العقدي للكيان الصهيوني بما يترتب على ذلك من انعكاسات على الكيان نفسه.

هذه المعادلة الصعبة: حكومة وحدة وطنية تنقل تقدم عملية التسوية التي تعتبر أولوية، وأولوية التسوية التي تملي تراجعاً في المواقف الإصلاحية في المجال الداخلي هي التي تفسر الفترة المديدة التي تستغرقها المشاورات مع مختلف الكتل النيابية^(١).

(١) نالت الحكومة المشكلة الثقة في ٩٩/٧/٧، أي بعد قضاء حوالي ٥٠ يوماً على الانتخابات، واستندت إلى ٧ كتل سياسية تضم ٧٤ نائباً. من اليسار: إسرائيل ولهدة + ميرتس. من الوسط: حزب المركز. من اليمين الوسط: إسرائيل بعاليه. حزبين دينيين أصوليين: شاس + يهودت هتوراه. حزب المستوطنين: المفدال.

(4)

في ظل هذا التكوين للكتيبت وما ينطوي عليه من احتمالات للمنورة يميناً، فإن الرهان على ما يمكن أن يقدمه باراك طوعاً لدفع مسيرة التسوية هو رهان في غير مكانه. إن الكلام عن الانسحاب من لبنان في غضون عام، واستئناف المفاوضات مع سوريا، وتطبيق مذكرة واي ريفر والتقدم السريع نحو مفاوضات الوضع الدائم وصولاً إلى اتفاق حول الحل النهائي... هذا الكلام الذي يوحى بنمط من التعاطي الجدي مع مسيرة التسوية على خلاف ما عهدناه من مرحلة حكومة نتنياهو، هذا الكلام بدأت ظلال الشك تحيط به أو ببعض جوانبه ما أن نقشع غبار المعركة الانتخابية وبدأت رحلة العودة من الشارع الانتخابي الاستقطابي إلى الكلام السيلسي المحدد. وفي هذا الإطار يلاحظ ما يلي:

أولاً: إن خطة باراك للانسحاب من لبنان كما طرحت جريدة «يديعوت أحرونوت» (٩٩/٥/٢٠) خطوطها الرئيسية^(١) بعيدة الصلة عن تنفيذ القرار ٤٢٥

(١) إن الخطوط الرئيسية للخطة المذكورة (رابع ملحق رقم ٤ ص ١٨٩) تلخص ما يلي:

- أ - وقف عمليات المقاومة، أو وقفها لفترة محدودة بالحد الأدنى، إلى أن يتضح بأن المفاوضات تتقدم على المسار السوري.
- ب - فقط عندما تدخل هذه المفاوضات مرحلة متقدمة، يبدأ البحث في انسحاب الجيش الإسرائيلي، على مرحلتين، إلى الحدود الدولية وإخلاء الجيش اللبناني وقوة دولية إلى كل المناطق التي ينسحب منها الجيش الإسرائيلي وتقديم ضمانات أمنية شخصية لرجال جيش لبنان الجنوبي.
- ج - وقبل استكمال مفاوضات مع سوريا حول الجولان تبدأ عملية إعادة قشور الجيش الإسرائيلي إلى الحدود الدولية، وبالمقابل تنتشر القوة الدولية في المنطقة، على أن تبقى هذه القوة إلى أن يهدم اتفاق كمل ومواقع مع سوريا ولبنان.
- د - ولقط حين يحرز الاتفاق مع سوريا، يكون الاتفاق العسكري الإسرائيلي - اللبناني أيضاً مضموناً من سوريا، تنقل القوة الدولية ما تسميه إسرائيل بالمنطقة الأمنية نهائياً إلى لبنان.

القاضي بالانسحاب إلى الحدود الدولية بدون قيد أو شرط، فضلاً عن القرار ٤٢٦ الذي يلحظ آلية استلام وتسليم للمناطق التي ينسحب منها جيش الاحتلال الإسرائيلي بواسطة الأمم المتحدة، وهي الآلية التي تحل الجيش اللبناني بدلاً لجيش الاحتلال دونما تأخير..

إن هذه الخطوة، باختصار، التي تضع تطبيق القرار ٤٢٥ خلف ظهرها، ترمي إلى وقف المقاومة، ونشر قوة دولية (لا علاقة لها بالأمم المتحدة) تحمي الجيش الإسرائيلي المحتل إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق على المسار السوري. وبهذا المعنى فإن هذه الخطوة التي تدعي للتعامل مع كلا المسارين اللبناني والسوري، إنما ترمي إلى تخليص إسرائيل من ضغط المسار اللبناني بفعل دور المقاومة وإلى إضعاف المسار اللبناني بفكه عن المسار السوري، في سياق الأفراد بكل مسار على حدة. إن خطة براك تؤدي من حيث الوظيفة والمضمون إلى عزل كل مسار عن الآخر من أجل للضغط على المسار السوري من جهة وعلى الوضع الداخلي في لبنان من جهة أخرى.

ثانياً: أما استئناف المفاوضات على المسار السوري، والأهم استئناف انطلاقاً من النقطة التي توقفت عندها، فإن استعدادات براك حتى اللحظة لا تتعدى حدود الإعلان عن ذلك على قاعدة التفاهات التي كانت والقضايا التي اتفق عليها بدون إضافة أو تفسير.

وهذا الضوضاء والتعميم المتعمد إنما يرمي لاستئناف المفاوضات دون التزامات محددة وقاطعة من قبل الجانب الإسرائيلي، في إطار المناورات المعروفة على مطلب سوريا الواضح في إنجاز الانسحاب إلى حدود ٦٤/٦/٤. وهو مطلب يرفضه براك تارة بالتطلي وراء الصيغة حمالة الأوجه، للمعادلة المعروفة لرابين: «عق الانسحاب كعق السلام والتطبيع وجوهر الترتيبات الأمنية»، وتارة أخرى بالنص للصريح عندما يتكلم عن ضرورة بقاء إسرائيل في المنطقة الواقعة شمال وشرق بحيرة طبريا لمنع مشاطنة سوريا لهذه البحيرة. وثمة قول معروف عن براك أثناء المفاوضات مع سوريا قبل انقطاعها: «باعتباري رئيساً لهيئة الأركان، لن أوصي بقسحب من هضبة

الجولان، لكنني سألتزم بأي قرار يتخذه الإطار السياسي».

إن السلام من منظور اسرائيل يشمل مطالب أمنية وتطبيعية تتجاوز المعمول به مع مصر والأردن، بما في ذلك المطالبة بإقامة نقاط مراقبة وإنذار مبكر على الأراضي السورية، الأمر الذي ترفضه سوريا بشكل واضح.

ثالثاً: أما بالنسبة لاتفاق واي ريفر الذي ينص بجانب منه على تنفيذ المزيد من إعادة الانتشار في الضفة الغربية، إما من خلال مفاوضات لهذا الغرض كما هو الحال بالنسبة للمرحلة الثالثة، أو بنقل مساحات محددة في غضون ١٢ أسبوعاً كما هو الحال بالنسبة للنهضتين الأولى والثانية^(١)، هذه العملية التي جمدها نتنياهو في ٩٨/١٢/٢٠ بعد إنجاز إعادة الانتشار شمالي الضفة الغربية^(٢)، فإن باراك يحول تأجيل إعادة الانتشار (وبالتحديد النهضة الثالثة التي لم يقع التفاوض بشأنها بعد) إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق حول التسوية الدائمة، فهو يريد - بحسب تعبيره - رؤية مجمل الخارطة، خارطة التسوية الدائمة قبل أن يوافق على الانسحاب.

وفي هذا السياق نعيد للتذكير بموقف قديم لباراك من مسألة إعادة الانتشار، فقد امتنع عن التصويت على اتفاق أوسلو ٢ عندما كان وزيراً للداخلية في حكومة رابين باعتبار إعادة الانتشار قبل التوصل إلى اتفاق حول الوضع الدائم، يؤدي إلى تنازل اسرائيل عن أوراق مسلوحة هامة في التسوية الدائمة. وفي هذه القضية المحورية بالتحديد كن باراك على الدول أقرب إلى موقف اليمين من زلوية الدعوة إلى دمج التزامات المرحلة الانتقالية ضمن مفاوضات الوضع الدائم، ما يؤدي إلى مبالغة جزء من هذه الالتزامات بتنازلات فلسطينية في قضايا لحل الدائم.

(١) ١ % من منطقة ج إلى منطقة أ، ١٢ % من ج إلى ب (منها ٣ % محمية طبيعية) و ١٤,٢ % من ب إلى أ، بحيث ترسو بختام عملية إعادة الانتشار هذه مساحة المنطقة أ على ١٨,٢ %، و ب على ٢١,٨ %، و ج على ٦٠ %.

(٢) حيث تم نقل ١,٨ % من ج و ٥ % من ب إلى المنطقة أ، فاضحت المساحات كما يلي: أ - ٩,٨ %، ب - ١٩ %، ج - ٧١,٢ %، من مساحة الضفة الغربية مستقطعة منها مساحة القدس.

إن عدم تطرق ورقة «إسرائيل ولحده» حول «خطوط أساس الحكومة»، في إطار التأكيد على احترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية، إلى الالتزام نصاً بتنفيذ واي ريفر^(١)، إلى جانب مداراته للقوى المعارضة لـواي ريفر والمخاطبة في الوقت نفسه للمشاركة في الحكومة (على غرار يهودوت هتوراه والمغdal...)، يرمي إلى إلقاء الباب مفتوحاً أمام التملص من جوانب رئيسية من هذا الاتفاق الذي ترك عناويناً كثيرة للتفاوض، فالالتزام بالتنفيذ يطول القضايا المنصوص عليها بشكل محدد وليس تلك المحالة إلى للتفاوض (النقطة الثالثة بشكل خاص إلى جانب قضايا أخرى من نمط: المرفأ، المعابر...).

ويبقى الأهم: إن خلو خطوط الأسس من أي ذكر لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس للتسوية مع الفلسطينيين يؤكد استمرار نفس النهج الذي تكرر منذ اتفاق إعلان المبادئ: الأراضي الفلسطينية المحتلة هي أراضٍ متنازع عليها، والهدف من المفاوضات ليس الانسحاب منها لممارسة حق تقرير المصير عليها، بل الاتفاق على نطاق الكيان الفلسطيني الذي يوطر الفصل بين الاسرائيليين والفلسطينيين تبعاً لجغرافية انتشار الكتل الاستيطانية الرئيسية وحدود القدس الكبرى والاعتبارات الأمنية الاسرائيلية والموقع التاريخي (الدينية).

(١) «ستحترم الحكومة وستنفذ الاتفاقات التي وقّعت عليها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية وستصر على أن تقوم السلطة الفلسطينية أيضاً باحترام هذه الاتفاقات وتنفيذها». إن هذا الإصرار يرد في سياق ويغرض للتأكيد على ما يسمى بالتبعية.

(5)

ما تقدم يقود إلى السؤال التالي: هل باراك هو صيغة أخرى، ربما معجلة لنتنياهو؟ هل نقف بعد الانتخابات الامراتيالية أمام استبدال لشخص وأسلوب أم لبرنامج واتجاه عمل؟

وجوابنا هو: نحن أمام تغيير مهم في المؤسسة الحاكمة الاسرائيلية، أي في الكنيست والائتلاف الحكومي المتوقع (تكويناً وبرنامجاً وأولويات في هذا البرنامج). هذا ما يعكسه اصطفاك القوى وتوازنها في الكنيست على خلفية وبسبب من تنامي الإدراك لدى الرأي العلم الاسرائيلي بالمنسوب الضحل لثلاث سنوات من حكم اليمين الايديولوجي، سنوات اتسمت بالجمود التقفوضي واستحكام العزلة الخارجية، وتراجع في الاقتصاد، والخلل في أولويات الاستثمار، وفي احتدام الصراع بين الأصولية اليهودية والطبقية الصهيونية، وفي علاقة الدولة بالمجتمع، وفي مفهوم دولة القانون الخ... .

وفي هذا الإطار، فإن عنوان المفاوضات ومسار التسوية هو العنوان الأهم من بين القضايا المطروحة، لما يمثله أولاً من حيث محتواه، ونظراً لتأثر وارتباط عناوين رئيسية عدة بالعملية التفاوضية ومسار التسوية: العلاقات الخارجية والإقليمية، الواقع الأمني والاستراتيجي، الوضع الاقتصادي، أولويات الصرف (في المستوطنات أم في مدن التطوير في الجليل والنقب، المخصصات الاجتماعية في الموازنة، حصة المؤسسات المرتبطة بالأحزاب الدينية في مجالات التعليم والشؤون الاجتماعية...).

إجابات نتنياهو على هذه القضايا وبالذات المفاوضات ومسار التسوية كانت قاطعة وفجة: تجميد المسار التقفوضي مع سوريا ورهن الحل الإقليمي بضمان المصالح الاستراتيجية الأمنية والمقاي في الجولان. السعي إلى فصل المسارين اللبناني والسوري، والتمهيد لاستحلب أحادي الجانب من لبنان للتخلص من النزف

الدموي للاحتلال وللتخلص من ضغط الممارين المتلازمين. إطلاق يد الاستيطان وإدارة الظاهر حتى لاستحقاقات أو سولو.

لقد انحكمت علاقة نتنياهو بالمفاوضات بمبدأ التعطيل والإملاء لفرض الأمر الواقع السياسي - الاستيطاني - التوسعي تحت شعار خفض توقعات العرب والفلسطينيين وفرض التبادلية كأساس ومقدمة لتنفيذ أي اتفاق مهما كان جزئياً تاركاً لنفسه حق تعيين معايير هذه التبادلية الخ... وكل هذا ضمن منظور وسمي دائب لفرض الاستسلام بموازين القوى العسكرية المحض وبقوة الأمر الواقع مستمراً ضعف القيادة الفلسطينية ورفضها لتجميع عناصر القوة الفلسطينية والعربية وزجها في الصراع الدائر، ومستفيداً من محدودية الضغط الخارجي السياسي والمادي، هذا الضغط المشتب بين التحيز الأميركي وتواضع الدور الأوروبي والمجزي العربي.

أما باراك الذي ينطلق من أرضية التفوق العسكري لفرض السلام (!) (أو كما ورد في مسودة خطوط أسس الحكومة المقدمة من «إسرائيل واحدة»: إن صنع السلام يستند إلى جبروت الجيش الإسرائيلي والقوة الشاملة لإسرائيل، وعلى قدرة إسرائيل الردعية...)، فهو لن يتخلى بالتأكيد عن خط خفض التوقعات لدى العرب والفلسطينيين وسيتمسك بتطبيق مبدأ التبادلية...

لكن كل هذا على قاعدة التماطي الجدي مع المفاوضات لدفعها إلى الأمام وليس للتعطيل المتعمد لها. الأمر الذي يترتب عليه القبول بمساحة معينة تستوعب هدأً أدنى من مطالب الطرف الآخر^(١) دونما تراجع - في المسار الفلسطيني على سبيل المثال - عن الخطوط الحمراء المعلنة في خطاب النصر.

(١) في محاضرة ألقاها باراك في معهد دافان ورد ما يلي على لسانه: «كأ مستعد للموت في سبيل ما هو ضروري وحيوي. كأ مستعد التضال من أجل ما هو مهم. ولكن في المواضيع غير الحيوية التي من ناحيتها ترتقي إلى مستوى المرغوب فقط يجب أن ندرس إلى أي درجة هذه المواضيع حيوية للجانب الآخر، إذا كانت بالنسبة لنا مرغوبة فقط وفي الجانب الثاني حيوية يجب أن نعرف كيف نتقزل.

لقد بات معروفاً أن براك سيفتح عهده بزيارة واشنطن نظراً لأولوية إعادة بث الحرارة في العلاقات الثنائية، وليعطي الدليل للإدارة الأميركية على التزامه الحقيقي^(١) بالعملية السياسية قبل أن يقدم على خطوات محددة فيما يتعلق بالمفاوضات على الممارين السوري والفلسطيني. وسيركز براك هذه العملية بيده من خلال إقامة «إدارة سلام تخضع مباشرة له وتقوم على ثلاثة أطقم معنية بالممارات الثنائية الثلاثة بمشاركة ممثلين عن وزارة الخارجية والمستويات الأمنية، بينما ستقتصر المسؤولية المباشرة لوزارة الخارجية على المفاوضات متعددة الأطراف في إطار اللجان الخمس المعروفة (اللاجئين، المياه، البيئة، الأمن والتسلح...)» التي جمدت عملياً بعد مجيء نتنياهو.

• إن سياسة براك ستقود في المسار الفلسطيني إلى انفراجات محدودة ومؤقتة في مجرى عملية التسوية. لكن سرعان ما سيتجدد المأزق عندما يُكتشف بالملوس أن قرار عدم بناء مستوطنات جديدة يقلله قرار عدم تجفيف المستوطنات القائمة، وإن إعادة النظر في الهجمة الاستيطانية على التلال وتنتجها (٤٢) موقع استيطاني جديد) التي أطلقها شارون بعد كلون لول ٩٨ سيكون جزئياً وسيقبله السماح بما سمي النمو الطبيعي للمستوطنات. وسيعود المأزق إلى البروز عندما يستحق تنفيذ باقي التزامات واي ريفر: إعادة الانتسلر (النبضة الثالثة)، الإفراج عن المحتلّين، الممرين الأمنين، المرفأ... وسيزداد استحقاقاً عند بدء التفاوض على قضايا الوضع الدائم حيث الخطوط الحمر المعطنة.

• إن معطيات التسوية، من منظور اسرائيلي، على الممارين اللباني والسوري أقل صعوبة وتمقيداً لما هو قائم على المسار الفلسطيني وتحديدًا فيما يتعلق

(١) من أجل التأكيد على جدية براك في التعاطي مع المفاوضات وممار التسوية وإحراز تقدم ملموس على مختلف الممارات ليس تفصيلاً للتفكير بأن الانتخابات الاسرائيلية القادمة - وسطها العام ٢٠٠٣ - ستخلى عن أسلوب الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، الأمر الذي يعد براك إلى أحكام المؤسسة الحزبية ومحور تفكيرها - أي حزب العمل - التسوية في الموضوع الفلسطيني هو الحل الإقليمي الوسط قطاراً من مشروع كون.

بالجانب الترابي، فهناك تسليم بالاتصاحب من الشريط الحدودي في لبنان. أما المصالح الإقليمية على المسار السوري فتبقى محدودة وخاضعة لأولوية الاعتبارات الاستراتيجية /الأمنية/ المالية.. غير أن هذا لا يترتب عليه ابتداءً، أكثر من وضع المفاوضات على سكة الاستئناف ومن ثم التقدم قبل أن تنتصب الصعوبات الحقيقية التي سبق التطرق إليها.

وبشكل عام فإن درجة المرونة المفتوحة التي يمكن أن يبديها (أو يعتمدها) باراك على كل من المسارات الثلاثة سوف يشكل مدخلاً لاستخدام تكتيك الفصل بين المسارات العربية واللعب على تقلصاتها وتوظيف التقدم في أي مسار للضغط على المسار الآخر وليس العكس.

وهكذا، فإن الانفراج الذي ستشهده على الأرجح العملية التفاوضية في البداية سيكون نسبياً ومحدوداً ومتفاوتاً من مسار إلى آخر قبل أن يقود هذه العملية إلى التعثر، لكنه تعثر على طريق التقدم المحدود نحو التسوية دون بلوغ أهدافها وليس تعثراً على طريق النكوص عن هذه التسوية والمراوحة في المكان، كما كان الحال في فترة حكومة نتنياهو.

غير أن هذا الانفراج قبل بروز عوامل التعثر وتقدمها إلى الواجهة سيكون كافياً لحكومة باراك كي تعمل على تحسين صورتها على الصعيدين العربي والدولي، بمحاولة استئناف مسيرة للتطبيع مع الدول العربية، وفك طوق العزلة التي باتت تعاني منه إسرائيل دولياً بسبب تعنت نتنياهو، وسوف توظف الحكومة الاسرائيلية أية مكاسب تحرزها على هذا الصعيد لمزيد من الضغط على مسارات التفاوض العربية لابتزاز المزيد من التنازلات منها.

(6)

- في ضوء الواقع الجديد، وما أشير إليه من احتمالات، لية سياسة فلسطينية تصبح مطلوبة؟ والجواب هو: سياسة جريئة للضغط على باراك وتضييق هامش المناورة المتاح أمامه ووضعها على المحك في مواجهة أمر واقع فلسطيني يقوم على استعادة عناصر القوة للفلسطينية بركائزها الثلاث: (١) حركة جماهيرية متصاعدة للفعل والتأثير ضد الاستيطان والاحتلال وفي سبيل حق العودة. (٢) وحدة وطنية بين مختلف جميع مكونات الحركة الفلسطينية. (٣) موقف سياسي واضح، رسمي ومعلن بانتهاء المرحلة الانتقالية وإنهائها وإعلان سيادة دولة فلسطين على أراضيها.
 - إن الشروط باتت مؤتية أكثر لنجاح هذا الخيار في ضوء نتائج الانتخابات الاسرائيلية وما كشفت عنه من ميل نحو الابتعاد عن سياسات التطرف، وهو ما يمكن أن يستمر لتطويق أي ردود فعل اسرائيلية محتملة ولكن بشرط التحرك فوراً قبل أن تستهلكه - أي هذا الميل - مناورات باراك. وهذا يتطلب، بدوره، الإقدام فوراً على الخطوات الأربع التالية باعتبارها خطوات مترابطة ومتكاملة:
- ١- العمل على تطبيق قرار المجلس المركزي في جلسته الأخيرة (٢٧ إلى ٩٩/٤/٢٩) بشأن المضي قداماً في اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة المستقلة ومؤسساتها وتكريس سيادتها.
 - ٢- دعوة المجلس المركزي لاستئناف جلساته فوراً بهدف اتخاذ قرار إنهاء المرحلة الانتقالية وإنهائها وإعلان سيادة دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة بمعدل ٦٧ بما فيها القدس، وإبطال كافة الالتزامات والقراريات التي تتناقض مع حق الميادة.

٣- المشروع فوراً في إجراءات عملية لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني من خلال الشروع بالحوار الوطني والتقدم به بهدف استعادة الوحدة الوطنية على قاعدة البرنامج المشترك.

٤- المبادرة إلى التحرك لتوحيد الموقف العربي بهدف تحسين العلاقات مع جميع عواصم الطوق والعواصم العربية نحو إرساء العلاقات الفلسطينية - العربية على قواعد سليمة. وشرط نجاح وثبات هذا إعادة بناء الائتلاف الوطني في منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قواسم مشتركة تنتقل إلى سلام الشرعية الدولية وتقديم ورقة فلسطينية موحدة بهذا الخصوص.

• إن هذه الخطوات من شأنها أن تقود إلى التمهيد لاستعادة الترابط والتنسيق بين مسارات التفاوض العربية، وفرملة أية انفاعات عربية نحو استئناف التطبيع مع حكومة باراك بهدف الضغط عليه للتقدم خطوات ملموسة نحو السلام.

• ولكن مراكز القرار في السلطة الفلسطينية تميل، كما هو معروف، نحو سياسة أخرى: سياسة تقوم على التردد والرهان على معادلة أوسلو والدور الأمريكي واستعدادات باراك وانتظار ما يمكن أن يقدمه من خلال تطبيق الاتفاقات الموقعة. إن مواجهة هذا الميل، وما يمكن أن يقود إليه من نتائج مدمرة، يتطلب تصعيد الضغط السياسي والجماهيري المسلط على السلطة للعمل على دفعها للاستجابة لهذه الخطوات التي يتطلبها بلحاح الوضع المستجد.

آية متغيرات حملت الانتخابات الإسرائيلية

وما هي انعكاساتها المحتملة؟

الملاحق

- ★ رقم ١: توزيع مقاعد الكنيست الـ ١٥ (١٩/٥/٢٠)
- ★ رقم ٢: أعضاء الكنيست الـ ١٥
- ★ رقم ٣: الكتلة المشاركة في الحكومة الائتلافية الموسعة
- ★ رقم ٤: خطة من خمس مراحل (خطة باراك للسلام مع سوريا ولبنان)
- ★ رقم ٥: خطوط الأساس لحكومة باراك
- ★ رقم ٦: كلمة باراك أمام الكنيست لنيل الثقة بحكومته
(١٩/٧/٦)

ملحق رقم ١

توزيع مقاعد الكنيست الخامسة عشرة
على مختلف القوائم (٩٩/٥/٢٠)

اسم القائمة	مكونات القائمة	عدد المقاعد	الأسبوت (%)
١ - إسرائيل ولعدة	لعل (٢٢) + غشر (٢) + ميكا (١)	٢٦	٢٠,٢
٢ - الليكود	-	١٩	١٤,١
٣ - شليس	-	١٧	١٣
٤ - ميرتس	-	١٠	٧,٦
٥ - يسرائيل بطلاه ^(١)	-	٦	٥,١
٦ - شينوي ^(٢)	-	٦	٥
٧ - حزب الوسط ^(٣)	-	٦	٥

- (١) غيرها ناهان بعد تشكيل الحكومة في ٩٩/٧/٧ تقلص تمثيل يسرائيل بطلاه من ٦ إلى ٤ نواب.
- (٢) شينوي كان ممثلاً في الكنيست ١٢ و ١٤ بضمين: ابراهيم بوراق وأمنون روبنشتاين في قائمة حزب ميرتس وأشق عنها ابراهيم بوراق وحده عام ٩٩.
- (٣) تشكل حزب الوسط (المركز) من قادة بارزين في الليكود (اسحق مودعاي، روني ميلو، دان ميريبور)، التقوا مع شخصيات بارزة في حزب العمل أو محبوبة عليه كمصكر (تسميم زافلي، أوري سافير، أمنون شاهاك، دافيا رابين).

٨ - المفدال	-	٥	٤,٧
٩ - يهودت هتوراه	أغودات يسرائيل + ديقل هتوراه	٥	٣,٧
١٠ - القائمة العربية الموحدة ^(١)	الحزب الديمقراطي + الحركة الإسلامية + حزب الوحدة الوطنية	٥	٣,٤
١١ - الاتحاد القومي ^(٢)	موليت + حيروت + تكوما	٤	٣
١٢ - إسرائيل بيتنا ^(٣)	-	٤	٢,٦
١٣ - الجبهة الديمقراطية (حداش)	-	٣	٢,٦
١٤ - تجمع الوحدات الوطني ^(٤)	للتجمع الوطني الديمقراطي + الحركة العربية للتغيير	٢	١,٩
١٥ - شعب واحد ^(٥)	-	٢	١,٩
المجموع		١٧٠	٩٣,٣ %

(١) بقيادة عبد الوهاب بروفة وعبد الملك الدهمشة وهنشم محاميد.

(٢) بقيادة رحيم زانلي وبيني بيفن وحنا بورت. علماً أن بينن قشق عن التيكود.

(٣) تشكل من نابين قشقا عن إسرائيل بطواه تحالفا مع ليرمان (المدير السابق لمكتب رئيس الوزراء نتنياهو) وبقيادته.

(٤) لتجمع الوطني الديمقراطي بقيادة عزمي بشارة. الحركة العربية للتغيير بقيادة د. أحمد طويي.

(٥) رئيس هذه القائمة صير بوتس سكوتير همستروت، قشق عن حزب العمل عام ٩٩ ومعه حاييم كاتس.

ملحق رقم ٢

أعضاء الكنيست الخامسة عشرة
(كما في ٢٠ أيار / مايو ١٩٩٩)

- | | |
|--------------------------|-------------------------------|
| ١٩ - ابراهيم منيه | I - إسرائيل ولحده (٢٦ مقعداً) |
| ٢٠ - نواف مصالحه | ١ - يهود باراك |
| ٢١ - ابراهام يحزقئيل | ٢ - شمعون بيرس |
| ٢٢ - سوفيا لاندفر | ٣ - دافيد ليفي |
| ٢٣ - صالح طريف | ٤ - شلومو بن - عامي |
| ٢٤ - شالوم سمعون | ٥ - يوسي بيلين |
| ٢٥ - يوسي كاتس | ٦ - متان: قلناني |
| ٢٦ - شيري وايزمن | ٧ - أبراهام بورغ |
| II - الليكود (١٩ مقعداً) | ٨ - رعان كوهين |
| ١ - بنيامين نتنياهو | ٩ - عوزي برعام |
| ٢ - ميلقان شالوم | ١٠ - داليا ليتسنيك |
| ٣ - موشيه كتشاف | ١١ - بنيامين بن - الليحيزر |
| ٤ - ليمور ليفنت | ١٢ - حاييم رامون |
| ٥ - منير شطريت | ١٣ - ايلي غولد شميت |
| ٦ - جدعون عزرا | ١٤ - ابراهام شوحاط |
| ٧ - ناعومي بلومنتال | ١٥ - يائيل دايان |
| ٨ - اريئيل شارون | ١٦ - عوفر بينس - بلز |
| ٩ - عوزي لندلو | ١٧ - ميخائيل ميلكينور |
| ١٠ - رؤوفين ريفلين | ١٨ - مكسيم ليفي |

IV - ميرتس - إسرائيل الديمقراطية

(١٠ مقاعد)

- ١ - يوسي سريد
- ٢ - رن كوهين
- ٣ - حاييم أورو
- ٤ - امنون روبنشتاين
- ٥ - غلت مؤور
- ٦ - زهاغا غال - لون
- ٧ - أفشالوم فيلان
- ٨ - ايلان غلاون
- ٩ - ناعومي حزان
- ١٠ - حسنية جبارة

٧ - يسرائيل بنگاه (٦ مقاعد)

- ١ - נתان شرانمكي
- ٢ - يولي اينلشتاين
- ٣ - رومان برونفمان
- ٤ - مارينا سولونكين
- ٥ - غينادي ريفر
- ٦ - الكسندر تسينكر

VI - شينوي (٦ مقاعد)

- ١ - يوسف لبيد
- ٢ - ابراهام بوراز
- ٣ - يهوديت نوتوت
- ٤ - يوسف بلريتسكي
- ٥ - اليميزر زندبيرغ
- ٦ - فكتور بريلوفسكي

١١ - داني نافييه

١٢ - تساحي هنخي

١٣ - يسرائيل كاتس

١٤ - ميخائيل ايتان

١٥ - يهوشع متسا

١٦ - موشيه ارينز

١٧ - ابراهام هيرشمون

١٨ - تسبي ليفني

١٩ - أيوب القرا

III - شامس (١٧ مقعداً)

١ - ارييه غمليئيل

٢ - الياهو سويسا

٣ - الياهو يشاي

٤ - شلومو بنيزري

٥ - يتسحاق كوهين

٦ - امنون كوهين

٧ - نسيم دهان

٨ - دافيد أزولاي

٩ - دافيد تال

١٠ - يتسحاق فاكتين

١١ - رحاميم ملول

١٢ - مشولام نهاري

١٣ - يتسحاق سين

١٤ - نسيم زنيف

١٥ - يعيش يثير بيرتس

١٦ - عوفر حوشي

١٧ - يتسحاق غاغولا

IX - حزب الوحدة القومية (٤ مقاعد)

- ١ - رحبعلم زنيقي
- ٢ - حنان بورف
- ٣ - ميخائيل كلاينر
- ٤ - بنيامين ألون

XII - إسرائيل بيتنا (٤ مقاعد)

- ١ - ليفيدور ليبيرمان
- ٢ - يوري ستيرن
- ٣ - ميخائيل نودلمان
- ٤ - الليعزر كوهين

XIII - الجبهة الديمقراطية للسلام

والمساواة - حداش (٣ مقاعد)

- ١ - محمد بركة
- ٢ - عصام مخول
- ٣ - تمار غوزانسكي

XIV - التجمع الوندوي الوطني

(مقعدان)

- ١ - عزمي بشارة
- ٢ - أحمد الطيبي

XV - شعب واحد (مقعدان)

- ١ - عمير بيرتس
- ٢ - حايم كاتس

VII - حزب الوسط (٦ مقاعد)

- ١ - يتسحاق مردخاي
- ٢ - امنون ليبكين - شلحك
- ٣ - دان ميريندر
- ٤ - روني ميلو
- ٥ - أوري سافير
- ٦ - داليا راينين - فيلوسوف

VIII - الحزب الديني القومي (مقاعد)

- ١ - يتسحاق ليفي
- ٢ - حايم دروكان
- ٣ - شلؤل يهالوم
- ٤ - يغال بببي
- ٥ - زفولون أورليف

IX - يهودوت هتوراه (٤ مقاعد)

- ١ - منير بوروش
- ٢ - ابراهام رافيتس
- ٣ - يعقوب ليتسمان
- ٤ - موشيه غفني

X - القائمة العربية الموحدة (مقاعد)

- ١ - عبد الملك دهامشه
- ٢ - طلب الصانع
- ٣ - هاشم محاميد
- ٤ - توفيق الخطيب
- ٥ - محمد كنعان

ملحق رقم ٣

الكتل المشاركة في الحكومة الائتلافية الموسعة (١٩٩٩ / ٧ / ٧)^(١)

عدد الوزراء	عدد المقاعد في الكنيست	
١١	٢٦	١ - إسرائيل واحدة
٤	١٧	٢ - شاس
٣	١٠	٣ - ميرتس
١	٦	٤ - يسرائيل بعليا ^(٢)
٢	٦	٥ - حزب الوسط (المركز)
١	٥	٦ - المفدال
-	٤	٧ - يهودت هتوراه ^(٣)
٢٣ = ١ + ٢٢	٧٤	

- (١) تشكلت في ١٩ / ٧ / ٩٩ من ١٨ وزيراً ثم توسعت في ٩٩ / ٨ / ٩٩ إلى ٢٣ وزيراً بالإضافة خمسة وزراء منهم وزير يتعين شخصي من يارك.
- (٢) بين تشكيل الوزارة وتوسيعها غادر كتلة يسرائيل بعليا وزيران فترجت مقاعدها من ٦ إلى ٤ مقاعد.
- (٣) يهودت هتوراه جزء من الائتلاف دون مشاركة في الوزارة.

خطة من خمس مراحل^(١) خطة باراك للسلام مع سوريا ولبنان

يخطط رئيس الوزراء المنتخب إيهود باراك لانسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان في إطار خطة شاملة تتضمن مراحل عدة، وتكشف هنا للمرة الأولى. وفي الوقت الذي لم تستكمل فيه كل التفاصيل ولا يستبعد إدخال تعديلات، فإنه يمكن مع ذلك تحديد المبادئ الأساسية:

المرحلة الأولى

ستصدر الحكومة الإسرائيلية إعلاناً يمهّد الطريق لاستئناف مفاوضات السلام مع السوريين. وسيضمن الإعلان على الأقل استجابة جزئية للشروط التي وضعها (الرئيس حافظ الأسد) لاستئناف المفاوضات.

ويقول السوريون إن رئيس الوزراء (الراحل) يتسحاق رابين وافق على انسحاب كامل من مرتفعات الجولان، وأنه في أعقاب ذلك جرت مفاوضات في واي بلاتنيشن في شباط (فبراير) عام ١٩٩٦ تم التوصل فيها إلى اتفاق على «٨٠ في المئة من القضايا». وهكذا، يطالب الرئيس السوري بأن تعلن إسرائيل استعدادها لاستئناف المفاوضات «من النقطة التي توقفت عندها».

وتقول إسرائيل إن رابين لم يوافق على انسحاب كامل من مرتفعات الجولان، بل بالأحرى أبلغ الأميركيين في محادثات خاصة أنه سيكون مستعداً لمناقشة انسحاب إلى الحدود الدولية على مرتفعات الجولان، شرط أن توافق سوريا على رزمة شاملة

(١) «يديعوت احرونوت»، ٢٠/٥/١٩٩٩.

من الترتيبات الأمنية التي كفت تطالب بها الدولة العبرية. ونقول إسرائيل أيضاً أنه في الوقت الذي تحقق فيه بعض التقدم في مجرى مفاوضات وادي، فبقه لم يتم التوصل إلى أي اتفاقات في ما يتعلق بالترتيبات الأمنية أو قضايا مهمة أخرى. لذا رفضت حكومة (بنيلامين) نقيهاو أن تعلن استعادها استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها، حسب التفسير السوري.

ولمح مساعدون مقربون من بورك أنه سيكون مستعداً للإدلاء بتصريح ما وفق الصياغة التالية: «إسرائيل مستعدة لمعاودة المفاوضات مع سوريا من النقطة التي توقفت عندها، بالاستناد إلى ما تحقق من تفاهم والقضايا التي كان جرى الاتفاق في شأنها فعلاً بشكل رسمي»، من دون إضافة أي شيء آخر ومن دون أي تفسير. وسيسمح هذا التصريح المبهم للأسد أن يعتبره بمثابة إنجاز، إذ سيحصل على تعهد، وهو ما سيقوله الأميركيون بشكل صريح، بأن إسرائيل مستعدة لأن تبحث مع سوريا مطالبها الإقليمية القصوى بالنسبة إلى الجولان.

وسيكون للولايات المتحدة وأوروبا (خصوصاً فرنسا وألمانيا) دور مهم في هذه المرحلة، وذلك بممارسة ضغوط وإعطاء حوافز للأسد كي يقبل هذه الصيغة التي تمثل حلاً وسطاً، للعودة إلى مائدة المفاوضات.

المرحلة الثانية

تستأنف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، مع إدراج المشكلة في لبنان ضمن للقضايا على جدول الأعمال. وحال استئناف المفاوضات، ستقترح الولايات المتحدة، وربما الأوروبيون أيضاً، أن تقدم سوريا على «خطوة للتعبير عن حسن النية» وتضمن أن يوقف حزب الله هجماته ضد إسرائيل في منطقة الحزام الأمني، على الأقل لفترة محددة بأشهر عدة، إلى أن يتضح فيما إذا كان هناك تقدم في المفاوضات.

المرحلة الثالثة

حالما تنتقل المفاوضات مع سوريا إلى مستوى أكثر تقدماً، تجتمع لجنة عسكرية إسرائيلية - سورية - لبنانية، يحضرها أيضاً ممثلون أميركيون وأوروبيون. وستبحث اللجنة تسحباً على مراحل للقوات الإسرائيلية إلى الحدود

الدولية، ودخول الجيش اللبناني وقوة دولية لحفظ السلام إلى أي منطقة يخليها الجيش الإسرائيلي، واعطاء ضمانات في شأن السلامة الشخصية لكل جنود جيش لبنان الجنوبي الذين سيقون في جنوب لبنان وعائلاتهم. وفي المقابل، ستساعد إسرائيل على إعادة توطين كل أولئك الجنود في جيش لبنان الجنوبي الذين يريدون أن يغادروا المنطقة وعلى إعادة تأهيلهم اقتصادياً.

المرحلة الرابعة

عند الاقتراب من نهاية المفاوضات مع سوريا في شأن مرتفعات الجولان، يبدأ الجيش الإسرائيلي بإعادة الانتشار على طول الحدود الدولية مع لبنان، فيما ستنشر قوة حفظ السلام الدولية في المنطقة (التي سيتم لجلاء عنها). ويقرر أن تبقى هذه القوة هناك إلى أن يتم للتوصل إلى اتفاق موقع بشكل نهائي مع سوريا ولبنان. وسيغير الجيش الإسرائيلي طابع نشاطه لضمان سلامة البلدات والكيوتسات الشمالية وسيحتفظ بحريته في القيام بعمليات في عمق الأراضي اللبنانية.

المرحلة الخامسة

حالما يتم التوصل إلى اتفاق مع سوريا، سيجري التوصل إلى ترتيب عسكري - أمني مع لبنان، وتكون سوريا بمثابة الضامن. وفي إطار هذا الترتيب، ستتعهد الحكومتان السورية واللبنانية بالحيولة دون شن أعمال عنائية ضد إسرائيل من أراضي لبنان. وستقوم القوة المتعددة الجنسيات بنقل السيطرة على الأراضي في جنوب لبنان إلى الجيش اللبناني كمرحلة أخيرة.

وإذا بدأت حكومة باراك بتنفيذ هذه الخطة فوراً، يتوقع أن يستغرق إنجازها وقتاً طويلاً، حتى إذا لم تكن هناك أي قلق من الجانب الفلسطيني. ولهذا السبب تشير التقديرات إلى أن إنجاز الخطة سيستغرق سنة على الأقل.

وبالإضافة إلى «المنصر السوري» في حل مشكلة لبنان، ينوي باراك أيضاً أن يقترح خطوات عملية من شأنها تشجيع اللبنانيين، بما في ذلك حزب الله وأمل، فضلاً عن جيش لبنان الجنوبي، على الموافقة على الترتيبات. وستضمن هذه الخطوات،

التي يسميها بـ «الجزر والعصى»، التهديد بتوجيه ضربات عسكرية قوية إذا تعرضت البلدات والكيبوتسات شمال إسرائيل إلى الإزعاج مجدداً بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من الحزام الأمني، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الحوافز الاقتصادية، بمساعدة المجتمع الدولي، شرط الحفاظ على السلام والهدوء.

ويمارض بـ «بارك بقوة» انسحاباً إسرائيلياً من طرف واحد من جنوب لبنان طالما لا يوجد اتفاق على منع الأعمال الإرهابية ضد للتجمعات السكانية في الجليل من الحدود اللبنانية. في المقابل، تستند خطة بـ «بارك» على تقويمات لعملاء للاستخبارات الإسرائيلية ومسؤولين رفيعي المستوى من واشنطن وباريس على السواء، ويبدو أن هؤلاء مقتنعون بأن الأسد سيوافق على تهدئة الأمور في لبنان، مؤقتاً على الأقل، إذا تم العثور على صيغة تتيح استئناف المفاوضات الإسرائيلية - السورية للتوصل إلى ترتيبات الوضع النهائي على مرتفعات الجولان (...).

ويعتقد بـ «بارك» أن خطته لن تملك أي فرصة للنجاح إلا إذا ساهم الأميركيون والأوروبيون بكل قوة وتصميم ودعموا الاقتراح الإسرائيلي عبر الوساطة والضغط الدبلوماسي وتوفير الحوافز التي ستشجع سورية على التعامل مع الاقتراح الإسرائيلي بمنظور إيجابي.

وتشير مراسلتنا نحاما دويك إلى أن بـ «بارك» شكل فريقاً أمنياً - دبلوماسياً قبل نحو شهر لتفحص الجوانب الأمنية والعواقب الدبلوماسية لمسحب الجيش الإسرائيلي من لبنان في غضون سنة. ولم يقدم هذا الفريق، الذي سيباشر أعماله بعد تشكيل الحكومة، توصياته النهائية حتى الآن.

ملحق رقم ٥

خطوط الأساس لحكومة باراك (مقتطفات)

عام

١ - ١: إن الأهداف الرئيسية للحكومة هي: الأمن القومي والشخصي من خلال الكفاح الذي لا يكل ضد الإرهاب؛ إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال تحقيق سلام حقيقي؛ منع الحروب وسفك الدماء؛ الحرب على البطالة وتشجيع نمو مستمر يخلق فرص العمل؛ تقليص الفجوات الاجتماعية؛ تشجيع الهجرة واستيعاب المهاجرين عبر الانتماء والشاركة؛ إيجاد ظروف معيشية وبيئة توفر الإحساس بوجود هدف وأمل، وتشجع على الهجرة إلى إسرائيل؛ تحصين الديمقراطية، وسلطة القانون، والتراث اليهودي، وحقوق الإنسان، مع احترام المحاكم؛ الوعد بفرص متساوية للجميع؛ جعل التعليم في رأس أولوياتها، وضمان التعليم للجيل الناشئ منذ حضنة الأطفال حتى الجامعة؛ ومكافحة العنف وحوادث الطرق.

١ - ٢: ستعمل الحكومة الإسرائيلية من أجل إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي بالوسائل السلمية، ومن خلال التمسك، بثبات، بأمن إسرائيل القومي وسلامتها ونموها. وستسعى الحكومة لتحقيق سلام يقوم على أساس الاحترام المتبادل ويضمن أمن الدولة وسائر مصالحها الحيوية ويوفر الأمن الشخصي لمواطنيها جميعاً.

١ - ٣: ستعمل الحكومة من أجل الوحدة الوطنية - مع تأليف القلوب بين جميع مواطني إسرائيل، والتشجيع على التسامح والاعتدال واحترام الآخرين - ومن أجل راب الصنوع في صفوف الأمة، بما يبحث الأمل بمستقبل أفضل لجميع

مواطني الدولة، عرباً ويهوداً، علمانيين ومثنيين.

١ - ٤: ستعمل الحكومة من أجل ضمان أن تظل إسرائيل دولة يهودية، ديمقراطية وصهيونية مع وجود حقوق متساوية لجميع مواطنيها، وتقوم بالتشجيع على الهجرة.

[.....]

السلام والأمن وعلاقات إسرائيل الخارجية

٢ - ١: تنظر الحكومة إلى السلام بصفته قيمة حقيقية للحياة في إسرائيل، تستمد جذورها من رؤيا الأنبياء، كما وجدت لها تعبيراً في إعلان الاستقلال وفي التطلع الدائم للشعب الإسرائيلي إلى السلام والأمن. وتعتقد الحكومة أن في الإمكان إنهاء دورة سفك الدماء في المنطقة. ويرتكز صنع السلام على قوة الجيش الإسرائيلي والقوة العلمية لإسرائيل، والقرارات الداعمة للدولة، والرغبة في إحلال الاستقرار في الشرق الأوسط - الأمر الذي سيسمح بتوجيه الموارد نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - ٢: إن السلام هو أحد مكونات المفهوم الأمني القومي وعلاقات إسرائيل الخارجية. وستركز الترتيبات ومعااهدات السلام التي ستكون إسرائيل شريكاً فيها على الحفاظ على أمن إسرائيل ومصالحها القومية، بالاستناد إلى الدعم الواسع الذي يقدمه الشعب في إسرائيل.

٢ - ٣: ستطور الحكومة منعة الجيش الإسرائيلي باعتباره قوة إسرائيل الدفاعية والدعوية.

٢ - ٤: ستدعم الحكومة حرباً شاملة على المنظمات الإرهابية وعلى الذين يبادرون إلى الإرهاب وينفذونه، وستضمن الأمن الشخصي لسكان إسرائيل جميعاً.

٢ - ٥: ستعمل الحكومة، كجزء من سياستها الرامية إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط وتوطيده، على تطوير آليات للتعاون السياسي والاقتصادي والعلمي والثقافي بين شعوب المنطقة.

٢ - ٦: ستعمل الحكومة على تسريع المفاوضات مع الفلسطينيين، على

أساس العملية [السلامية] القائمة، بهدف إنهاء الصراع من خلال تسوية دائمة تضمن أمن إسرائيل ومصالحها الحيوية. وسيتم عرض التسوية الدائمة للمصادقة عليها في استفتاء عام.

٧ - ٧: ستستأنف الحكومة الاتفاقات التي وقعتها إسرائيل مع الفلسطينيين وستنفذها، مع الإصرار، في الوقت نفسه، على أن تقوم السلطة الفلسطينية أيضاً باحترام هذه الاتفاقات وتنفيذها.

٧ - ٨: ستستأنف الحكومة المفاوضات مع سوريا بهدف إبرام معاهدة سلام معها - سلام كامل يعزز أمن إسرائيل ويقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، وعلى وجود علاقات طبيعية بين دولتين جارتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام. وستعرض معاهدة السلام مع سوريا للمصادقة عليها في استفتاء عام.

٧ - ٩: ستعمل الحكومة من أجل اخراج الجيش الإسرائيلي من لبنان، مع ضمان رفاه سكان الشمال وأمنهم، والتطلع إلى إبرام معاهدة سلام مع لبنان.

٧ - ١٠: تعتبر الحكومة مصر والأردن والسلطة الفلسطينية شركاء مهمين في الجهد المبذول لاحتلال السلام في منطقتنا، وستقيم حواراً سياسياً مستمراً مع كل منها. وستعمل الحكومة أيضاً من أجل دعم التفاهم والصداقة، وكذلك من أجل تطوير الاقتصاد والتجارة السياحية بين الشعب الإسرائيلي والشعوب المصرية والأردنية والفلسطينية.

٧ - ١١: ستقيم الحكومة حواراً مستمراً مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بمواقفها من التسوية الدائمة. وسيبتذل الحوار أيضاً المساعدات السياسية والاقتصادية والدفاعية الأميركية لإسرائيل. وستعمل الحكومة على تعميق الصداقة المميزة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وعلى استمرار التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وتطويره.

٧ - ١٢: ستعمل الحكومة على تقوية وتعزيز العلاقات بالاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وستعمل الحكومة أيضاً على تقوية العلاقات بروسيا ودول

رابطة الدول المستقلة والصين، وكذلك بالأمر الدولية بأكملها.

٢ - ١٣: ستبذل الحكومة قصارى جهودها من أجل الإقراج عن أسرى الحرب والجنود المفقودين، واعادتهم إلى إسرائيل.

القدس

٣ - ١: أن القدس الكبرى، عاصمة إسرائيل الأبدية، ستبقى موحدة وكاملة تحت سيادة إسرائيل.

٣ - ٢: سيضمن لأبناء كل الأديان الوصول بحرية إلى الأماكن المقدسة، وحرية العبادة.

٣ - ٣: ستعمل الحكومة من أجل تطوير القدس وازدهارها، واستمرار البناء فيها - لما فيه رفاه جميع سكانها.

الاستيطان

[.....]

٤ - ٢: إلى أن يتم تحديد وضع المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة وغزة، في إطار التسوية الدائمة، لن تبنى مستوطنات جديدة ولن يلحق أي ضرر بالمستوطنات القائمة.

٤ - ٣: ستعمل الحكومة على ضمان أمن السكان اليهود في يهودا والسامرة وغزة، وتقديم الخدمات الحكومية والبلدية الاعتيادية - بما يتساوى مع الخدمات المقدمة إلى سكان جميع المستوطنات الأخرى في إسرائيل. وستبني الحكومة حلقات التنمية المتواصلة للمستوطنات القائمة. وستطبق المعايير الاجتماعية - الاقتصادية بالتساوي على جميع المستوطنات في أي مكان.

[.....]

الاقتصاد والمجتمع

٧ - ٧: ستشجع الحكومة على خصخصة المشاريع التي تملكها الدولة، من خلال الحوار مع المستخدمين، ومن خلال منح المستخدمين، قدر الإمكان، فرصة

الحصول على أسهم في المشاريع التي تباع. وفي كل اقتراح بيع، سيجري حوار مع نقابات المستخدمين في المشروع أو المعمل أو للشركة، في محاولة لاحترام الاتفاق الجماعي الذي تم توقيعه مع المستخدمين.

[.....]

الهجرة واستيعاب المهاجرين

٨ - ١: ستسعى الحكومة للتشجيع على الهجرة واستيعاب المهاجرين. ولن يتحقق اندماج المهاجرين في المجتمع الإسرائيلي إلا عبر الحوار والتعاون مع المهاجرين أنفسهم [.....].

الدين

١٠ - ١: تترك الحكومة الحاجة إلى وضع حل ملائم للعلاقة بين الدين والدولة، عبر الحوار وتأسيس ميثاق بين القطاعات الدينية والعلمانية - يقوم على أساس الإجماع والتسامح المتبادل والتأليف بين قلوب جميع أجزاء الأمة.

١٠ - ٢: ستعمل الحكومة على سن تشريع في الكنيسة، طبقاً لقرارات محكمة العدل العليا، وعبر حوار مسبق وجهود من أجل التوصل إلى تفاهم مع كل الأطراف المعنية، فيما يتعلق بالتجنيد العسكري والإعفاء من الخدمة العسكرية الممنوح لطلبة المدارس الدينية.

[.....]

مكانة العرب الإسرائيليين

١٢ - ١: ستعمل الحكومة على إيجاد حقوق كاملة ومتساوية لجميع العرب والبدو والדרوز والشركس وسواهم من مواطني إسرائيل. وستعمل من أجل المساواة في التعليم والتشغيل والإسكان والبنية التحتية، ومن أجل تصحيح التقلبات السابقة فيما يتعلق بتخصيص الموارد وتيسر الخدمات العامة.

١٢ - ٢: ستعمل الحكومة على تحسين وضع السلطات (المحلية) العربية وإيجاد فرص عمل من خلال تصنيف المناطق العربية والدرزية، وكذلك ردم

الفجوات، بالتدريج، بين مختلف القطاعات السكانية في إسرائيل فيما يتعلق بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

[.....]

١٢ - ٥: ستقدم الحكومة ترتيبات لتوطين البدو بالنقب، تقوم على أساس حل متكامل لتوطينهم وترتيب لحل مشكلة الأرض.

١٢ - ٦: ستعمل الحكومة على إيجاد فرص عمل للقطاع العربي على أعلى مستويات الحكومة والخدمة المدنية. وستخصص الحكومة فرص عمل إضافية من أجل دمج الأكاديميين العرب في الحكومة والمؤسسات العامة.

١٢ - ٧: ستعمل الحكومة على وضع حلول للمشكلات المزمنة مثل مشكلة الاعتراف بالقرى العربية غير المعترف بها، ومشكلة تخصيص الأراضي للاستعمال العام، ومشكلات البدو في النقب [.....] - طبقاً للمبادئ التي أقرتها اللجان الوزارية للحكومات السابقة.

■ [.....]

ملحق رقم ٦

كلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية، ايهود باراك
أمام الكنيست لنيل الثقة بحكومته
القدس ١٩٩٩/٧/٦
(مقتطفات)

[.....]

انه لمن دواعي اعتزازي أن أقدم للشعب ولهذا المجلس حكومة جديدة، واسعة وجيدة وممتلئة [لجميع شرائح الشعب]، ومدعومة من الأكثرية العظمى من أعضاء الكنيست ومن مواطني الدولة. وليس سدى أنني استغفرت كامل المهلة الزمنية التي يحددها القانون لتأليف الحكومة. ولم أسلك طريقاً سهلاً. قد ألزمتني العبر المستخلصة من التاريخ اليهودي وعمق الصنوع الاجتماعية والسياسية في إسرائيل اليوم، بأن أختار الطريق الطويلة والتي تتطلب الصبر من أجل تحقيق الهدف الذي وضعت له نفسي: تأليف حكومة تؤدي مهماتها خلال فترة تتخذ فيها قرارات قومية صعبة، من خلال الإجماع والتوازن بين معظم فئات الشعب [.....]

[.....]

إن الخطوط الأساسية للحكومة والاتفاقيات الائتلافية موجودة أمامكم. كل شيء واضح وجلي تماماً. وليس هناك أية أشياء مخفية، ولا وجود لاتفاقيات سرية، ولا تفاهمات جرت تحت الطاولة». وكما رأيتم، ليس ثمة أية التزامات مالية أو امتيازات لقطاعات أو مجموعات معينة.

[.....]

[.....] نحن نعلم أن انتصار للصهيونية لن يكون كاملاً إلى حين تحقيق سلام

حقيقي، وأمن كامل، وعلاقات صداقة وثقة وتعاون مع جيراننا جميعاً لذلك سيكون الهدف الأسمى للحكومة جلب السلام والأمن لإسرائيل، مع الحفاظ على مصالح إسرائيل الحيوية. إن الاختراق التاريخي العظيم نحو السلام حدث قبل ٢٠ عاماً بفضل الرؤيا والشجاعة اللتين تحلى بهما زعيمان عظيمان: مناحم بيغن وأنور السادات رحمهما الله.

{.....}

وكانت حكومة بنيامين نتنياهو قد استهلت عهداً فعلياً ببروتوكول الخليل، لكنها لم تكن قادرة على تطبيق اتفاقات واي التي وقعت.

ومن واجبنا الآن أن نكمل المهمة، وأن نقيم سلاماً شاملاً في الشرق الأوسط الذي شهد الكثير من الحروب. إن من واجبنا تجاه أنفسنا وتجاه أبنائنا أن نتخذ خطوات حاسمة من أجل تقوية إسرائيل عبر إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي. وهذه الحكومة مصممة على بذل كل الجهود وسلوك كل الطرق والقيام بكل شيء ضروري من أجل أمن إسرائيل وتحقيق السلام والحيلولة دون نشوب حرب.

لدينا واجب تاريخي يقضي بالاستفادة من «نافذة الفرص» التي انفتحت أمامنا لنحقق لإسرائيل الأمن والسلام في المدى البعيد. ونحن نعرف أنه لا يمكن إقامة سلام شامل ودائم إلا إذا كان يستند، في آن واحد، إلى أربعة أعمدة هي: مصر والأردن وسوريا ولبنان، كتلة واحدة بمعنى ما، والفلسطينيون طبعاً. وما دام السلام لم يرق على هذه الأعمدة الأربعة جميعها، فإنه سيظل غير كامل وغير دائم. وعلى الدول العربية أن تعلم أن إسرائيل القوية والواقعة من نفسها هي فقط يمكنها جلب السلام.

ومن هنا أدعو اليوم كل زعماء المنطقة إلى مد أيديهم في اتجاه يدنا الممدودة، وإلى إقامة «سلام التجمان»، في منطقة شهدت الكثير من الحروب والدماء والمعاناة. وأريد أن أقول لجيراننا الفلسطينيين: إن الصراع المرير بيننا جلب الكثير من المعاناة لشعبينا. والآن، ليس هناك من سبب لتصفية حسابات

تتعلق بأخطاء تاريخية. ربما كان من الممكن أن تملك الأمور وجهة أخرى، لكننا لا نستطيع تغيير الماضي؛ كل ما يمكننا عمله هو جعل المستقبل أفضل. وأنا لا أدرك معاناة شعبي فحسب، بل أعترف أيضاً بمعاناة الشعب الفلسطيني. وطموحي ورغبتني هما في إنهاء العنف والمعاناة، والعمل مع القيادة الفلسطينية المنتخبة، وعلى رأسها الرئيس ياسر عرفات، من منطلق الشراكة والاحترام، من أجل التوصل معاً إلى تسوية عادلة ومتفق عليها، تحقق التعايش في حرية وازدهار وحسن جوار على هذه الأرض المحبوبة التي سيعيش عليها الشعبان دائماً.

وأقول للرئيس السوري حافظ الأسد إن الحكومة الإسرائيلية الجديدة مصممة على دفع المفاوضات، في أقرب وقت ممكن، من أجل التوصل إلى معاهدة سلام وأمن ثنائية كاملة، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

[....]

إنني أنوي وضع حد لوجود الجيش الإسرائيلي في لبنان خلال عام واحد، وأن ينتشر الجيش الإسرائيلي، بموجب اتفاق، على امتداد الحدود، وإعادة أبنائنا إلى ديارهم، مع اتخاذ التدابير الضرورية لضمان رفاه وأمن السكان على الحدود الشمالية، وكذلك مستقبل اللبنانيين العاملين في مجالي الأمن والمساعدة المدنية، الذين عملوا إلى جانبنا، طوال هذه الأعوام، من أجل سكان المنطقة.

[.....]

هاتان المهمتان - التوصل إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين، وتحقيق السلام مع سوريا ولبنان - تتطوآن، في نظري، على القدر نفسه من الحيوية والأهمية. ولا نتقدم إحداهما على الأخرى، أو تسبقها، في سلم الأولويات.

وهدف الحكومة هو العمل، في الوقت نفسه، من أجل تقريب السلام على كل الجبهات، ولكن من دون التراخي بشأن حاجات إسرائيل الأمنية ومصالحها الأكثر حيوية، وفي المقام الأول منها، القدس الموحدة تحت سيادتنا، عاصمة إسرائيل الأبدية.

أن تردعنا الصعوبات. وأنا أعرف جيداً أن في انتظارنا مفاوضات صعبة ومفعمة بالأزمات، وفترات من المدّ والجزر، قبل أن نصل إلى الهدف المنشود.

وأستطيع فقط أن أعد بأنه إذا كشف الطرف الآخر على الدرجة نفسها من التصميم والإرادة الطيبة للتوصل إلى اتفاق كما هو الحال في جانبنا، فإنه لن توجد قوة في العالم تستطيع منعنا من تحقيق السلام هنا.

وفي هذا السياق، فإتني أعلق أهمية عظيمة على دعم شريكنا في معاهدات السلام: مصر والأردن. وأنا أعتقد أن في إمكان الرئيس حسني مبارك والملك عبد الله القيام بدور حيوي في إيجاد الديناميات ولجاء الثقة التي نحن في أمسّ حاجة إليها من أجل التقدم نحو السلام. وفي إمكانهما أيضاً دعم التربية على السلام بين أبناء مصر والأردن والفلسطينيين. وفي المستقبل سوريا ولبنان أيضاً - التربية على السلام، التي هي شرط لأي سلام بعيد المدى ودائم. وأعتقد أن في إمكان الملك المغربي الحسن أيضاً أن يساهم في ذلك. وكذلك الأمر بالنسبة إلى بلاد أخرى كانت فتحت في الماضي قنوات اتصال مع إسرائيل، من أجل التعاون على صعيد العملية السلمية في مجالات شتى. وأنا أطلع إلى مواصلة هذه الاتصالات بثبات لإيجاد مناخ إقليمي مريح يمكن أن يساعد المفاوضات.

ومن نافلة القول إن المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة هي شرط أساسي لأي تقدم نحو حل الصراع في المنطقة. إن الصداقة مع أميركا، بقيادة الرئيس كلينتون، وما أبدته من سخاء ودعم كثيف للعملية السلمية في الشرق الأوسط يشكلان عنصراً حيوياً في فرصة تحقيق هدفنا. وستؤججه إلى الولايات المتحدة قريباً، تلبية لدعوة من الرئيس كلينتون، الصديق المخلص لإسرائيل، من أجل تدارس مجمل القضايا التي تواجها، وفي المقام الأول منها استئناف العملية السلمية على جميع المسارات، وتعزيز قوة إسرائيل وأمنها.

سيدني الرئيس، أعضاء الكنيست،

نكمن ضمانة الاتفاقات السلمية وتطبيقها في قوة الجيش الإسرائيلي، ولذلك سنسعى جاهدين لتقوية الجيش الإسرائيلي، و [ضمنان] نوعية قادته وجنوده،

وإمداده بأفضل أنظمة التربية والتكنولوجيا، وتدريبه وإلقائه، وقدرته على أن يظل دائماً مستعداً للردع والرد على الأخطار البعيدة والقريبة، وعلى كل أنواع التهديدات، سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية. لكن الأمن لا توفره الدبليات والطائرات وزوارق الصواريخ فحسب. إن الأمن يوفره الأفراد، في الدرجة الأولى. فهم الذين يصوغون ثقافة للمجتمع والقوة القومية لإسرائيل. لذلك، وإضافة إلى دفع الأمن والسلام والسياسة الخارجية، وبما لا يقل أهمية وإلحاحاً من ذلك، فإن الحكومة ملزمة بمواجهة تحديات المجتمع والاقتصاد وحاجات المواطن.

[.....]

إن هذه الحكومة التي أطلب إليكم منعها تقتكم هي حكومة تتجه نحو السلام والأمن والتعليم والصحة والرفاه، نحو المساواة المدنية الكاملة والعدالة الاجتماعية، نحو اقتصاد حر ومزدهر ونمو واجتثاث البطالة والفقر، نحو الهجرة وتقوية الروابط بين إسرائيل والمهجر، نحو تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

[.....]

إن هذه الحكومة لن تدير ظهرها لأية مجموعة أو فئة أو قطاع أو تيار أيديولوجي في المجتمع الإسرائيلي. وهي ستكون حكومة حوار متواصل وانفتاح وانتباه. حكومة ستطلع إلى تحقيق «إجماع قومي جديد»، لكنها لن تتملص من اتخاذ القرارات أو تفرض على نفسها الشلل والجمود. وأنا أعلم وأدرك بالضبط الاتجاه الذي يجب أن تسلكه الحكومة والغاية التي يجب أن تصل إليها، وأنا أعزم قيادة هذه المسيرة حتى خط النهاية.

أخيراً، وكما تعهدت، إذا تطلب الأمر اتخاذ قرارات تاريخية حاسمة، وعندما يتطلب ذلك، فإن الجمهور بكامله سيُدعى إلى اتخاذ قرار في استفتاء عام بحسب إرادته ذات السيادة.

■ [.....]

لقاء القاهرة والبيان المشترك

١٩٩٩/٨/٢٣ ، ٢٢

صالح زيدان

(I)

تجّعت في القاهرة يومي ٢٢ و٢٣/٨/٩٩ إجتماعات الحوار بين وفدي حركة فتح والجهة الديمقراطية^(١) تنوياً لأعمال تحضيرية على إمتداد أسابيع عديدة استهدفت الإتفاق على الأساس السياسي للحوار بحيث تأتي نتائجه بموقف سياسي متمسك يؤسس لحوار وطني شامل على أبواب استحقاق مفاوضات الوضع النهائي.

لقاء الحوار في القاهرة جاء في سياق منسجم مع السياسة العامة للجهة التي دعت في أكثر من محطة سياسية، إلى حوار جاد ومسؤول يؤسس لاستراتيجية نضالية وتفاوضية جديدة تضع الشعب الفلسطيني على طريق التحرر من قيود إتفاقيات أوسلو وتثبت أقدامه على طريق الخلاص من الإحتلال وإستعادة الحقوق الوطنية. هذا يعني أن هذا اللقاء الحواري لم يأت كما يزعم البعض في سياق التكيف مع متغيرات إقليمية بعد صمود بارك وإئتلاف «إسرائيل واحدة» إلى السلطة في إسرائيل، أي في سياق احتمال إطلاق عملية التفاوض على المسارين السوري واللبناني وإبعكسات ذلك على الوضع الفلسطيني بشكل عام وسياسات عدد من القوى الفلسطينية المعارضة بشكل خاص. إن هذا الزعم يفقر إلى الدقة والمصداقية لاعتبارات كثيرة من أهمها:

أولاً: تقدمت الجهة الديمقراطية في وقت مبكر بمبادرة للحوار الوطني الشامل بعنوان: «إستعادة عناصر الإجماع الوطني حول القضايا الراهنة ومفاوضات الوضع الدائم» (٩٧/٢/٢١)، ألحقها بملكرة^(٢) (٩٧/٥/١٥) موجهة إلى القوى والشخصيات الوطنية المدعوة للمشاركة في الحوار الوطني الشامل، وأبنت في كل من المبادرة والملكرة الإستعداد لحوار وطني مع حركة فتح يؤسس

(١) الوفد الأول برئاسة الرئيس ياسر عرفات والثاني برئاسة الأمين العام نواف حواتمة.

(٢) راجع كتاب «القضية المنقوبة» الصادر عن دار التقدم العربي (كفون ثقي /يناير ٩٩)، الصفحة ٢٢١ بالنسبة للمبادرة والصفحة ٢٢٩ بالنسبة للملكرة.

لحوار وطني شامل، ولم يتقدم الحوار الوطني في حينه لأن حركة فتح والسلطة الفلسطينية، أو بتعبير أدق لأن مركز القرار في حركة فتح والسلطة غلبت الإعتبارات السياسية للتكتيكية في الحوار على إعتبارات المصلحة الوطنية العليا.

واصلت الجبهة الديمقراطية سياستها الوحيدة الوطنية، بالرغم من الإستخدام للتكتيكي للحوار في سياسة مركز القرار في حركة فتح والسلطة، وفي هذا الإطار طورت مبادراتها السابقة وأطلقت عبر مؤتمرها الوطني الرابع في أيار/مايو ١٩٩٨ مبادرة سياسية وطنية^(١) جديدة دعت فيها، إلى عقد دورة للمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بهدف الإتفاق على استراتيجية نضالية وتفاوضية على أبواب إنتهاء المدة الزمنية المفترضة (بحسب إتفاق أوسلو) للمرحلة الإنتقالية في ٩٩/٥/٤ تتطرق من إعلان بسط سيادة دولة فلسطين على أراضيها المحتلة بحلول ٦٧.

ثانياً: عندما دعت حركة فتح والسلطة الفلسطينية في إطار تنفيذ إستحقاقات مذكورة واي ريفر إلى إجتماع موسع في غزة (٩٨/١٢/١٤) بمشاركة أعضاء المجلس الوطني ومجلس الوزراء الخ... بحضور الرئيس الأميركي كلينتون من أجل المصادقة على قرار بإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، بادرت الجبهة الديمقراطية مع قوى وشخصيات أخرى للدعوة إلى عقد مؤتمرات وطنية شعبية في غزة (١٢/١١) ورام الله (١٢/١٢) وفي الشتات (دمشق، ١٢/١٤) للرد على سياسة التنازلات بموقف وطني يقوم على أوسع القواسم السياسية المشتركة وعلى حماية منظمة التحرير الفلسطينية. وعندما لاحظت الجبهة إ تجاهاً لدى عدد من القوى والشخصيات في مؤتمر الشتات للإعلان عن مؤسسات بديلة أو موازية لمنظمة التحرير الفلسطينية أكدت رفضها لذلك وتشديدها على ضرورة العمل من أجل إستعادة وحدة م. ت. ف. بعيداً عن الإتجاهات الإنتقاسامية المخالفة.

(١) راجع نص المبادرة في كتاب «الدولة الفلسطينية والسيادة الوطنية» صادر عن دار للتقدم العربي (أيار/مايو)، ص ١١٥.

ثالثاً: على أرضية مبلرة إعلان الميادة / الدولة (أيار / مايو ٩٩) إستمرت الجبهة الديمقراطية في الدعوة لحوار وطني شامل وأبدت استعدادها لحوار مباشر مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية للبحث في إستحقاق إنتهاء الفترة الزمنية للمرحلة الإنتقالية. وكان يمكن لهذا الحوار أن يبدأ في شهر ٩٩/٣ لولا الإتهامك سياسياً وميدانياً في التصدي للإعتداءات بالسلاح والتهديدات التي تعرضت لها الجبهة في عدد من مخيمات القنات (التي أوقعت شهيداً وعدداً من الجرحى) وتطويق ديولها وذيول سياسة التحريض والتهبيج التي مورست على نطاق واسع بعد لقاء وليمين/حوتمة أثناء تشييع العامل الأردني الملك حسين (٩٩/٢/٨).

رابعاً: رغم كل التوترات التي سببتها تلك الإعتداءات أبرزت الجبهة الديمقراطية في سياستها الدعوة إلى عقد دورة للمجلس المركزي لمنظمة التحرير للبحث في استحقاق ٩٩/٥/٤، وأسهمت بفعالية في توحيد الموقف السياسي لفصائل م. ت. ف. خلسة في الضفة الغربية عنية إتفاق المجلس، وفي هذا الإطار تقدمت في ثلاث محطات (٢٥/٤ و٢٧/٤ و٩٩/٥/٢٣) أي قبل وأثناء إتفاق المجلس المركزي وبعده بثلاث منكرات، جميعها دعت إلى المبشرة فوراً بحوار وطني جاد وشامل لجميع القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية الفاعلة بهدف إستعادة لوحدة الوطنية.

هذه المواقف المتواترة، المعونة في الدعوة إلى الحوار الوطني بفرض إستعادة الوحدة الوطنية ليست قضية طارئة أو مستجدة على السياسة العامة للجبهة الديمقراطية، بل هي مكّون رئيسي ثابت لهذه السياسة، يولكبها فتمحور حوله، وذلك بمنزل عن التطورات السياسية الجارية في المحيطين العربي والإقليمي، فلا يكسب مجيء براك بدلاً من ننتياهو راهنية إضافية لهذه الدعوة، كما لا يضيف عليها إالحاحية ذات شأن واقع إنتقال جمود المسارات التفارضية إلى مقدمات تتبى بقرب استئنافها.

إن هذه السياسة تتطلق باستمرار من واقع أن السمة الأساس للحركة الفلسطينية باعتبارها مازالت تكف (ولفترة طويلة على الأرجح) أطم مهام التحرير الوطني (وإن تداخلت مع مهام النضال الإجتماعي)، تملّي عليها التمسك بشببات بالوحدة الوطنية والنضال من أجل التعبير عنها مؤسسياً من خلال م. ت. ف.،

فالإنقسام القائم بين سلطة ومعارضة لا يلغي هذا الواقع وإن طبعه بخصائص معينة تجعل السلطة تنسى أنها أسوة بالمعارضة، إنما ترزح تحت الاحتلال فتنزلق إلى تجلوز موجبات الوحدة الوطنية، لا بل تنزع أحياناً إلى إختراقها، كما يجعل بعض أطراف المعارضة تتجاهل المساحات الوطنية المشتركة التي يخلقها موضوعياً واقع الاحتلال وإقتلاع الشعب الذي يُتيح بقله على الجميع، سلطة ومعارضة، فتستبعد هذه الأطراف وأحياناً تجزم بعدم إمكانية التوصل إلى قاسم وطني مشترك.

من هنا، فإن الدعوة للحوار الوطني حتى تكتسي مصداقيتها لا يجب التعاطي معها كقضية طارئة أو عابرة، تطلق ثم يلفها النسيان فيتم استحضارها بعد حين، أو تطلق مع مجموعة من التحفظات والإستدراكات على خلفية أن المتسفيد منها ستكون السلطة الفلسطينية.. إن التمسك بثبات بهذه الدعوة إلى الحوار الوطني هو الذي يراكم الوعي لدى أوسع الأوساط السياسية والإجتماعية بضرورة المعنى الجاد للتسريع بشروط إتبعاده، وتوفير شروط نجاحه عندما ينعقد، وحماية النتائج التي يتوصل إليها في كل الأحوال.

(2)

لم تتسرع الجبهة الدخول في حوار مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية، ولم تكن ترغب في حوار من أجل الحوار أو في حوار لم تستكمل شروط نجاحه، ولهذا فقد أعلنت عن ضرورة الإعداد لهذا الحوار حتى يتوج بموقف سياسي مشترك لا يكتفي بالتأكيد على الثوابت والمبادئ وحسب بل وعلى ما هو محدد وملحوس في السياسة وحرارة الصراع التي تجري مع سلطات الاحتلال وعلى المستوى الإقليمي وانعكاس ذلك على الوضع الفلسطيني من مختلف جوانبه.

لم يكن الحوار التحضيري للقاءات القاهرة سهلاً، ربما كان سهلاً الوصول إلى صيغة بيان مشترك يؤكد على حق العودة وتقرير المصير والإستقلال وعلى ضرورة

إعادة ترتيب أوضاع البيت الفلسطيني من الداخل وتفعيل دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وغير ذلك من العلوين التي لا يخلو منها أي بيان يصدر عن اجتماعات حركة فتح أو السلطة. غير أن الحوار التحضيري للقاء القاهرة لم يمسك هذا الطريق السهل، الذي لا يقدم جيداً للوضع الفلسطيني ولتطورات السياسية المتسارعة ولا يضع ضابطاً (بالمعنى التنسيبي طبعاً) على محاولات استخدام الحوار الوطني ثنائياً كان أم شاملاً استخداماً تكتيكياً يلحق الضرر أساساً بالمصالح الوطنية وبمصادقية أطراف الحوار ذاتها. من هنا كان إصرار الجبهة على ضرورة الإعداد الجيد للقاء بالإتفاق على ما هو جوهري بأبعاده السياسية الملموسة في الوضع الفلسطيني والتطورات السياسية على مسار المفاوضات الفلسطينية. وحتى يوم إنعقاد لقاء القاهرة لم يكن قد تم الإتفاق على الصيغة النهائية لمسودة البيان المشترك لخلاف في المواقف حول عدد من القضايا الجوهرية فضلاً عن قضايا أخرى أقل أهمية، فقد بقي علماً دون إتفاق في مسودة البيان المشترك القضايا الجوهرية التالية، حيث تم التوصل في اللقاء إلى حلول وسط بشأنها:

أولاً: تشكيل هيئة قيادية في م. ت. ف. تتولى قيادة وإدارة مفاوضات الوضع النهائي، حيث استبعد وفد فتح في الحوارات التحضيرية الصيغة المقترحة في الجبهة باعتبار أن اللجنة التنفيذية للمنظمة هي التي تتولى هذه المهمة. من مواقع التجربة العملية لم تكن للجنة التنفيذية حتى في مفاوضات واشنطن التي كان د. عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني فيها تتولى قيادة وإدارة المفاوضات بقدر ما كانت مرجعية لذلك الوفد. وعندما أدار الفريق المتفد في م. ت. ف. مفاوضات لوسلو غلب تماماً دور اللجنة التنفيذية. ولم يكن الهدف من إقترح تشكيل هيئة قيادية في إطار م. ت. ف. تتولى قيادة وإدارة مفاوضات الوضع النهائي إستبعاد اللجنة التنفيذية بقدر ما كان الهدف وضع حد لميلية التفرد والافتراء التي يمارس مركز القرار في حركة فتح وفي السلطة الفلسطينية وتوفير الفرص لمشاركة جميع القوى الفاعلة في قيادة وإدارة المفاوضات والإحتفاظ في الوقت نفسه بدور هيئات ومؤسسات المنظمة كمرجعية لها. وقد تم في حوار القاهرة حسم الخلاف حول هذه المسألة الرئيسية بالنص الوارد في

البيان المشترك والذي يدعو للجنة التنفيذية لإيجاد الصيغة المناسبة التي تكفل مشاركة جميع القوى الفاعلة في قيادة وإدارة مفوضات الوضع الدائم لجهة وقف سياسة التفرد والتفرد التي مورست حتى الآن.

ثانياً: تبينت المواقف من مسألة استفتاء الشعب الفلسطيني على أي إتفاق يتم التوصل إليه في مفوضات الوضع النهائي. فقد عارض وقد فتح النص على ذلك في البيان المشترك بينما دافع وقد الجبهة في الأعمال التحضيرية عن موقفه باعتبار مسألة الاستفتاء سلاحاً بيد م. ت. ف. والشعب الفلسطيني في وجه الضغوط وسياسة الإحتراز التي تمارسها كل من حكومة إسرائيل والإدارة الأمريكية فضلاً عن أن الاستفتاء حق وطني وحق من حقوق ممارسة السيادة.

في موقفه المعارض للاستفتاء كان وقد فتح يركز على الصعوبات العملية لممارسته، غير أن التعامل مع الاستفتاء من زاوية صعوبة ممارسته ينبغي ألا يشكل قيداً على حق ممارسته، وقد أمكن التوصل، إلى حل وسط حول هذه المسألة الخلاقية فجاء البيان المشترك يدعو للجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني لدراسة إمكانية استفتاء الشعب الفلسطيني على إتفاق الوضع النهائي وبحيث الآليات المناسبة لذلك. ولهذا الحل الوسط قيمة كبيرة وحقيقية خاصة في ضوء تجارب استدعاء هيئات ومؤسسات المنظمة للمصالحة على إتفاقيات تم التوقيع عليها أو في ضوء تجربة تعديل وإلغاء الميثاق الوطني للفلسطيني.

ثالثاً: تبينت المواقف كذلك في مسألة تفعيل مؤسسات م. ت. ف. ففي مواجهة الموقف المدافع عن تفعيل هذه المؤسسات على أسس ديمقراطية جبهوية، باعتبار منظمة التحرير جبهة وطنية متحدة تتسع لجميع القوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية، كان وقد فتح يكتفي بالدعوة إلى تفعيل هذه المؤسسات على أسس ديمقراطية وحسب. وقد جرى حسم هذا التباين بالتأكيد على تفعيل مؤسسات المنظمة على أسس ديمقراطية وانتلافية تتسع لجميع القوى الفاعلة للتأكيد على الصفة السياسية الانتلافية للمنظمة.

رابعا: بهدف تبديد أية أوهام أو إساءة فهم يمكن أن تترتب على الحوار أشر البيان المشترك بنص صريح إلى استمرار الخلافات إزاء اتفاقيات أوسلو، إلا أنه أمام خطورة تحديثات مفاوضات الوضع النهائي والحاجة الوطنية لتلاحم جميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة لمواجهة استحقاقاتها فقد تم إقرار طرفي الحوار بوجود الخلافات وتم في الوقت نفسه الإتفاق بينهما على توجيه النداء إلى جميع القوى السياسية والاجتماعية والفعاليات الشعبية في الوطن والأشتات للمشاركة في حوار وطني شامل لبلورة الموقف الفلسطيني في مفاوضات الوضع النهائي وتدعيمه على أسس واضحة تستند إلى قرارات الشرعية الدولية وحددتها بوضوح، كما حددت بوضوح أيضاً هدف هذه المفاوضات بالنسبة للجانب الفلسطيني وهو الإنسحاب الإسرائيلي للكمال إلى حدود الرابع من حزيران عام ٦٧ وإبطال الضم الإسرائيلي للقدس والانسحاب الإسرائيلي التام منها وعودتها إلى السيادة الفلسطينية عاصمة لدولة فلسطين وإنهاء البنية الاستيطانية، باعتبار الاستيطان عملاً غير شرعي وبمثل جوهر بنية الاحتلال، هذا إلى جانب التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار ١٩٤، الذي يكفل لهم حق العودة.

ولم يغفل البيان المشترك، الذي يؤسس لتوجه جاد ومسؤول نحو حوار وطني شامل، حق الشعب الفلسطيني في السيادة على أرضه حين أكد على ضرورة تعجيل الخطوات التحضيرية الهادفة إلى إعلان دولة فلسطين سيادتها على أراضيها حتى حدود ٦٧/٦/٤ تجسيدا لإعلان الإستقلال (عام ٨٨) باعتبار ذلك حقاً فلسطينياً غير خاضع للتفاوض أو النقص.

(3)

بعد سنوات من القطيعة التي سببتها إتفاقيات أوسلو، وعلى أبواب مفاوضات الوضع الدائم، يأتي هذا اللقاء الحواري الذي استضافته القاهرة (بالمندول السياسي الهام الذي ينطوي عليه إختيار المكان) ليرسم إطاراً لتوجه سياسي مشترك يقوم على

توحيد أسس وثوابت السياسة الفلسطينية في مفوضات الوضع الدائم، وكذلك على توجه إلى جميع القوى الوطنية والإسلامية للمشاركة في حوار وطني شامل يؤسس لاتفاق على استراتيجية نضالية وتفاوضية لمواجهة استحقاقات المرحلة القادمة ويؤسس لاتفاق على إعادة ترتيب أوضاع م. ت. ف. والبيت الفلسطيني على قاعدة المشاركة بعيداً عن سياسة الأفراد والتفرد.

إن هذا إنجاز حقيقي، غير أنه لا يتحقق وإن يتحقق بشكل تلقائي، بل هو بحاجة إلى عمل دؤوب في صفوف الشعب ومع القوى والشخصيات الوطنية والإسلامية لتثبيت واحترام ما تم الاتفاق عليه.

إن أوساطاً فلسطينية واسعة على مختلف المستويات تتساءل، من موقع الحرص الوطني من جهة وتكني الثقة بمصادقية السلطة من جهة أخرى، عن ماهية الضمانات لالتزم مركز القرار في السلطة وفتح بما تم التوافق عليه وإعلانه في القاهرة؟ والجواب هو: الضمانة هي أن تتحول المواقف الواضحة والملموسة التي تضمنها بيان القاهرة إلى عناصر إجماع وطني تلتقي عليها كل قوى شعبنا من خلال الحوار الوطني الشامل. والأهم في المدى المباشر في سياق هذا التوجه ومن خلاله: أن تتحول العناصر السياسية المشار إليها إلى موقف إجماع شعبي تلتف حولها جماهير الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وتساندها بحركة جماهيرية ضاغطة على مركز القرار في فتح والسلطة بمنع الخروج عنها وكبح الميل للعودة إلى نهج التدهور والتكامل المتواصل في الموقف التفاوضي، هذا النهج الذي يمكن أن تكون نتائجه أكثر سلبية بمرات على المصلحة الوطنية الفلسطينية عما كان عليه الحال في مفوضات المرحلة الانتقالية، ومن هنا الأهمية الحاسمة لبناء سياق شعبي يحمي ثوابت بيان القاهرة المشترك من الإتهيار والسقوط ضحية ميول الأفراد والنزوع إلى التفريط وتقديم التنازلات.

بيان القاهرة ٩٩/٨/٢٣

بحضور الأخ الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والأخ أبو الأييب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، عقد وفد قيادي من حركة فتح سلسلة اجتماعات في القاهرة مع وفد قيادي من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين برئاسة الرفيق نايف حواتمة الأمين العام للجبهة.

وفي أجواء ودية وممبولة تدارس الوفدان التطورات المفصلية التي تشهدها القضية الوطنية الفلسطينية في ضوء انتهاء الفترة الزمنية المحددة للمرحلة الانتقالية وفق الاتفاقات ونتائج الانتخابات الإسرائيلية، واقترب استحقاق المفاوضات حول الوضع النهائي وتم الاتفاق على إعلان مايلي:

١- يؤكد الطرفان على ضرورة تعجيل الخطوات التحضيرية الهادفة إلى إعلان دولة فلسطين سيادتها على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، حتى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، تجسيدا لإعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥/١١/١٩٨٨، باعتبار ذلك حقاً فلسطينياً غير خاضع للتفاوض أو النقص وضرورة تنفيذ قرار المجلس المركزي بهذا الشأن وتفعيل لجانه واستئناف جلساته.

٢- يرى الوفدان أن خطورة التحديات المصيرية التي تبرزها مرحلة المفاوضات حول الوضع النهائي تتطلب تلاحم جميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة

لمواجهة استحقاقاتها بصف موحد، بصرف النظر عن الخلافات إزاء اتفاقيات أوسلو.

إن القضايا التي تتناولها مفاوضات الوضع النهائي تشكل جوهر القضية الوطنية الفلسطينية وفي ضوءها سينتظر مستقبل شعبنا في فترة زمنية طويلة قادمة، وهي لذلك قضايا تتطلب درجة عالية من التوافق الوطني والمشاركة الجماعية. ومن هذا المنطلق توجه المجتمعون بالنداء إلى جميع قوى شعبنا السياسية والاجتماعية والفعاليات الشعبية في الوطن والشتات للمشاركة في حوار وطني شامل لبلورة الموقف الفلسطيني في مفاوضات الوضع النهائي وتدعيمه وذلك على الأسس الآتية:

أولاً:

١- الاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية بما يضمن تطبيق تلك القرارات بما فيها ٢٤٢ و٢٣٨، والأرض مقابل السلام وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وبما يكفل تحقيق مايلي:

أ - الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

ب - إبطال الضم الإسرائيلي للقدس العربية عملاً بقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٢٥٢ لعام ١٩٦٧ والقرار ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي التام منها وعودتها إلى السيادة للفلسطينية عاصمة لدولة فلسطين.

ج - إنهاء البنية الاستيطانية باعتبار الاستيطان عملاً غير شرعي ومنقضاً لقرارات الشرعية الدولية وبخاصة قرار مجلس الأمن ٤٦٥ لعام ١٩٨٠.

د - التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وبخاصة ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة.

٢- ممارسة للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بحرية بما يحسد دولته المستقلة واستعادة سيادتها الكاملة غير المنقوصة على أرضه في الضفة

الفلسطينية بما فيها القدس وقطاع غزة.

ثانياً: تتولى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الإشراف على المفاوضات حول الوضع النهائي باعتبار المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ويدعو الطرفان اللجنة التنفيذية لإيجاد الصيغة المناسبة التي تكفل مشاركة جميع القوى الفاعلة في ذلك.

ثالثاً: دعوة اللجنة للتنفيذية ورنسة المجلس الوطني الفلسطيني لدراسة إمكانية استفتاء الشعب الفلسطيني على اتفاق الوضع النهائي وبحث الآليات المناسبة لذلك.

رابعاً: يتفق الطرفان على ضرورة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية وإتلافية تتسع لجميع القوى الفاعلة تكريساً لردور المنظمة كممثل شرعي ووحيد لشعبنا الفلسطيني في جميع أماكن تواجده.

خامساً: أكد الطرفان على أهمية تكريس الديمقراطية لبناء المجتمع الفلسطيني وتعزيز لحيته باحترام الحريات العامة والتعددية السياسية واستقلال القضاء وسيادة القانون وتفعيل حركة شعبنا في الشتات دفاعاً عن حقهم في العودة إلى ديارهم ورفض مخططات التوطين والتهجير ورعالية مصالحه المباشرة.

سادساً: اتفق الطرفان على تشكيل لجنة ثنائية لمتابعة ما تم الاتفاق عليه. وتوجه المجتمعون بتحية الفخر والاعتزاز إلى أبطالنا الأسرى في سجون الاحتلال مؤكدين أن للنضال من أجل الإقراج القوي عنهم دون تمييز ودون قيد أو شرط سيبقى على رأس سلم أولويات العمل الوطني.

وفي الختام حيّ المجتمعون جمهورية مصر العربية لشقيقة وعبروا عن تقديرهم لدورها في دعم القضية الملالة لشعبنا الفلسطيني ونضاله من أجل حقوقه الوطنية وتوجها بالشكر إلى سيادة الرئيس محمد حسني مبارك لاستضافته هذا اللقاء.

القاهرة

١٩٩٩/٨/٢٣

اللاجئون.. استحقاقات جديدة

رمزي رياح

(I)

اللاجئون .. قضية راهنة

مع وصول زعيم حزب العمل الإسرائيلي يهود باراك إلى رئاسة الحكومة
تغيرت قضية اللاجئين الفلسطينيين لأكثر من مرة، منها:

- عندما أطلق باراك لآهاته الشهيرة مفتحاً بها عهده الحكومي متجاهلاً عبرها قضية اللاجئين^(١) في إشارة واضحة منه لرغبة حكومته في تهميش هذه القضية على طاولة المفاوضات إلى جانب قضايا القدس والمستوطنات والمياه، وبقي ملف الحل النهائي^(٢).
- عندما انزل الرئيس الأميركي بيل كلينتون أثناء المؤتمر الصلطي المشترك مع الرئيس المصري حسني مبارك في رده على سؤال حول مصير اللاجئين الفلسطينيين ربطاً بالموقف من اللاجئين الألبان في إقليم كوسوفو فصرح بأنه «يأمل أن يصبح الشعب الفلسطيني حراً، ويشعر بأنه حر في العيش حيث يشاء»^(٣). الأمر الذي فسرته الدوائر الإسرائيلية تلييداً لحق اللاجئين في العودة^(٤)، مما استدعى رداً على لسان المتحدث باسم باراك أكد فيه رفض بلاده مثل هذا الموقف داعياً الإدارة الأميركية إلى تصحيحه وإزالة ما أحدثه من سوء

(١) في أول خطاب يلقاه باراك بعد إعلان فوزه أكد أن لا عودة إلى حدود العام ١٩٦٧، وأن لا تقسيم للقدس، ولا تفكيك للمستوطنات ولا لوجود جيش لجنوبي غربي نهر الأردن سوى لجيش الإسرائيلي، وهو ما وصف به «لايات باراك الأربع». أما «لا» الخامسة التي لم يطرئ عليها فاعتبرت «لا لعودة للاجئين» [المستقبل - بيروت ١٩٩٩/٥/١٩٠].

(٢) قضايا ست مستأولها مفوضات الحل النهائي هي، كما أوردتها وكالة الصحافة الفرنسية:
• الدولة الفلسطينية وسلطاتها • حدود الكيان الصهيوني • وضع القدس • مصير للاجئين • مستقبل المستوطنات الإسرائيلية • الموارد المالية [المستقبل - بيروت ١٩٩٩/٦/٩٩].

(٣) «الاهرام» لقاهرة - ١٩٩٩/٧/٣.

(٤) «الحياة» للتنمية - ١٩٩٩/٧/٤.

فهم والتباس^(١). وقد سارع البيت الأبيض إلى التأكيد على أن موقف الولايات المتحدة من هذه القضية لم يتغير وإن ظلها يبقى رهناً بما يتوصل إليه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي من اتفاق في مفاوضات الحل النهائي^(٢).

• عندما صرح إيهود باراك في زيارته الأولى لواشنطن في ١٩ تموز (يوليو) ١٩٩٩ أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين يكون بتوطينهم حيث هم يقيمون حالياً^(٣)، رفضاً في السياق الاعتراف بحقهم في العودة إلى ديارهم التي منها طردوا في العام ١٩٤٨.

الموقفان الأمريكي والإسرائيلي يحملان في طياتهما إشارة واضحة إلى أن قضية اللاجئين باتت واحدة من القضايا الموضوعية على طاولة المفاوضات^(٤)، وأنها، كما أكد العديد من الخلاصات، من أبرز قضايا الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي^(٥) لما فيها من تعقيدات، من جهة، وصعوبة تجاوزها من جهة ثانية.

إثارة هذه القضية مع مجيء حكومة باراك إلى السلطة لا تحلي أن القضية كانت مركونة على رف الاهتمامات خلال السنوات الخمس من عمر المرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو^(٦). إذ شهدت هذه القضية تطورات أسهمت في التمديد للمفاوضات النهائية واستباق نتائجها، كما شكل بعضها عوامل محددة سلفاً لهذه

(١) المصدر السابق.

(٢) «الحياة» اللبنانية - ١٩٩٩/٧/٥.

(٣) صحف يوم ١٩٩٩/٧/٢٩.

(٤) لا يقتصر الأمر على تصريحات كلينتون وباراك بل حملت المؤلف السياسية الدولية والعربية مؤشرات مماثلة لتل أبرزها الضجة القلمية في لبنان حول خطر توطين الفلسطينيين.

(٥) يعترف الإسرائيليون أنفسهم بأن قضية اللاجئين تعتبر القضية الأكثر تعقيداً من قضايا الصراع مع العرب، ويؤكدون أنه بدون وضع حل لهذه القضية لا يمكن إغلاق ملف هذا الصراع. راجع بهذا الصدد الباحث الإسرائيلي شلومو غازيت بعنوان «مشكلة اللاجئين قضايا الحل الدائم» دراسة رقم ٢ - مركز باي للدراسات/ جامعة تل أبيب.

(٦) بقيت قضية اللاجئين واحدة من القضايا المثيرة بشدة وبقي التخوف من خطر تصفيتها مثلاً في اهتمام أصحابها. ولعلّ تحرك اللاجئين في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٩٧ ضد قرار تقليصات حكومت وكالة فاقوت كان من أهم علامات هذا الاهتمام ومؤشراته.

النتائج^(١).

• ففي لجنة العمل الخاصة باللاجئين، والتابعة للمفاوضات متعددة الأطراف، نجح الجانب الإسرائيلي وبدعم أميركي في استبعاد القرار ١٩٤ الذي يكفل للاجئين حقهم في العودة. فاستبعدت بذلك الحقوق الميسية للاجئين وحصرت أعمال اللجنة ومناقشتها في جانبها «الإنساني» أي في قضايا تأهيل أوضاع اللاجئين وتميئتها^(٢). وهو منحى سياسي من الطراز الأول لاستبعاده حق العودة وإرسائه بدلاً من ذلك أسساً تقود في نهاية المطاف إلى توطين اللاجئين في أماكن أقلامتهم ودمجهم في المجتمع المحلي المضيف^(٣).

• في السياق ذاته ومع توقيع اتفاق لوسلو لجأت وكالة الغوث إلى تقليص خدماتها وإعادة النظر بجانب منها وبترفيفاتها ومحدداتها بما في ذلك تحميل اللاجئين أنفسهم جزءاً من التكاليف المالية للخدمات^(٤). من جهة أخرى تبنت وكالة الغوث برنامجاً جديداً أطلق عليه «برنامج تطبيق السلام» رصدت له الدول المانحة «موازنات سخية»^(٥) استهدف إنشاء مشاريع البنية التحتية في المخيمات في مناطق عمل السلطة الفلسطينية في إطار مشاريع التأهيل

(١) من هذه التطورات الفقرة الثامنة في معاهدة وادي عربة التي أشارت إلى التوطين كحل لقضية اللاجئين.

(٢) راجع وقائع جلسة أفعال اللجنة بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٢ كما وردت على لسان رئيس الوفد الفلسطيني الدكتور محمد الحلاج وكما نشرتها «الحرية» في عددها الرقم ٤٧٩ (١٥٥٤) تاريخ ١٩٩٢/١١/٢٩ نقلاً عن صحيفة «القدس المقدسية» (٩٢/١١/١٧).

(٣) يؤكد الحلاج أن جدول أفعال لجنة اللاجئين تضمن موضوع لم يشمل المعاللات الفلسطينية النازحة من الضفة والقطاع بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وتخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين وجمع المعلومات والاحصاءات حول أوضاعهم الصحية وسائل أخرى تنطبق بتنمية الموارد البشرية وللتدريب المهني وإنشاء فرص العمل. وهي ذات التعاون التي اقترحتها إسرائيل عند تناول مسألة اللاجئين - راجع المصدر السابق.

(٤) راجع كتاب المفوض العام للونروا بيتر هافسن إلى مفاهيم عمل الاونروا بتاريخ ١٩٩٧/٨/٢١ بشأن تقليص خدماتها وأسباب ذلك ومخاطبه.

(٥) راجع تقرير المفوض العام للونروا المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن الفترة من ١ تموز (يونيو) ٢٠٠٠ حزيران (يونيو) ١٩٩٧. ص ٣٢ - ٣٣. الفقرات ٦٦ - ٦٧ - ٦٨.

والتنمية وتحت سقف لجنة العمل التابعة لـ «المتعددة» وبهدف الترويج لاتفاق أوسلو تحت شعار «السلام لزهدها والنزاع ندرة وعوز»^(١).

• في إطار تقليصها لخدماتها اعتمدت وكالة القوت ما أسمته المواصفة بين خدماتها وخدمات الدول المضيفة^(٢). وأوضح تطبيقها في مناطق السلطة الفلسطينية بشكل خاص أنها استهدفت خلق التماثل بين هيكلها وهيكل السلطة في المجالات ذات الصلة بما في ذلك النسيج بين هذا وذاك في المستويات العليا [التعليم - الصحة - الإغاثة الاجتماعية] وبما يمكن الوكالة من تسليم خدماتها للسلطة بشكل سلس عندما يصبح الطرف السياسي مناسباً^(٣).

• شكلت اللجنة الرباعية الخاصة باللاجئين مؤشراً واضحاً لما هو عليه الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين وحقوق العودة. فقد فشلت اللجنة بتعطيل من الجانب الإسرائيلي من تحقيق خطوات ملموسة. إذ مازالت حتى الآن تبحث عن تعريف للنزوح بينما يعطل الجانب الإسرائيلي خطط السماح لأعداد من النازحين بالعودة إلى الضفة والقطاع ضمن برنامج لم يشمل أو يماثل في تطبيقها.

• بموازاة هذه التطورات نشطت لجنة العمل التابعة للمتعددة في عقد الندوات وورشات العمل والإشراف على إنجاز الدراسات والأبحاث وأعمال المسح الاجتماعي لأوضاع اللاجئين كإجراءات مسبقة وتمهيدية للمفاوضات اللاحقة، الثنائية والمتعددة، بهدف نشر أجواء ومفاهيم والترويج لاقتراحات ومشاريع حلول تقدم شروحات «جديدة» للقوانين الدولية وللقرار ١٩٤ تصب في خدمة التوطنين، متمسكة في هذا السياق بذرائع شتى من بينها مسقوط القرار ١٩٤

(١) المصدر السابق.

(٢) راجع نص الخطة كما ورد في تقرير قدمه المفوض العام للثغور إلى اجتماع عقده المنظمة الدولية في عمان مع ممثلي الدول المانحة والمضيفة (٨ - ١٠ أيار (مايو) ١٩٩٦).

(٣) للمزيد من التفصيل راجع «مواصفة خدمات الوكالة مع خدمات الدول المضيفة - الخلفية السياسية والمخاطر المحتملة» معضم حصاد - «الحرية» العدد ٦٦٤ (١٧٣٩) تاريخ

١٩٩٦/١١/٢٤

بالتقدم وعدم انطباق مبدأ تقرير المصير على الشعب الفلسطيني لانقاده للكيفية السياسية والسيادة الوطنية وتعارض حق العودة مع المنحى العام للعملية السلمية في المنطقة ومع مصالح أحد طرفي هذه العملية^(١). كما خلصت معظم هذه الدراسات الموضوعية في هذا الميقل إلى الترويج لمشاريح التوطنين عبر الدعوة إلى ما يسمى بتخليص الفلسطينيين من ذهنية اللجوء وتوفير شروط انماجهم في المجتمع المحلي^(٢). ويمكن اعتبار مثل هذه الأنشطة بمثابة الإطار النظري الذي تتدرج في سيقاله التطورات التي شهدتها وكالة القوت وخدماتها والهيكل التقاوضية التي أقامها مؤتمر مدريد.

- تلتنقي هذه التوجهات مع السياسة الإسرائيلية وموقفها من قضية اللاجئين. ففي مراجعة شاملة لمواقف الأحزاب والقوى والشخصيات الصهيونية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار نلاحظ إجماعاً على رفض الاعتراف بحق اللاجئين بالعودة، بذرائع مختلفة أهمها الحفاظ على النقاء اليهودي للدولة الصهيونية ولقطع الطريق على دولة ثنائية القومية، إلى جانب ذرائع إضافية كضيق مساحة الدولة وهي المرشحة لاستقبال المزيد من المهاجرين اليهود^(٣).
- كما تلتنقي هذه التوجهات مع السياسة الرسمية الأميركية التي تبنت منذ التوقيع على اتفاق أوسلو الدعوة إلى تجميد العمل بقرارات الشرعية الدولية ذات

(١) من هذه الورش مؤتمر كسفورد عن اللاجئين في لبنان الذي نظمه يوم ٩٦/٩/٢٨ في جامعة كسفورد - قسم الشرق الأوسط - مركز برنامج اللاجئين في كلية سان قاطوني، في الجامعة. [المزيد من التفاصيل راجع ما جاء عن المؤتمر في «فهرية» اعداد ١٦٦/١٦٢/١٦٣ / ابتداء من تاريخ ١٩٩٦/١١/٢٠]. حملت هذه الأفكار والإقتراحت دراسة شلومو غايرت/ مصدر سبق ذكره.

(٢) راجع في هذا الصند:

Donna Arst: Every body's Problem? Refugees into Citizens: Palestinians and the End of the Arab - Israeli Conflict (New York: council on foreign relations books, 1997).

(٣) راجع البرنامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية في الإنتخابات الأخيرة (أيار/ مايو ٩٩) كما وردت في مجلة «الدراسات الفلسطينية» العدد ٣٩، ص(١٧٤ إلى ١٦٩). كذلك راجع شلومو غايرت - مصدر سبق ذكره.

الصلة بالقضية الفلسطينية، بذريعة أنها تستيق نتائج مفاوضات الحل النهائي التي يفترض بها وحدها البت بمصير قضايا النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. وبما خص قضية اللاجئين كفت الولايات المتحدة عن تقديم اقتراحها بتجديد العمل بالقرار ١٩٤. كما أخذت تمتنع عن التصويت عليه، مفسحة في الوقت نفسه لعدد غير قليل من الدول لتحذو حذوها وهو الأمر الذي وفر الفرصة لإسرائيل لتجاهر هي الأخرى بعدائها للقرار وتصوت ضده كل عام^(١).

• من جهة أخرى نلاحظ أن الموقف التفاوضي الفلسطيني اتسم بالغموض والتشكك والتبعض والقدرة على ابداء استعداد متقدم للمساومة على حقوق اللاجئين على أمل تحقيق مكاسب في ملفات تفاوضية بديلة^(٢). فصيغة مدريد في مسارها الفلسطيني، المنفرد والمتمدد، واتفق أوصلو في وقت لاحق، أكدا مخاطر الميامة الفلسطينية التفاوضية التي رضيت باستبعاد قضية اللاجئين إلى مفاوضات الحل النهائي وتبنيها. وكانت قوى المعارضة وأوساط اللاجئين صادقة في تقديراتها لخطورة مثل هذه السياسة. إذ أكدت الوقائع أن التعامل الفلسطيني الرسمي مع هذه القضية يفتقد إلى استراتيجية واضحة ولا يتعدى تعامله معها كونها ورقة تفاوضية تكتيكية رغم تطلعه خلف خطاب سياسي فيه الكثير من الدبلوماسية والشعبوية^(٣).

• بالمقابل اتسمت الحركة الشعبية للاجئين بعدم الاستقرار وتفاوتت نشاطاتها بين

(١) من المعروف أن شروط الأمم المتحدة على إسرائيل لقبولها عضواً في المنظمة الدولية قبولها القرار ١٩٤. للمزيد من التفاصيل راجع علي فوصل - كتاب «اللاجئون ووكالة الفو» - منشورات شركة دوا للتقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر - بيروت (١٩٩٦).

(٢) من الأمثلة المألوفة على مثل هذه السياسة قبول محمود عباس رئيس الوفد الفلسطيني إلى حفل افتتاح مفاوضات الحل الدائم في ١٩٩٦/٥/٤ إسقاط القرار ١٩٤ من خطابه نزولاً عند طلب حكومة شمعون بيريس التي كانت تخوض معركة انتخابية قاسية ضد الليكود انتهت بهزيمة بيريس ووصول بنيامين نتانياهو إلى الحكم.

(٣) رغم أن قيادة السلطة الفلسطينية تعان بين فترة وأخرى تمسكها بحق اللاجئين في العودة إلا أنها تبقى موقفها غامضاً حيث لا يبدو واضحاً ما هو المقصود بالعودة. هل إلى مناطق ٤٨ أم مناطق السلطة نفسها؟

صعود وفعالية ملموسة وبين انحدار وهبوط. وتتأثر الحركة الشعبية في هذا السياق بانققادها إلى الأطر والمرجعية الموحدة فضلاً عن كونها تأثرت إلى حد بعيد بحال الانقسام الذي ولد على يد اتفاقات أوسلو وملحقاتها، وإن كانت نجحت في بعض المنعطقات في تجاوز هذا الانقسام بحثاً عن القاسم المشترك لها متمثلاً في التمسك بحق العودة ورفض المشاريع البديلة، فالاختلاف والانقسام المياسي بتأثير اتفاق أوسلو فضلاً عن سياسة الفريق الفلسطيني المفلوس، وأداء السلطة الفلسطينية، كلها شكلت عوامل أسهمت في شل مؤسسات م.ت.ف. واتحاداتها كأطر موحدة للحركة الشعبية الفلسطينية ومن بينها حركة اللاجئين، كما تأثرت هذه الحركة بتدخلات القوى السياسية وضغوطها وطروحاتها وشعاراتها المتبينة^(١).

- السلطة من جانبها تعاملت مع الحركة الشعبية للاجئين باعتبارها ورقة تكتيكية تهدف من خلالها إلى تأكيد نفوذها وتأييد المشرع الفلسطيني لمواقفها. كما حرصت السلطة على لجم ومصادرة هذه الحركة ومحاصرتها كي لا تفقد السيطرة عليها، وحتى لا تصبح حركة مستقلة، تستمد مشروعيتها وقراراتها من رؤيتها لمصالح اللاجئين، خوفاً من أن يصب ذلك في خدمة الخط الوطني المعارض ويصطدم في نهاية المطاف بسياسة السلطة. برز هذا الأمر واضحاً في تدخل السلطة في مؤتمر الفارعة للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية في نهاية العام ١٩٩٥^(٢). كما برز بشكل أكثر فجاجة في هيمنة السلطة على مؤتمرات اللاجئين في قطاع غزة صيف عام ١٩٩٦ فحولتها من مؤتمرات «دعم قضية اللاجئين وحق العودة» إلى مؤتمرات «دعم الميخيمات»^(٣). وكان واضحاً أن السلطة هفتت من هذا إلى مصادرة حركة اللاجئين، وإفراغها من مضمونها، والامساك بها، خلاصة بعدما أعطت هذه الحركة أكثر من مؤشر عن

(١) المزيد من التفاصيل «رابع دولة المستقلة والسفارة الوطنية» - مصدر سبق ذكره. ص ٥٥ - ٦٤.

(٢) راجع التقرير التفصيلي عن المؤتمر. «الحرية» العدد ٦٢١ (١٩٩٦)، تاريخ ١٧/١٢/١٩٩٥.

(٣) راجع التقرير التفصيلي عن مؤتمرات اللاجئين في غزة. الحرية العدد ٦٥٨ (١٩٩٣)، تاريخ ١٩٩٦/٩/٢٩.

احتمالات نهوضها في الداخل والخارج على السواء، وفي منحى يندفع نحو التحرر من هيمنة فريق أوسلو ويتعارض مع سبله التفاوضية. إلى ذلك تنافست الدوائر المختلفة في مؤسسات السلطة ومحتف، على الإمساك بورقة اللاجئين والمخيمات في الضفة والقطاع، لتعزيز نفوذها وصلاحياتها، ودخلت فيما بينها في صراعات غير مبدئية انعكست سلباً على أوضاع اللاجئين وقضيتهم، وأدخلت اللجان الشعبية في المخيمات في مآهات الصراع الجانبية على حساب تنشغلها بأمور المخيمات وتحسين أوضاعها. حتى أن الأجهزة الأمنية نفسها شرعت لنفسها للتدخل في بني الحركة الشعبية للاجئين ولأهداف لا تمت بصلة إلى قضيتهم ولا تخدم مصالحهم ولا تستجيب لهمومهم. وهي كلها أمور تعبر عن ضعف جدية مؤسسات السلطة ومحتف في التعامل مع قضايا اللاجئين وحقوقهم، خلصة وإن ظروفهم المعيشية، في ظل السلطة في حالة تدهور. فرغم كل الادعاءات، ورغم كل هذا التناقص على النفوذ في صفوف اللاجئين، فإن ما تزعمه السلطة من خدمات للمخيمات يكاد لا يذكر منترعة بأن وكالة الغوث وحدها هي الجهة المعنية بذلك^(١).

• أما على ضفة المعارضة فإن الموقف في قضية اللاجئين وحركتهم الشعبية جرى التعبير عنه بسمامتين متناقضتين، كل منهما تشكل امتداداً طبيعياً للسياسة العامة لكل من إتجاهي المعارضة:

•• إتجاه المعارضة الشعراوية، ويكتفي بطرح التحرير حلاً جزئياً لكافة جوانب القضية الوطنية الفلسطينية، ويعتبر أن تتلوا قضية اللاجئين، كملف قائم بذاته، يشكل الوجه الآخر لسياسة فريق أوسلو واستكمالاً وتغطية لها. لذا اتسمت مواقف هذا التيار بالمعاداة للشديد لفكرة قيام حركة جماهيرية مستقلة للاجئين بزعامة أن في قيام مثل هذه الحركة تجزئة وتفتيتاً للقضية الوطنية. وتخفي مثل هذه النزعة بيروقراطية معادية للحركة الشعبية المستقلة أيأ كان

(١) للمزيد من التفاصيل راجع تقرير لجنة اللاجئين التابعة للمجلس التشريعي الفلسطيني. حزيران (يونيو) ١٩٩٢.

شكلها وأياً كانت تعبيرها.

•• الاتجاه الثاني وهو التيار الغالب تنتمي إليه قوى المعارضة الواقعية، كما ينتمي إليه الصف الواسع من الشخصيات والفعاليات السياسية، ويمكن وصفه بأنه التيار المعبر عن هموم اللاجئين ومصالحهم. أسهم هذا التيار في تسليط الضوء على قضية اللاجئين وحقوقهم، عبر مساهمته في الدراسات والأبحاث وتشكيل لجان الدفاع عن حق العودة ومتابعة هموم اللاجئين اليومية وتنظيم التهرات الشعبية في الميدانين السياسي في الدفاع عن حق العودة وتحسين شروط إقامة اللاجئين في الدول المضيفة، أو الاجتماعي في مواجهة سياسة تقليص خدمات الوكالة. ويمكن القول، ان هذا التيار ساهم بشكل بارز في صون موقع قضية اللاجئين كواحدة من القضايا الوطنية الرئيسية على جدول أعمال الحركة السياسية الفلسطينية.

• في كل الأحوال، وبالرغم من افتقادها إلى المرجعية الموحدة، ومن حالة التمزق والانقسام التي تعيشها الحالة الفلسطينية تحت وقع سياسات فريق أولسو وتزلاته، فإن الحركة الشعبية للاجئين الفلسطينيين حققت خطوات أثبتت أنها تستطيع في مناسبات وظروف سياسية أن تلعب دور الموحد للوضع الفلسطيني، بتياراته المختلفة، بغض النظر عن خلافاتها السياسية، وتستطيع أن تشكل الواجهة للحركة السياسية الفلسطينية في بعض معاركها. ولعل معركة التصدي للتقليص النوعي لخدمات الوكالة، ولسياسة إعادة النظر بدورها ووظائفها، نهاية آب (أغسطس) ١٩٩٧ شكلت نموذجاً لما يمكن أن تكون عليه قضية اللاجئين وحركتهم السياسية.

(2)

اللاجئون . . البعد العربي

لا تشكل الحالة السياسية الفلسطينية مكوناتها الحزبية والرسمية العامل الوحيد في التأثير على قضية اللاجئين، وحقوقهم، والتدخل فيها وفرض مؤثرات قد يكون لها انعكاساتها مستقبلاً على حقوق اللاجئين ومصيرهم النهائي.

فانتشار اللاجئين في عدد من الدول العربية يمكن هذه الدول، أو بعضها، للدخول على خط القضية الفلسطينية^(١). كما يشكل فرصة في الوقت نفسه ليتخذ هذا البلد المضيف أو ذلك من الإجراءات والقوانين ذات الصلة بالوجود الفلسطيني على أرضه مما يعكس نفسه، سلباً أو إيجاباً، على الدور السياسي لهذا التجمع الفلسطيني أو ذلك، تفعله أو تهمله. ويكتسب مثل هذا الأمر أهمية إضافية على ضوء طبيعة العلاقة السياسية بين البلد المضيف والجانب الفلسطيني المفاوض^(٢).

مثل هذا الانتشار المفروض على اللاجئين الفلسطينيين يعكس نفسه بالضرورة على طولة المفاوضات في مرحلتها النهائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وتثبت الوقائع أن قضية اللاجئين ليست من اختصاص المسار الفلسطيني - الإسرائيلي وحده، بل هي أيضاً من اختصاص لجنة اللاجئين التابعة للمفاوضات المتعددة. وبالتالي لن يكون الجانب الفلسطيني الطرف الوحيد المعني بالبت بالمصير النهائي للاجئين. بل من المتوقع وشبه المؤكد أن تتقدم الدول

(١) من بينها ما يردده المسؤولون الأردنيون على سبيل المثال أنهم مخبون بمصير اللاجئين الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الأردنية - راجع في هذا السياق حديث رئيس وزراء الأردن عبد الرؤوف الروابدة: «الفلسطينيون في الأردن هم مواطنون أردنيون يتمتعون بكامل حقوق المواطنة ولذا نحن مسؤولون لضمان هذه الحقوق». [للمستور ١٩٩٩/١].

(٢) يشكل لبنان نموذجاً في هذا المجال انطلاقاً من طبيعة الإجراءات المتخذة بشأن الوجود الفلسطيني على أرضه ومن ضمنها رفضه الاعتراف بالحقوق المدنية والاجتماعية للاجئين ومن بينها حق العمل.

المربية المضيفة على أنها هي الأخرى معنية بالوجود الشعبي الفلسطيني اللاجئين على أرضها. وهي تملك من الحجج والأسباب ما يمكنها من أن تقدم نفسها طرفاً رئيسياً في المفاوضات على مصير اللاجئين ومستقبلهم^(١).

مثل هذا الأمر ينطبق على الأردن، الذي يقيم على أرضه، حسب معظم التقديرات حوالي مليوني لاجئ، وقد لحظت معاهدة وادي عربة، في واحدة من بنودها (المادة الثامنة)، دوراً للأردن في حل هذه القضية. كما يشهد وضع اللاجئين فيه تغيرات وتحولات بالإجراءات والتدابير التي تسير بخطوات حثيثة في تنفيذ المنحى العام الذي التزمت به السياسة الرسمية من خلال وادي عربة والتي نصت على حل قضية اللاجئين بالتأهيل والتوطين. ويتحرك الموقف الأردني لتوفير الإمكانيات والوسائل لتنفيذ «حزمة الأمن الاجتماعي» التي تتمركز في مناطق سكن اللاجئين. ويبلغ حجم الاستثمارات المقدرة للقيام بهذه المشاريع، من أعمال البنية الأساسية والقطاع الخدمي البيئي والخدمات الأساسية ما قيمته ٤٢١ مليون دينار أي ما يعادل ٦١٦ مليون دولار، يوفر البنك الدولي منها حوالي ١٣١ مليون دولار وتوفر المؤسسات الدولية ودول مانحة أخرى ما تبقى من الأموال المطلوبة. ويشير حجم الاستثمارات المرصودة والجهات المشاركة في التمويل، ربطاً بالتوقيت السياسي، أن هذا المشروع يمثل الازدواج الأول لمبادرة ذات منحى توطيني^(٢).

ويشمل المشروع عدة إجراءات أخرى من بينها تملك القاطنين وحداتهم السكنية وتوفير بدل سكني لأولئك الذين مستهم منازلهم لأهلية البنية الأساسية، وهو ما يغير في المكانة القانونية للاجئ بتحويله إلى مالك للأرض وصاحب مصلحة في الإقامة الدائمة في منطقة لجوئه. وتعزيزاً لهذه المصلحة يتضمن المشروع

(١) في زيارتها الأخيرة إلى لبنان في ١٩٩٩/٩/٥ ورداً على شكوى رئيس الوزراء الدكتور سليم الحص من أن بلاده تتخوف من توطين اللاجئين على أرضها قالت وزيرة الخارجية الأميركية بأن مثل هذه القضية يستطيع لبنان أن طرحها للنقاش والتفاوض في اجتماعات لجنة اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف [السفير اللبنانية ١٩٩٩/٩/٦].

(٢) من الوثائق الخاصة بلجنة «النفاق عن حق العودة» في الأردن.

إقامة مشاريع صغيرة توفر سبل الكسب الدائم للاجئين، تربطهم بالسوق المحلية مما يجعلهم أكثر ميلاً للبقاء في أماكن تولجدهم ارتباطاً بمصالحهم الاقتصادية التي لن يستطيعوا توفير بديل منظور لها. كما يتضمن المشروع استعادة الكلفة، وهو أمر يمتد لسنوات طويلة يدفع فيها القاطنون أقساطاً شهرية على مدى سنوات لتغطية نفقات إقامة المشاريع الإثرائية والبنية الأساسية والمشاريع الاقتصادية، وهو ما يشكل ارتباطاً مالياً، والتزامات قانونية للاجئين بدفع ما عليهم من مساهمات لتغطية الكلفة. وهو أمر يصب هو الآخر في اتجاه التوطين ^(١).

وتشير كل ملامح المشروع الأردني، فيما يتعلق بالمخيمات ومناطق سكن اللاجئين الفلسطينيين إلى الانتقال بوضع القاطنين من حالة المؤقت إلى حالة الدائم، ومن صفة اللجوء إلى صفة المواطنة، كخطوات عملية على طريق تفتيت قضايا اللاجئين وتبهيث حق العودة. وهو يشكل تطبيقاً لنظرية دونا ارتز الداعية إلى «تفليس اللاجئ» والدولة المضيفة من عقلية اللجوء» أي الانخراط في مشاريع التأهيل والتوطين ودمج اللاجئين في المجتمع المحلي ^(٢).

يتوافق هذا المشروع مع إجراءات سياسية تصب في الاتجاه ذاته، كالعمل على تهميش دور لجنة فلسطين في مجلس النواب بحصر دورها في المراجعات الإدارية لقضايا اللاجئين في الدوائر المختلفة، دون أن يكون لها دور في مساهمة السلطة التنفيذية على سياستها تجاه قضية اللاجئين وحقوقهم.

كما تحكم الحكومة السيطرة على موضوع اللاجئين وإبقائه ضمن مخططات الموقف الرسمي بمتابعة ومراقبة أعمال دائرة الشؤون الفلسطينية ومنحها الدور المهيمن على أوضاع المخيمات بعد أن انتقلت من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ.

في كل الأحوال تزايدت المؤشرات حول موقع الأردن في مفوضات الحل النهائي ربطاً بقضية اللاجئين، من بينها على سبيل المثال الإجراءات المتخذة نهاية

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩ بحق قيادة حركة حماس المقيمة في الأردن، واعتقال ممثليها واحتلتهم إلى المحكمة بتهمة امتلاك أسلحة غير مرخصة والانتماء إلى حزب سيلي غير مشروع. وقد فُصرت مثل هذه الإجراءات لها شكل انعطافة في سياسة الأردن، تهدف إلى إزالة العقبات التي توفر له فرصة المشاركة في مفاوضات الحل النهائي إلى جانب السلطة الفلسطينية من موقع الشريك المباشر لا من موقع المنافس.

وفي لبنان، لم يعد من شك، في أن الوجود الشعبي الفلسطيني، إلى جانب كونه جزءاً من المسألة الإقليمية المتطوّعة بالصراع العربي - الإسرائيلي، هو في الوقت نفسه واحد من العوامل السياسية المؤثرة حتى في العلاقات البينية للقوى السياسية المحلية.

فاتفق الطائف حمل إجماعاً لبنانياً على رفض توطين اللاجئين كواحد من أسس المصالحة الوطنية اللبنانية^(١). ومشروع قانون الجنسية اللبنانية وإجراءات التجنيس التي سبقته وقفت مطوّلاً وبشكل استثنائي أمام «الشق الفلسطيني» باعتباره واحداً من قضايا الخلاف الكبرى بين التيارات السياسية والطوائف اللبنانية^(٢).

وكإشارة يجدر التوقف أمامها ذلك التطور في الخطاب السياسي اللبناني الرسمي، حيث اعترفت الدولة على لسان المرجع الأول فيها أن تطبيق القرار ٤٢٥ والاتسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان لا يشكلان إجراء «كافياً لأقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط»^(٣). فإلى جانب الربط بين الاتسحاب من جنوب لبنان والجولان دعا إلى البت بمصير اللاجئين الفلسطينيين

(١) الدكتور سليم الحص في المؤتمر الصحفي المشترك مع وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت في بيروت في ٩/٩/٩٩ [المستقل - ٩/٩/٩٩].

(٢) غسان الحبال - «عنوان القوطين يطرح ضرورة حوار جدي وبرنامج عملي» - جريدة المستقل البيروتية في ٩/٩/٩٩.

(٣) كلمة الرئيس إميل لحود في مؤتمر القمة التكنولوجية في فورتوا / كندا في ٩/٩/٩٩ [المستقل - ٩/٩/٩٩].

على أرض لبنان، رافضاً باسم اللبنانيين والفلسطينيين معاً التوطنين مشدداً على أنه «يشكل عائقاً أساسياً أمام السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط»^(١). كما رأى في التوطنين قنبلة موقوتة تهدد السلام والأمن الإقليمي^(٢) مع التأكيد على «حقهم في العودة»^(٣). وفي السياق، وانطلاقاً من ذلك فإن لبنان يعتبر نفسه هو الآخر، وبشكل من الأشكال معنياً ببحث قضية اللاجئين لبحث في السياق مصير حوالي ٤٠٠ ألف لاجئ تؤكد المصادر اللبنانية أنه مقيمون على أرضه^(٤).

ربطاً بذلك تسلط السلطات اللبنانية الأضواء على الوجود الشعبي الفلسطيني من زواياها المختلفة، بما يخدم سياساتها المحلية وتحالفاتها الإقليمية وتكتيكاتها التغلusive. فهي من جهة تسلط الضوء على المخيمات باعتبارها جزءاً أمنياً وملجأ للجريمة والفساد والهاربين من العدالة^(٥)، مما يشكل ذريعة لها لفرض إجراءات أمنية صارمة على مخيمات صيدا والجنوب تحد خلالها من حرية حركة الفلسطينيين وربما يطل المستوى الاجتماعي للحياة في المخيمات ويمنع عليها التزود حتى بالمواد الضرورية تحت ذرائع أمنية مفتعلة غير مقنعة لاحد^(٦)، الأمر الذي يتسبب بدفع أقسام واسعة من السكان، الشباب خاصة، إلى الهجرة شمالاً أو حتى إلى خارج البلاد بحثاً عن شروط حياة أفضل وهرباً من حالة البطالة وأجواء التشدد القاسية المفروضة عليهم^(٧).

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) هذا ما كتبه الرئيس الحمص في مؤتمره الصحفي المشترك مع أوابريت. مصدر سبق ذكره.

(٥) شكلت حالة الاعتداء على قصر العدل في صيدا ومقتل للقضاة الأربعة مناسبة عبرت فيها أوساط سياسية، عن نظرتها هذه إلى المخيمات مستبقة للتحقيقات الأمنية والقضائية، مشكلة غطاء سياسياً للمزيد من إجراءات الحصار حول هذه المخيمات.

(٦) من هذه المواد على سبيل المثال كل مادة عاتلة يتميم البنية التحتية من مواد بناء وتمديدات مياه وكهرباء الخ... وصولاً إلى أثاث المنزل وغيرها. راجع بهذا قصد المجلات التي كُهرتها صحف «النيل» و«لواء» و«دواء الوطن» اللبنانية حول المخيمات طوال العام ١٩٩٩.

(٧) المصدر السابق.

وإذا ما استثنينا قرار إلغاء العمل بالتأشيرة لحاملي الوثائق اللبنانية^(١)، نلاحظ أن سياسة الحكومة بما خص الوجود الشعبي الفلسطيني لازالت على ما هي عليه في حرمانهم من حقوقهم المدنية والاجتماعية بما في ذلك حق العمل على الأرض اللبنانية بذرائع مختلفة تستغل كلها في تغذية جوقه متفجرة الأصوات لمواجهة خطر التوطين.

ومع أن أصواتاً سياسية وازنة وذات تأثير ملموس في الحياة السياسية اللبنانية قد تنبّهت إلى ضرورة التعامل مع خطر التوطين بالموضوعية الكافية، مع التمييز الكافي بين المصدر الحقيقي للخطر وبين الفلسطينيين، ضحايا التوطين الحقيقيين^(٢)، بما في ذلك إبراز وحدة الموقفين اللبناني والفلسطيني في رفض التوطين، وتأكيد على أن حق العودة هو الرد على التوطين والبدل له^(٣)، إلا أن هذا الإعلان السياسي المتقدم لم يبلغ وجود أصوات ترى في الوجود الشعبي الفلسطيني في لبنان نفسه الخطر الحقيقي على لبنان، كما ترى أن مجابهة التوطين تستوجب الخلاص من هذا الوجود، عبر إعادة توزيعه على دول أخرى^(٤). من هنا على سبيل المثال ترشح أوساط سياسية إقليمية ودولية للعراق ليكون مكان الإقامة الجديد للاجئين في لبنان في ظل التسوية النهائية للقائمة. وفي كل الأحوال، تلتقي الممارسات اليومية للسلطات اللبنانية، مع مثل هذه الادعاءات، حين تنتج تهجيراً صامتاً لآلاف اللاجئين الفلسطينيين بحثاً عن إقامة بديلة بشروط أقل احكاماً^(٥).

أما في سوريا فقد شهدت سياسة دمشق بعض التطورات اللافتة النظر في

(١) القرار ٤٧٨ المتخذ في العام ١٩٩٥ في عهد حكومة الحريري.

(٢) اتفق في تلك خطباء الجمعة في بيروت [الواء ٩٩/٩/١١] مع فكرة بهذا الصدد صاعدة عن الرابطة المارونية [البيان الاماراتية ٩٩/١٠/٢].

(٣) خطاب فرياس لحود في القمة الفاركتونية في كندا - مصدر سبق ذكره

(٤) يعبر عن هذه الاصوات بشكل قاطع رئيس حزب الوطنيين الأحرار - داني شمعون ويشكل الصحفي اللبناني جبران تويني عبر افتتاحياته المعروفة في ملحق «نهار الشباب» الاسبوعي المنظر السياسي لها.

(٥) ملفات صحف «الديار» و«الواء» و«نداء الوطن» - مصدر سبق ذكره.

التعاطي مع قضية اللاجئين. إذ أفرجت عن مشاريع وبرامج تطبيق السلام وسمحت بتطبيق ما هو مخطط منها لمخيمات اللاجئين (الشمال، دنون، درعا، السيدة، سينة، الوسط، جرمقا، الشيوخ...) (١). كما سمحت لوفود دول الاتحاد الأوروبي العاملة في لجنة عمل اللاجئين في المتعددة بزيارة المخيمات على غرار زياراتها لمخيمات لبنان. وهي بذلك تقدم نفسها مرجعاً للاجئين الفلسطينيين المقيمين على أرضها. ويأخذ الأمر بعداً إضافياً في ظل تلازم المسارين اللبناني والسوري، الذي يفترض أن مصير اللاجئين في لبنان وسوريا سي طرح في ملف واحد، وإن كانت النتائج التي سيتمخض عنها ستكون مختلفة، باختلاف ظروف البلدين. فإذا كان لبنان يصير على ترحيل القسم الأكبر من اللاجئين على أرضه فإن الوضع في سوريا لا يتعارض مع فكرة توطين اللاجئين على أرضها. في هذا السياق يلحظ أن تسهيل تنقل اللاجئين بين لبنان وسوريا، إلى جانب كونه يخلق انفرجعات في صفوف اللاجئين، ويقرب بينهم وبين الدول المضيفة فبذلك في الوقت نفسه، يعتبر إجراء من أهدافه اجتذاب الأضواء نحو وجود شعبي فلسطيني أهمل من قبل الدوائر الإقليمية والدولية على مدى نصف قرن مضى.

أما مصر، وإن كنا لا نلاحظ أية إشارة لتغيير ما في سياستها من قضية اللاجئين، فإن سياستها ما زالت ثابتة في تأكيدها ضرورة حل هذه القضية، لاته بدون ذلك - والكلام للدبلوماسية المصرية - سيبقى كل حل ناقصاً (٢). وفي كل الأحوال، يجب ألا نسقط من اعتبارنا أن تمكك مصر بورقة حوالي مئة ألف لاجئ فلسطيني يقيمون على أرضها - إلى جانب كونها محبراً عربياً اضطراباً إلى غزة - لتعزيز دورها في الحل الإقليمي النهائي للصراع العربي - الإسرائيلي في ظل التجاذب الذي بدأ يهيمن على أطراف هذا الحل، بل يلقى احتلال الموقع المتقدم في الترتيبات التي ستتأثر عنه.

(١) راجع تقرير المفوض العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للعام ١٩٩٨.

(٢) راجع تصريح لوزير الخارجية المصري عمر وموسى نقلته «الحرية» في عددها ٧٨ (١٩٨٥) تاريخ ١٩٩٩/١٠/٣.

(3)

حق العودة قابل للتحقيق

بالت من المؤكد أن المفاوضات ومع مجيء حكومة باراك دخلت مرحلة الحل النهائي، وإن السقف الزمني لهذه المفاوضات كما بلورته الرؤية الأميركية الإسرائيلية في قمة واشنطن بين رئيس الولايات المتحدة ورئيس حكومة إسرائيل ^(١) وكما بلورته اتفاقية شرم الشيخ هو أيلول (سبتمبر) العام ٢٠٠٠ ^(٢) . وهو سقف على صلة كما يبدو بمعركة الانتخبات الأميركية للرئاسة للقائمة، وبالذور الأميركي في المنطقة وانعكاساته على مصالح الولايات المتحدة الدولية، خاصة وأن واشنطن، كما يبدو، تتحرك لاستغلال انتصارها في البلقان لتحقيق خطوات إلى الأمام في الشرق الأوسط تفتح الأفق لسياسة توسيع الأطلسي جنوباً وتضمن استقراراً في المنطقة يخدم مصالح أميركا النفطية والاستراتيجية ^(٣) . كما يخدم هذا السقف رؤية باراك لإخراج جيشه من جنوب لبنان في تموز (يوليو) العام ٢٠٠٠.

هنا نلاحظ أن مجيء حكومة باراك لم يفتح الباب لاستئناف المفاوضات فحسب، بل قول مجيئها بحالة عربية فلسطينية بالفت في تفاولها وكأنها ترى في هذه الحكومة الفرصة الأخيرة لإتجاز ما تبقى من ملفات نهائية تضع حداً لحالة الصراع والنزاع معاً.

وهو أمر عكس نفسه في مواقف هذه الأطراف في تصريحاتها حول المفاوضات ومستقبلها، وفي التطورات التي شهدتها الوضع الفلسطيني إن على

(١) راجع البيان المشترك لزيارة باراك إلى واشنطن (٩٩/٧/٢١) كما جاء في مجلة «دراسات فلسطينية» العدد ٣٩ (صيف ١٩٩٩).

(٢) راجع النص الكامل لاتفاق شرم الشيخ. «الحرية» العدد ٧٧٩ (١٨٥٣) تاريخ ١٩٩٩/٩/١٢.

(٣) المزيد من التفاصيل راجع الفصل الخامس بالحلف الأطلسي كما جاء في التقرير السنوي لعام ١٩٨٨ قصاص عن مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية.

ضفة السلطة والجانب المفاوض، أو على ضفة المعارضة التي دخلت بعض أطرافها، بفعل العامل الإقليمي حالة من انعدام الوزن وهي تبحث لنفسها عن موقع في الخارطة السياسية المقبلة على التشكل على ضوء المفاوضات وفي ظل تداعياتها.

فالقضايا التي سنتناولها مفاوضات الحل النهائي تشكل جوهر القضية الفلسطينية والمحاور الرئيسية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وعلى ضوء نتائج هذه المفاوضات ستقرر مستقبل الشعب الفلسطيني لفترة زمنية طويلة نسبياً ومن بينها بطبيعة الحال قضية اللاجئين. ويمكن، بالإستناد إلى الثمار المرة للمرحلة الانتقالية، ولقراءة مدققة لمذكرة شرم الشيخ الخاصة بتطبيق اتفاق واي بلانتيشن القول أن الجانب الفلسطيني يدخل هذه المفاوضات بشروط مجحفة ومعادلة مختلفة لصالح الجانب الإسرائيلي. كما يمكن رؤية مستقبل قضية اللاجئين بالإنتلاق من اعتبارين:

- الاعتبار الأول القول أن موقف إسرائيل يرفض العودة من حيث المبدأ، وأنه موقف نهائي غير قابل للتراجع، خلاصة إذا ما استند إلى الزعم الإسرائيلي أن العودة ستمس بطابع الدولة الاسرائيلية التي ستواجه مشكلة وجودها كنولة يهودية ديمقراطية وبالتالي فإن أحداً لن يستطيع زحزحة الموقف الاسرائيلي وثني أصحابه عنه.

- الاعتبار الثاني هو التقدير بأن دولاً عربية مضيفة - أو معنية بالعملية للتفوضية - لا ترى غضاضة في استيعاب اللاجئين المقيمين على أرضها، أو اعداد منهم، رضوخاً منها لضغوط دولية أو في ظل مقايضة تفوضية.

خطورة هذين الاعتبارين انهما يقودان إلى معادلة ملخصها انه عندما يلتقي رفض العودة اسرائيلياً مع التسليم باللتوطين عربياً فإن الامساك الفلسطينية (لاسيما السلطة) لا تملك سوى أن تتقدم بتصورات مجزوءة لحل قضية اللاجئين تتعامل مع حق العودة - وهو حق سياسي للاجئين كجماعة وافراد على حد سواء - انتقائياً

وعلى قاعدة اولوية غير سياسية، تنطلق من خصوصية اوضاع بعض تجمعاتهم. فتضحي الاولوية - على سبيل المثال - للمطالبة بحق المودة للاجئين في لبنان بسبب صعوبة ظروفهم، والاجماع اللبناني على رفض التوطين، ولللاجئين في قطاع غزة المكتظ سكانياً، وهم يشكلون حوالي ٧٠ بالمئة من سكان القطاع (١).

مثل هذا التقدير للموقف السياسي، والمنطلق من الاعتبارين المذكورين آنفاً، يتجاهل المتغير السياسي المتولد عن انتهاء الفترة الزمنية المقررة للفترة الانتقالية من اتفاق أوسلو، وانفتاح باب مفاوضات الحل النهائي على مصراعيه، بكل ما تحمله هذه المفاوضات من جديد، إن على الصعيد الفلسطيني الداخلي، أو على مستوى آليات التفاوض نفسها وانطلاقاً من مضمونها ومحورية دورها في تقرير مصير الشعب الفلسطيني، ومصير العلاقات في المنطقة وخرطتها السياسية.

فمفاوضات الحل النهائي، مقارنة بمفاوضات المرحلة الانتقالية، تمس مصالح الشعب الفلسطيني بطريقة مختلفة وهي تتناول قضاياها الجوهرية، وبالتالي فإن دوام الحل الناتج عنها رهن بتوازن مضمونه واستجابته للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وبلغة أخرى فإن الحل غير المتوازن لن ينجح في توفير الاستقرار وفي اخماد جذوة الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ومسبباته، بل يرحله إلى مستقبل يتعذر منذ الآن التوقع بسياقته وملاحه.

كما أن مثل هذه المفاوضات تضع جميع فئات الشعب الفلسطيني، في كافة مناطق انتشاره أمام واقع جديد، يملئ على الجميع الانخراط على نطاق أوسع مما سبق في المعركة المفتوحة على القضايا موضع الصراع لانتزاع الحقوق الوطنية.

مثل هذا التطور الموضوعي في العملية التفاوضية عكس نفسه في العلاقات الفلسطينية الداخلية. إذ رغم حالة الانقسام الناتجة عن اتفاقات أوسلو وملحقاتها، انفتحت

(١) من نماذج الفقرة لمثل هذه الإقرارات دراسة د. أسعد عبد الرحمن مسؤول ملف اللاجئين والنازحين في م.ت.ف. بعنوان «اللاجئون الفلسطينيون - قضايا وإقرارات»، (حزيران - يونيو ١٩٩٩).

القوى السياسية الفلسطينية على ضرورة مجابهة التطورات للقائمة، بحد أدنى من الخلافات والعمل على توفير الحد الأكبر من نقاط اللقاء. تمثل هذا جلياً في أعمال المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في لواخر نيسان (أبريل) ١٩٩٩ وفي الحوارات التي شهنتها القاهرة (في آب/أغسطس ١٩٩٩) بين فتح والسلطة الفلسطينية من جهة وكل من الجبهتين الديمقراطية والشعبية من جهة أخرى. وإن كانت مواضيع الحوار في محطتي القاهرة تبليغت بتيلين أطراف الحوار نفسه، إلا أن انطلاقاً قاطرة الحوارات الثنائية، على طريق فتح بوابة الحوار الوطني الشامل تشكل مؤشراً بالغ الدلالة على رؤية مختلفة لمفاوضات الحل الدائم، قد تتجح في تأكيد الشعور القائل: «لا يجوز لأي طرف أن يفرد باليت بقضايا الحل النهائي، كما لا يجوز لأي طرف أن يدير ظهره لها لأي اعتبار كن».

هذا التطور البارز في العلاقات الوطنية كفيل أن ينمكس إيجاباً على مجمل الحركة الجماهيرية الفلسطينية لجهة اكساب أطرافها الموحدة مزيداً من التماسك ودمج مختلف روافدها على قاعدة الشمول والتوحيد. وبالتالي تحويلها إلى عامل إسناد قوي للمفاوض الفلسطيني الذي يدير معركته على أسس وطنية متفق عليها مسبقاً بين جميع مكونات الحالة السياسية الفلسطينية، وتحويلها في الوقت نفسه إلى عامل مساهمة للمفاوض الفلسطيني بضبط أداءه وتكتيكه التفاوضي، استناداً إلى ما هو متفق عليه وعملاً بشعار عدم الانفراد وعدم إدارة الظهر.

ومن الطبيعي والحال هكذا القول أن إمساك المفاوضات الفلسطينية بملف اللاجئين - في إطار إمساكه مجمل الملفات الأخرى - وتمسكه بحق العودة وبالقرار ١٩٤ سيشكل معياراً لباقي المواقف العربية، كما وتمسكه بأن حق العودة لا يتجزأ ولا يتأثر بظروف التواجد الفلسطيني في هذا البلد المضيف أو ذاك كفيل بضبط الموقف العربي على قاعدة التمسك بحقوق اللاجئين.

كما من الطبيعي القول أن استناد مجمل العملية التفاوضية في مرحلتها النهائية إلى قرارات الشرعية الدولية [٢٤٢، ٣٣٨، ١٩٤، ٢٣٧، ٢٥٢، ٤٦٥ الخ...] وإلى موقف فلسطيني وطني موحد، يخلق ترابطاً في مجمل قضايا الحل

النهائي، فيصبح مكسب الدولة المستقلة وعاصمتها القدس خطوة على طريق ضمان حق العودة وإغلاق الطريق أمام المشاريع والحلول البديلة.

أن مثل هذا الاستنتاج يقود إلى خلاصة مفادها أن معركة حق العودة للاجئين (والنازحين) هي - إلى جانب خصوصيتها وتفرداها - جزء من مجمل المعركة الوطنية التي تخاض إلى طائفة المفاوضات وفي الشارع. وهذا يملئ، إلى جانب الضغط لإجراح الدعوة إلى الحوار الوطني الشامل، وصياغة الخطوط الحصر للموقف الفلسطيني التفاوضي، خوض معركة اللاجئين (والنازحين) عبر التوجهات التالية:

١- توفير عناصر ومقومات إطلاق حركة اللاجئين في الوطن والشتات كحركة جماهيرية مستقلة، ركيزة رئيسية من ركائز منظمة، على أن تقوم هذه الحركة أوثق العلاقات الكفاحية في بلدان الشتات مع القوى الشعبية والمجتمعية المدنية والمراجع الروحية فضلاً عن الجهات الرسمية حيث المصلحة المشتركة في إنجاز حق العودة للاجئين وإحباط مخطط للتوطين والتجهير.

٢- تشكيل مرجعية سياسية ائتلافية وطنية فلسطينية للوفود المعنية بالمفاوضات إلى جانب المرجعية الوطنية المعنية بالعملية التفاوضية ككل، نظراً لأهمية قضية اللاجئين وتشابكاتها الواسعة فلسطينياً وإقليمياً. ومن بين القضايا التي ينبغي أن تولى درجة عالية من الاهتمام هي التنسيق مع المستويات السياسية والرسمية العربية.

٣- التمسك بالوكالة وخدماتها وتطوير هذه الخدمات وبالمكانات الثلاث (القانونية / السياسية): الوكالة / المخيم / اللاجئ التي تؤكد بقاء قضية اللاجئين ومشكلتهم ببعدها السياسي / القانوني المحلي والإقليمي والدولي.

مطلع تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩٩

فهرس

☆ قبل القراءة

☆ قراءة في منكرة تفاهم واي ريفر

• تقديم

• مقدمات في الإثفاق وإطاره

• الأمن أحادي الجانب هو محور الإثفاق

• إلغاء الميثاق الوطني

• مكاسب اضافية لصالح إسرائيل

• حدود المكاسب للفلسطينية

• أولويات في العمل الوطني

• إعلان السيادة من أجل كسر أطواق أوسلو

• ملحق

١- منكرة واي ريفر (٩٨/١٠/٢٣)

٢- رسائل التطمينات الأميركية لإسرائيل

٣. الرسائل الأميركية إلى الفلسطينيين ٦٥
٤. قرار الحكومة الإسرائيلية بالموافقة على واي ريفر (٩٨/١١/١١) .. ٦٩
٥. بيان الحكومة الإسرائيلية حول تنفيذ المرحلة الأولى ٦٠
٦. من اعادة الانتشار (٩٨/١١/١٩) ٧٢
٧. قانون حيازة الأسلحة (٩٨/١١/١٨) ٧٤
٨. مرسوم منع التحريض (٩٨/١١/١٩) ٧٦
٩. الملحق السابع حول إطلاق سراح السجناء (٩٥/٩/٢٨) ٧٨
- ☆ المعارضة الوطنية .. كيف فهمت دورها وكيف مارسته؟ ٧٩
- ملحق : نداء المؤتمر الوطني في الضفة وغزة (١١، ١٢، ١٣/٩٨) ٩٧
- ☆ بين تطبيق واي ريفر والانتخابات الاسرائيلية.. الوقت الضائع في المفاوضات ٩٩
- واي ريفر يُسقط حكومة الائتلاف اليمني - الديني ١٠١
- الانتخابات الاسرائيلية في ظل جمود التسوية ١٠٥
- السلطة الفلسطينية .. رهانات خاطئة ١٠٩
- إعلان السيادة.. ايجابيات ومخاطر ١١٣
- دورة المجلس المركزي .. السياق السياسي ١١٦
- دورة المجلس المركزي .. نافذة الفرص ١٢٠
- ملحق ١٢٥
١. بيان فصائل م.ت.ف. (٩٩/٤/٢٣) ١٢٧
٢. بيان م.س./ ج.د. (٩٩/٤/٢٥) ١٢٩
٣. حول المشاركة في دورة المجلس المركزي/ بيان ج. د. (٩٩/٤/٢٦) ١٣٥
٤. مشروع خطة عمل للخلاص الوطني/ ج. د. (٩٩/٤/٢٧) ١٣٦
٥. رسالة كلينتون إلى عرفات (٩٩/٤/٢٦) ١٣٩
٦. إعلان قمة برلين (٩٩/٣/٢٥) ١٤٣
٧. بيان صادر عن دورة المجلس المركزي (٩٩/٤/٢٩) ١٤٥

١٥٠	٨ - حول نتائج أعمال المجلس المركزي/ بيان ج. د. (٩٩/٤/٢٩)
	٩ - الخطوات المقترحة لتنفيذ قرارات المجلس المركزي
١٥٢	/ منكرة ج. د. (٩٩/٥/٢٣)
١٥٩	☆ أية متغيرات حملت الإنتخابات الإسرائيلية وما هي إتصالاتها المحتملة؟
١٨١	• ملحق
١٨٣	١- توزيع مقاعد الكنيست الـ ١٥ (٩٩/٥/٢٠)
١٨٥	٢- أعضاء الكنيست الـ ١٥ (٩٩/٥/٢٠)
١٨٨	٣- الكتل المشاركة في الحكومة الائتلافية (٩٩/٧/٧)
١٨٩	٤- خطة باراك للسلام مع سوريا ولبنان (٩٩/٥/٢٠)
١٩٣	٥- خطوط الأساس لحكومة باراك
١٩٩	٦- كلمة باراك أمام الكنيست لنيل الثقة (٩٩/٧/٦)
٢٠٥	☆ لقاء القاهرة والبيان المشترك
٢١٥	• ملحق: نص بيان القاهرة المشترك (٩٩/٨/٢٣)
٢١٩	☆ اللاجلون.. استحقاقات جديدة
٢٢١	• اللاجلون .. قضية راهنة
٢٣٠	• اللاجلون .. البعد العربي
٢٣٧	• حق العودة قابل للتحقيق
٢٤٣	☆ الفهرس

صدر عن هذه السلسلة

١. الطريق الوعر

نظرة على المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو
أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧

٢. سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة

أيلول (سبتمبر) ١٩٩٨

٣. القبضة المثقوبة

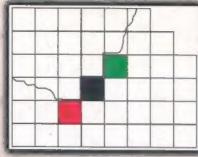
نظرة على المفاوضات والحركة الجماهيرية
من مجيء نتياهو إلى بروتوكول الخليل
كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩

٤. خمس سنوات على أوسلو

آذار (مارس) ١٩٩٩

٥. الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

أيار (مايو) ١٩٩٩



هذا الكتاب

هو السادس في سلسلة تناولت المسار التفاوضي الفلسطيني - الإسرائيلي منذ مدريد وحتى واي ريفر. وهو محاولة جادة لاستقراء نتائج المرحلة الانتقالية ولا يكتفي عند معالجة أداء المفاوض الفلسطيني ونهجه بل يسلط الضوء على مجمل ما شهدته العملية التفاوضية من تطورات فيتناول حالة الجمود التي عاشتها على يد حكومة نقياهو ومعانيها، ويقرأ أعمال المجلس المركزي (نيسان/ابريل 1999) ووقائع الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها وتداعياتها وحوار القاهرة بين الجبهة الديمقراطية وحركة فتح والسلطة الفلسطينية. كما يخصص فصله الأخير لتسليط الضوء على ماشهدته قضية اللاجئين من تطورات رافضاً الانصياع لفكرة أن التوطين بات أمراً واقعاً، مشدداً على أن حق العودة أمر قابل للتحقيق.

الناشر

من أوصلو إلى واي ريفر